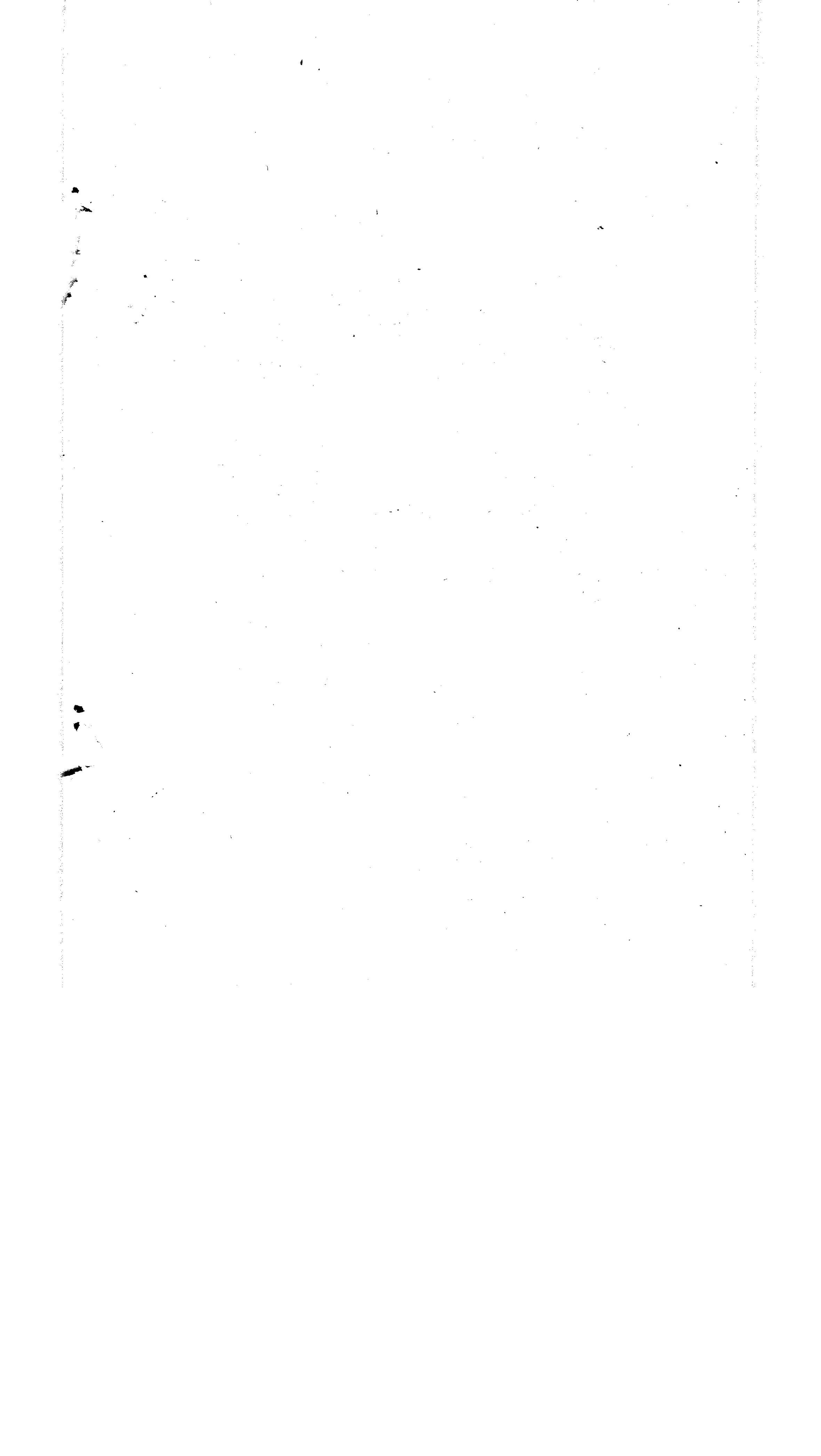
محاضرات في

الاقتصاد الاجتماعي

د / فياض عبد المنعم

كلية التجارة - جامعة الأزهر



المقدمة

يعتبر علم الاقتصاد علماً إجتماعياً إذ ينتمي إلي تلك الطائفة من العلوم التـي تدرس سلوك الإنسان في المجتمع ، ويهتم علم الاقتصاد بمظهر معين من مظـــاهر السلوك الإنساني في المجتمع ألا وهو مظـــاهر الســلوك الإنســاني فــي المجـال الاقتصادي ، ويعني هذا اهتمام علم الاقتصاد ببعض جوانب سلوك الإنسان بوصفـه مستهلكاً للسلع أو منتجاً لها ، وهذا الجانب من السلوك الإنساني هو أكثر خضوعــاً للدراسة العلمية وللقياس الكمي ، وبالرغم من قدرة الباحث الاقتصادي علي دراســة وفهم الظواهر الاجتماعية من خلال النظرية الاقتصاديــة إلا أن تنــاول الظواهــر الاجتماعية وبحثها بإستخدام أدوات علم الاقتصادي التقليدية قد يكون محدوداً للغايــة ذلك أن هناك العديد من جوانب السلوك الإنساني قد لا يكون البــاحث الاقتصــادي علي ثقة تامة بالنتائج التي يمكن أن يتوصل إليها إذا قام بتطبيق منهجـــه التقليــدي عليها ، فعديد من الظواهر الاجتماعية قد يلعب ويؤثر فيها العامل الاقتصــــادي إلا أنه ليس بالضرورة وفي جميع الأحوال العامل الحاسم أو السائد في تحريــك تلــك الظاهرة ، وتزداد المسألة صعوبة كلما حاول الباحث الاقتصادي دراســة ظــروف البيئة والحياة المحيطة بالإنسان وبالدوافع الإنسانية المختلفة للســـلوك الاقتصــادي وهي أمور لا يمكن إخضاعها لأدوات التحليل العلمي الدقيق أو للقياس الكمي .

لذلك فإن دراسة الاقتصاد الاجتماعي قــد يضطرنــا إلــي الخــوض فــي موضوعات قد لايكون الحكم النهائي فيها للاقتصادي بوصفه اقتصاديــاً ولا يكــون الرأي النهائي فيها راجعاً إلي إستخدام أدوات التحليل الاقتصادي ، فالموضوعــــات التي تدخل في نطاق فرع دراسات الاقتصادي الاجتماعي تمثل موضوعـــات تقــع علي الحدود التي تفصل وفي نفس الوقت تربط بين العلوم الاجتماعية المختلفة .

تعريف علم الاقتصاد الاجتماعي :

لا يوجد تعريف جامع شامل دقيق لهذا الفرع من فروع الدراسات الاقتصادية ألا وهو الاقتصاد الاجتماعي .. ، ولكن كانت هناك محاولات من قبل الاقتصاديين لتعريف هذا الفرع سوف نسرها فيما يلي :

التعريف الأول :

عرف البعض الاقتصاد الاجتماعي بأنه " ما يقوم بدراسته الاقتصاديون الاجتماعيون " فكما هو معروف أن الاقتصاد الاجتماعي يقوم بدراسة الموضوعات التي تقع علي الحدود التي تفصل بينه وفي نفس الوقت تصل بين العلوم الاجتماعية المختلفة ، وإذا علمنا أن الظواهر الاجتماعية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتميز بوجود نوع من الارتباط المتبادل بينها لأمكننا أن نتصور تعدد وتشعب الموضوعات التي تدخل في نطاق هذا الفرع من الدراسة .

التعريف الثاني:

" الاقتصاد الاجتماعي فرع من فروع علم الإحصاء التطبيقي "

فعند تحديد حجم المشكلة الاجتماعية يحتاج علم الاقتصاد الاجتماعي إلي المعرفة والإلمام بعلم الإحصاء فأول من أدخل هذا العلم في حل مشاكل إجتماعية أو اقتصادية وتحديد حجمها هو " تشارز بوف " عند تحديده لحجم ومسببات ظاهرة الفقر .

فقد قام بعمل مسح إحصائي إجتماعي لهذه الظاهرة لمدينة لندن أواخر القرن التاسع عشر ، وبهذا المسح الاجتماعي قدم أول أساسيات علم الاقتصاد

...ساعي الحديث . قبله قدم العديد من العلماء بيانات إحصائية كثيرة ولكن "بوف" كان أول من قدم بيانات موضوعية ودقيقة بالنسبة لتحديد أسباب ظاهرة الفقر .

التعريف الثالث:

" دراسة الأسباب الاجتماعية للسلوك الاقتصادي "

وهي دراسة تلك الخلفية الواسعة من الظروف الاجتماعية التي في إطاهرها تتفاعل القوي الاقتصادية بالمعني الضيق ، أي بدراسة الحقائق الموجودة في السوق مثل الأسعار وقوي العرض والطلب والتوقعات والتكاليف التي تفسر سلوك المنتجين ، ودراسة المنافع والتفضيلات التي تفسر سلوك المستهلك بأدوات القياس الكمي . أما بالمعني الواسع فيعتمد علي دراسة البيئة الاجتماعية التي من خلالها يلعب الأفراد دور المستهلك والمنتج مثال ذلك دراسة ظروف المعيشة والإسكان وظروف العمل والتشريعات المختلفة المؤثرة في هذه الظروف التي تؤثر في إنتاجية العمل .

التعريف الرابع:

" دراسة النتائج الاجتماعية للسلوك الاقتصادي "

لأن هذه القرارات تهدف إلي التأثير علي الأفراد بوصفهم إما منتجين أو مستهلكين ، فالأفراد حين يتخذون قراراتهم الاقتصادية فإنهم يتعللون بأن هدفهم الأساسي هو تحقيق مصلحتهم الخاصة أو مصالح من يمثلونهم ، وهذا ليس هدفاً غير مرغوب فيه ، وإنما هو وصف للواقع والقرارات الاقتصادية تمتد آثارها علي الأفراد والفئات والوحدات الإنتاجية والمجتمع ككل بمعني أن الاقتصاد الاجتماعي يهتم بدراسة الآثار الاجتماعية المترتبة علي القرارات الاقتصادية المختلفة لأفراد الشعب كله .

نطاق دراسة علم الاقتصاد الاجتماعي :

بالرغم من عدم توصلنا إلي تعريف دقيق ومحدد وشامل للاقتصاد الاجتماعي إلا أن هذا لا يمنعنا من محاولة الوصول إلي تصور دقيق للموضوعات الداخلة في نطاق هذا الفرع من فروع الدراسات الاقتصادية أو الموضوعات الرئيسية التي يمكن أن تكون مضمون هذا الفرع ، لذلك فإنه يمكن تصور ثلاثة موضوعات رئيسية تكون الجانب الرئيسي لدراسة الاقتصاد الاجتماعي .

هذه الأبعاد هي :

أولاً : يمكن النظر إلي الاقتصاد الاجتماعي بوصفه فرعاً من فروع الاقتصاد التطبيقي يستهدف تطبيق النظرية علي المشاكل الاجتماعية .

ثانياً : يمكن النظر إلي الاقتصاد الاجتماعي علي أنه يتضمن أيضاً دراسة الأسباب الاجتماعي للسلوك الاقتصادي .

ثالثاً : يمكن النظر إلي الاقتصاد الاجتماعي علي أنه يتضمن دراسة الآثار الاجتماعية للسلوك الاقتصادي والذي يمكن أن يطلق عليه البعض الرفاهية الاقتصادية .

وسوف نقوم بدراسة بعض الموضوعات التي تغطي الأبعاد الثلاثة .

١ - العولمة

حقيقة العولمة

(١)

العولمة : ظاهرة قديمة أم جديدة ؟

شاع استخدام لفظ " العولمة " في السنوات الأخيرة[١] . وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات في القرن الماضي ، ومع هذا فإن الظاهرة التي يشير إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة : **ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم . سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات . أو في انتقال رؤوس الأموال . أو في انتشار المعلومات والأفكار . أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم** . كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون . وعلي الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر . أي منذ خمسة قرون . ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والأمم تزداد قوة . باستثناء فترات قصيرة للغاية مالت خلالها الدول إلي الانكفاء علي ذاتها . وتراجعت معدلات التجارة الدولية ومعدل انتقال رؤوس الأموال (كما حدث خلال أزمة الثلاثينيات من هذا القرن مثلاً) . باستثناء مجتمعات محدودة العدد تركها العالم في عزلة ، أو فضلت هي أن تعزل نفسها عن العالم لسبب أو آخر (كالصين في الخمسينات والستينات من القرن الماضي) .

الظاهرة عمرها إذن خمسة قرون علي الأقل ، وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تكنولوجية الاتصال والتجارة ، منذ اختراع البوصلة وحتي الأقمار الصناعية . ومن المهم إدراك هذه الحقيقة والتأكيد عليها ، ولكن من المهم

أيضاً الاعتراف بأن أشياء جديدة ومهمة قد طرأت علي ظاهرة العولمة في الثلاثين سنة الأخيرة : منها :

١ - إنهيار أسوار عالية كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة ، ومن ثم اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو بأخري عنها . أهم هذه الأمم هي بالطبع أمم أوروبا الشرقية والصين ، التي انتهت عزلتها الاختيارية أو أجبرت بطريقة أو بأخري علي التخلي عن هذه العزلة.

٢ - الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم ، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها روؤس الأموال المنتقلة من بلد إلي آخر . لم تعد صادرات دولة " أقل نمواً " تكاد تنحصر في مادة أولية واحدة ، ولا وارداتها في عدد محدود من السلع ، كما كانت الحال في ظل الاستعمار التقليدي . ولا الاستثمار الأجنبي يكاد ينحصر في إنتاج تلك المادة الأولية وتطوير البنية الأساسية اللازمة لهذا الإنتاج . بل تعدد هذه الصادرات وتنوعت ، وكذلك الواردات ، كما تعدد وتنوعت المجالات التي ينتقل إليها رأس المال الأجنبي بحثاً عن فرص الربح .

٣ - ارتفعت بشدة نسبة السكان ، في داخل كل مجتمع أو أمة ، التي تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به . لقد مرت علي مصر مثلاً فترات خلال القرنين الماضيين ، كانت نسبة التجارة الخارجية إلي دخلها القومي أكبر مما هي عليه الآن ، ومعدل تدفق روؤس الأموال الأجنبية إليها ، من إجمالي الاستثمار ، أعلي أيضاً مما هو عليه الآن ، ومع ذلك كانت نسبة السكان المتأثرة بهذه العلاقات الدولية ضئيلة جداً ، حيث ظلت الغالبية العظمي من

السكان ، حتي من كان منهم يساهم في إنتاج السلعة التصديرية الأولي ، وهي القطن ، تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجي في نمط حياتها وتفكيرها .

لم يعد الأمر كذلك علي الإطلاق . لقد أصبح نحو ٦/١ السكان علي الأقل يفيدون مباشرة أو بطريق غير مباشر ، من السياحة وحدها ، ونسبة مماثلة تتلقي تحويلات من أفراد أسرها العاملين خارج مصر ، وأما الواردات فقد دخلت في كل بيت حتي بيوت أفقر الفلاحين ، من جهاز التليفزيون إلي الغسالة الكهربائية إلي الثلاجة إلي المروحة .

٤ – ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر علي العلاقات بين الدول حتي وقت قريب للغاية ، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب علي هذه العلاقات ، أو علي الأقل هو العنصر الذي ينمو بأكبر سرعة . كانت الثلاثون عاماً الأخيرة إذن هي الحقبة التاريخية التي أصبح فيها استيراد الأفكار والقيم ليس متوقفاً علي حجم التجارة أو حجم تدفق الأشخاص أو رؤوس الأموال ، بل أصبح استيرادا مباشراً عن طريق الاتصال بمصدر هذه الأفكار والقيم حتي وهي قابعة في مكانها .

٥ – أصبحت الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطاً في تحقيق هذا الانتقال للسلع ورأس المال والمعلومات والأفكار ، بل المهيمن علي هذا الانتقال ، هي الشركات المتعددة الجنسيات ، لقد ظلت العلاقات بين الدول والأمم لعدة قرون تتم في الأساس عن طريق شركات قد تسمي بالدولية ، ولكن نشاطها يقتصر علي عدد محدود من الدول ، أو حتي علي العلاقة بين الدولة الأم والدولة المستعمرة ، ولا تتخذ العالم كله ، كما تتخذه الشركات متعددة الجنسيات

اليوم ، مسرحا لعملياتها سواء فيما يتعلق بالحصول علي المستخدمات أو توزيع عمليات الإنتاج أو التسويق .

٦ - من السمات الجديدة نسبياً أيضاً لظاهرة العولمة ، ما طرأ خلال العقود الأخيرة من تغير ملحوظ علي مركز الدولة من هذا النمو في العلاقات بين المجتمعات .

لقد اقترنت بداية العولمة منذ خمسة قرون (إن كان من الممكن حقاً تحديد بداية لها) ببزوغ ظاهرة الدولة القومية ، حيث تطلب التقدم التقاني (التكنولوجي) وزيادة الإنتاجية في ذلك الوقت توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها ، بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة ، فحلت الدولة محل الإقطاعية ، والولاء للدولة محل الولاء للمقاطعة . تمتلك سلطات حقيقية . والوسائل الكافية لممارسة هذه فأصبحت الدولة السلطات . كما تطلب التقدم التقاني وزيادة الإنتاجية أيضاً ، غزو أسواق خارجية ، الأمر الذي تطلب بدوره أن يكون للدولة جيش قوي يمكنها من منافسة الدول الأخري في الحصول علي هذه الأسواق الخارجية الحديثة ، أي المستعمرات، وحمياتها . كان نمو حجم السوق في مرحلة من المراحل ، ضرورياً لنشأة الدولة ونمو قوتها ، ولكن النمو في حجم السوق هو المراحل ، ضرورياً لنشأة الدولة ونمو قوتها ، ولكن النمو في حجم ا لسوق هو أيضاً الذي حتم بدوره ، في العقود الأخيرة، بداية التضاؤل في قوة الدولة .

وكما حلت الدولة محل الاقطاعية تدريجياً منذ نحو خمسة قرون ، تحل اليوم الشركة متعدية الجنسيات تدريجياً محل الدولة ، والسبب في الحالين واحد : التقدم التقاني وزيادة الإنتاجية والحاجة إلي أسواق أوسع . لم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق الجديدة . بل أصبح العالم كله مجال التسويق . سواء كان

تسويقاً لمعلومات وأفكار . فقفزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة ، وأخذت هـذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية ، بل أصبحت أكثر فأكثر أسوارا شكلية . سواء تمثلــت في حواجز جمركية . أو حدود ممارسة السياسـات النقديـة والماليـة . أو حـدود السلطة السياسية ، أو حدود بث المعلومات والأفكار . أو حدود الولاء والخضـوع . الحواجز الجمركية تتخطاها هذه الشركات . إما بالإستثمار المباشـر داخـل البلـد المطلوب غزوة ، أو عن طريق اتفاقيـات مـن نـوع اتفاقيـات الجـات وجولـة أوروجواي ، وحدود ممارسة السياسة النقدية والمالية وتتخطاها هذه الشركات . إمـا بقدرتها علي التهرب مما تفرضه الدولة من سياسات نقدية ومالية ، أو بقدرتها علـي فرض ما تشاء من سياسات علي الدولة نفسها ، عن طريق مثلا ما يسمي بـــبرامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي . وحدود السلطة السياســية تتخطاهـا هـذه الشركات ، لا بالغزو المسلح ، كما كان يحدث في الماضي (إذ كان من الضــروري في الماضي استبدال دولة بدولة) ، بل عن طريق استبدال رئيسي برئيس أو زعيـم بزعيم آخر ، أو حتي مع الإبقاء علي الرئيس أو الزعيم نفســه ، ولكـن بإجبـاره بطرق شتي علي اتباع المسلك المطلوب . أما حدود بث المعلومات والأفكار ، فقـد تكفلت بتخطيها أطباق التليفزيون وشاشات الكمبيوتر وأما حدود الولاء والخضـوع . فيجري تخطيها ، ليس فقط علي نحو طبيعي وتدريجي بما يحدث مـن تغـير فـي الولاء مع تغير مصدر الكسب والربح ، ولكن أيضاً ببذل جهود واعيــة ومتعمـدة لنشر أفكار تساعد علي تحطيم موضوع الولاء القديم . وهـو الوطـن أو الأمـة . وإحلال ولاءات جديدة محله . وأفكار من نوع " نهايـة الإيديولوجيـا " و " نهايـة التاريخ " و " القرية العالمية " و " الاعتماد المتبادل " .. الخ . مما يصلح اسـتخدامه مع جميع الأمم . أو من نوع " الشرق أوسطية " والقول بأننا " لسنا عربا فقـط بـل أيضاً شرق أوسطيين " الـذي يستخـدم مع أمـة بعينها . فضلاً بالطبع عن فكـرة " العولمة " نفسها .

والشركات متعدية الجنسيات لا تقوم بإحداث هذه التغييرات والتعديلات وحدها ، بل تستعين بجهود هيئات ومؤسسات أخري . منها المؤسسات المالية الدولية ، كصندوق النقد والبنك الدولي ، ومنها وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة في ميادين التنمية والثقافة ، ومنها أجهزة المخابرات في الدول الكبري . ومنها مختلف وسائل التأثير في الرأي العام ، كالصحف والمجلات السيارة وشبكات التليفزيون والمؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة أو المشتغلة بحقوق الإنسان...الخ . كما أنها لا تدخر وسعاً في تجنيد مفكرين وكتاب في مختلف البلاد . ينظرون ويروجون لأفكار العولمة والكونية ، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضي التي يحسن إهمالها ونسيانها .

هذه هي بلا شك الصورة العامة التي تسترعي الانتباه للوهلة الأولي : صورة تراجع عام لدور الدولة وانحسار نفوذها . وتخيلها عن مكانها ، شيئاً فشيئاً، لمؤسسات أخري تتعاظم قوتها يوما بعد يوم ، هي الشركات العملاقة متعدية الجنسيات . وتحطيم الولاء للأمة أو الوطن واستبداله بولاءات جديدة تتمثل في الكسب والربح . والعمل علي تحطيم الولاء للعقيدة ، واستبدالها بالولاء للمصلحة التي تتغير كل يوم ، بينما العقيدة ثابتة .

(٢)
العولمة
والتغيرات الجوهرية في بنية الاقتصاد العالمى :

في ضوء ما سبق يمكن تعريف العولمة بأنـــها[١] " زيـــادة درجـــة الارتبـــاط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال تدفـــق الســـلع والخدمـــات والأمـــوال والتكنولوجيا والقوي البشرية والممارسات " ، وبالنظر إلي الخريطـــة الاقتصاديـــة يمكن القول وبدرجة عالية من الدقة أن الاقتصاديات العالمية أصبحـــت الآن أكـــثر إندماجاً وعولمة مما كانت عليه في الماضي ، فإذا قمنا بمقارنة الاقتصـــاد العـــالمي الآن بما كان عليه الحال عام ١٩٤٥ عند نهاية الحرب العالميـــة الثانيـــة نجـــد أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر ترابطاً وإندماجاً مما كان عليه الوضع في ذلك الوقت، ولعل أحد أهم مظاهر العولمة التي يشار إليها هو الزيادة الهائلة في حجـــم التجـــارة الدولية وفي نصيب الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي منذ الحـــرب العالمية الثانية ، وتشير البيانات المتاحة إلي أن التجارة الدولية في السلع قد حققـــت معدلات سنوية للنمو تعلو بنسبة ٢% علي معدلات نمو الإنتاج السلعي ، كما تخطي معدل النمو السنوي للتجارة الدولية في السلع الصناعية معدل نمو الإنتاج الصنـــاعي بنسبة ٣% ، وبالنسبة للعالم ككل تضاعف نصيب الصادرات السلعية فـــي النـــاتج المحلي الإجمالي خلال الخمسة والأربعين عاماً الماضية كما زاد نصيب الصـــادرات

الصناعية في الإنتاج الكلي خلال ذات الفترة بحوالي أربعة أضعاف وهكذا شـــهدت كافة الدول - صغيرة وكبيرة ، غنية وفقيرة وسواء تلك التي تمت بمعدلات ســريعة أو التي تمت بمعدلات بطيئة - زيادة ملحوظة في نصيب التجارة الدولية من النـــاتج المحلي الإجمالي .

وقد حاول الباحثون الوصول إلي تفسير لهذه الزيادة في نصيب التجارة مــن الناتج المحلي الإجمالي ووجدوا أن النماذج أو النظريات التقليدية التي تفسر توســـع التجارة الخارجية والمستندة إلي مفهو مالميزة النسبية أوفورات الحجم أو إلي غـــير ذلك من المفاهيم تعجز عن تفسير هذا التوسع الهائل في التجارة الدوليـــة بمعـــدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وقد أدي هذا العجز عن التفســير إلـــي أطروحات جديدة لعل أهمها ما يمكن تسميته بالتخصص الرأسي ، وهو التوسع فـــي التجارة في الأجزاء والمدخلات والمستلزمات حيث يتم استيراد أجزاء أو مدخـــلات من الخارج ليتم استخدامها في إنتاج سلعة يجري تصديرها للخارج ، وذلك خلافـــاً للتخصيص الأفقي الذي كانت تستند إليه نظريات التجارة الدولية في تفسير التوســـع في حجم التبادل الدولي وحيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة بالكـــامل . وقـــد تأكد الباحثون من وجود معامل ارتباط مرتفع جداً بين التخصص الرأسي والزيـــادة في نصيب التجارة الدولية في الناتج المحلي .

وترتبط ظاهرة التخصص الرأسي بعملية عولمة النشاط الإنتـــاج إرتباطـــاً عضوياً ، فقد صاح بزيادة اندماج وتكامل الأسواق العالمية تفكك عمليـــة الإنتـــاج الصناعي ، حيث يتم دمج بعض أنشطة التصنيع والخدمات التي تتم في الخارج مـــع بعض الأنشطة التي تتم في الداخل ، حيث تجد الشركات أنه من الأربح نقل بعـــض مراحل العملية الإنتاجية إلي الخارج ، ويمثل ذلك تفككاً في عملية الإنتاج المتكاملـــة رأسياً أو تفككاً في التكامل الرأسي للعملية الإنتاجية التي يطلق عليها نمط " فـــورد "

للإنتاج الذي يعبر عنه أفضل تعبير صناعة السيارات التي تمثل نموذج التصنيع في الولايات المتحدة . وتعرف ظاهرة نقل مراحل العملية الإنتاجية للخارج واستيراد منتجات هذه المراحل بظاهرة التوريد الخارجي ، وهكذا نري مدي الترابط بين التخصص الرأسي والتوريد الخارجي .

وهكذا فأحد مظاهر العولمة هو عولمة النشاط الإنتاجي ، فبدلاً من تركيز الإنتاج في دولة وحادة فإن الشركات العالمية الحديثة تستخدم منشآت إنتاجية في الخارج إما كفروع أو توابع لها ، وإما تتعامل مع منشآت إنتاجية مستقلة في دول أخري من خلال التعاقد من الباطن معها ، ويوجد حالياً ٣٩٠٠٠ شركة أم لها حوالي ٢٧٩٠٠٠ فرع منتشرة في كافة أرجاء العالم يبلغ رصيد استثماراتها المباشرة ٢,٧ ترليون دولار أمريكي عام ١٩٩٥ مقارنة برصيد قدره ١ ترليون دولار أمريكي عام ١٩٨٧ (مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة عام ١٩٩٦) وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن الزيادة في الإنتاج العالمي لا تأتي دائماً مصحوبة بزيادة التجارة الدولية ، فإذا رأت إحدي الشركات خدمة الأسواق الخارجية من خلال بناء تسهيلات إنتاجية بدلاً من التصدير فإن الزيادة في الإنتاج قد تأتي مصحوبة بإنخفاض في حجم التجارة الدولية ، وتكون الزيادة في الإنتاج العالمي مصحوبة بزيادة في التجارة الدولية في حالة التكامل الرأسي للدول حيث يدفع الإنتاج العالمي الدول إلي التخصص في مرحلة من مراحل إنتاج السلعة .

(٣)
أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة

إن تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمه يتطلب بحثا مستقلاً ، يتناول تفصيلا لأهم النتائج التي تفرزها ، ورسم سياسة لمواجهة هذه الآثار ، والتعامل معها ، ولكننا نكتفي هنا بعرض سريع لأهم تلك الآثار .

أولاً : الآثار الاقتصادية :

من أبرز الآثار التي ستفرزها العولمة في المجال الاقتصادي ، ما يتعلق بالمنتجات الزراعية والغذائية ، وكذلك المنتجات الصناعية والتحويلية ، وأخيراً ، الاستثمارات ، وسوف نعرض لهذه الجوانب الثلاثة علي الترتيب .

١ - المنتجات الزراعية والغذائية

هناك حقيقة معروفة ، وهي أن الدول العربية تعاني من فجوة غذائية ، فتستورد أكثر من نصف احتياجاتها من المنتجات الغذائية والزراعية ، من الدول الصناعية أساساً ، وسوف تزيد فاتورة هذه الواردات بعد تطبيق اتفاقية التجارة العالمية ، التي تحظر دعم السلع الزراعية (مع وجود فترة انتقالية تنتهي في عام ٢٠٠٥) . وإلغاء هذا الدعم سيؤثر سلبياً من ناحية أخري ، حيث ستفقد بعض السلع الزراعية (المدعمة) التي تصدرها البلاد العربية أسواقها الخارجية .

أي أن هناك أثرين سلبيين ، **الأول** : ارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة **والثاني** ، انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي بوجه عام ، نتيجة خروج

عدد من المنتجين الزراعيين في العالم العربي ، بسبب إلغاء الدعم الذي كان يقـــدم لهم ، لتشجيعهم علي زراعة بعض المنتجات الزراعية .

ويلاحظ أن الاستفادة التي ستحققها بعض المنتجات التي تصدرهـــا الـــدول العربية مثل الفواكه ، لا تعوض الخسائر التي ســـتحدث نتيجـــة لارتفـــاع أســـعار الواردات من الحبوب ، وتدهور إنتاجية القطاع الزراعي السابق الإشارة إليها .

كما أن القطاع الزراعي العربي سوف يتأثر سلبياً أيضاً نتيجة تطبيق اتفاقيـــة حماية الملكية الفكرية ، جيث سيترتب أعباء إضافية نتيجة عدم إمكانيـــة اســـتخدام المبيدات الزراعية والأسمدة إلا بعد دفع رسوم ملكية فكرية لأصحابها فـــي العـــالم الصناعي المتقدم .

٢ - المنتجات الصناعية والتحويلية

تعاني الدول العربية من انخفاض انتاجية العامل الصناعي مقارنة بإنتاجيـــة العامل الصناعي في الدول المتقدمة ، وبالتالي إنخفاض قدرة المنتجـــات الصناعيـــة العربية علي المنافسة والقدرة علي النفاذ إلي الأسواق الخارجيـــة . ومـــع ســـريان اتفاقية التجارة العالمية ، فإن أسواق الدول العربية ستفتح أمـــام الســـلع الصناعيـــة الأجنبية ذات الجودة العالية والتكلفة الأقل . وبالتالي مزيد من التدهور فـــي التبـــادل الدولي ومزيد من العجز في موازين المدفوعات للدول العربية .

ويلاحظ أيضاً أن السلع الصناعية التي تتميز فيها الدول العربيـــة لازالـــت رسومها الجمركية مرتفعة مثل المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية ، حيـــث لا تزال تفرض عليها الدول الصناعية رسوماً جمركية مرتفعة . وبالتـــالي محدوديـــة نفاذها إلي الأسواق الخارجية .

وتعتبر المنتجات الكيماوية هي الصناعية التي تتوفر لها قدرة تنافسية من جانب البلاد العربية ، أما الصناعات الكهربائية والالكترونية والاتصالات ، وصناعات السلع الرأسمالية فلا تزال الدول العربية مستوردة لها بشكل أساسي .

وتمثل صناعة الدواء التحدي القادم للدول العربية ، حيث ومع دخول اتفاقية حماية الملكية الفكرية حيز التطبيق ، سوف ترتفع تكلفة الدواء ارتفاعاً ملحوظاً ، بما يثقل كاهل الإنسان العربي ، ويفوق قدرته الاقتصادية والأمر يقتضي وسريعاً ، تطوير مراكز أبحاث متخصصة في إنتاج بدائل محلية للأدوية المستوردة ، وذلك يحتاج إلي امتلاك معرفة تكنولوجية ، وصناعة للخامات الدوائية ... الخ .

٣ - الاستثمار

يمكن تناول هذا العنصر من جانبين : **الأول** : الاستثمار الأجنبي المباشر ، **والثاني** ، الاستثمار المحلية .

فبالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، فلا شك في أهمية دوره ، وبخاصة في نقل التكنولوجيا المتقدمة إلي داخل البلاد النامية ، حيث تحتكر إنتاج ومعرفة التكنولوجيا الشركات متعددة الجنسيات ، وأيضاً لدوره المكمل لنقص الاستثمارات المحلية ، للقيام بالمشروعات الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة ، والإسهام في رفع مستويات المعيشة ، وتوفير الفرص لرفع المهارات الإدارية والتسويقية ...الخ.

لذلك وجدنا الدول تسعي جاهدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعمل علي توطينها (أي بقاؤها لمدد طويلة) مثل الصين ، وغيرها . وذلك بمحنها مزايا ضرائبية وحوافز وحماية .. الخ .

وقد شهد العالم تطورات مختلفة في هذا الصدد ، فوجدنا انتقال كامل لبعض المصانع من البلاد الصناعية إلي الدول النامية ، نتيجة لتوفر بيئة مناسبة ، مثل رخص العمالة ، وإتساع الأسواق ..، أو لوجود قوي طارده لهذه الصناعات من بلادها الأصلية ، والإتجاه هناك للتركيز علي الصناعات فائقة التكنولوجيا والتخلي عن الصناعات ذات الحجم الكبير ...

ويلاحظ الإنخفاض الشديد في نصيب البلاد العربية من الاستثمارات الخارجية ، وذلك لضعف العوامل الجاذبة لهذه الاستثمارات ، وبسبب ظروف عدم الاستقرار السياسي ، وللمنافسة الشديدة من قبل بلاد أخري (دول شرق آسيا ، الدول الاشتراكية سابقا) .

ولا شك أن الأمر يتطلب إيجاد توازن ملائم بين مصلحة ومنافع الاستثمارات الأجنبية ، وبين مصالح وأهداف البلاد العربية .

لكي ينبغي هنا التمييز بين أشكال التدفقات المالية الخارجية ، فهناك الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل إنشاء مشروعات إنتاجية وخدمية ، والمطلوب تدعيمه وفي نفس الوقت في إطار مرسوم محدد من الدول الجاذبة ، وفي مجالات بعينها ، ووفقاً لشروط وقواعد تخدم مصالحها .

وهناك الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة ، في شكل تدفقات لشراء أسهم وأوراق مالية في البورصات في الدول العربية ، وهنا ينبغي الحد من هذه التدفقات، لأنها ، كما أثبتت التجارب كانت سبباً في أزمات عديدة ، مثل أزمة دول جنوب شرق آسيا ، ولذلك يطلق عليها (التدفقات الساخنة) ، لأنها تسلك مسلك القطيع ، فتخرج دفعة واحدة مسببة إنهياراً اقتصادياً شاملاً . كما أنها عادة ما تتجه إلي

المضاربات في العملات والأوراق المالية ، بدافع تحقيق الربح السريع فـي الوقـت القصير ثم الخروج من السوق . وايضاً ، فإنها تتركز في مجال العقارات أكثر مـن إتجاهها إلي الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية والخدمية .

ومن دروس تجربة أزمة جنوب شرق آسيا ، ضرورة وضع قيـود ع لـي حرية حركة رؤوس الأموال الساخنة ، أي التي يتم توظيفها في البورصـات وفـي العقارات .

ثانياً : الآثار الاجتماعية

من المعلوم أن اتفاقيات إعادة الهيكلة ، والتثبيت التي تعقدها الدول الناميـة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، يترتب عليها انكماش الناتج وتقلص العمالة والدعم والإنفاق العام علي السلع الاجتماعية ، وإنخفـاض مسـتوي الإسـتهلاك ، وتحرير الأسواق وارتفاع الأسعار ، وتفاقم حدة الفقر ، ومع سريان إتفاقية التجـارة العالمية ، سوف تتدفق السلع الأجنبية في مزاحمة للسلع المحلية ، وبالتـالي زيـادة معدل البطالة .

وعليه ، فإن أكثر الآثار سلبية للعولمة ، تلك الآثار الاجتماعية ، وبخاصـة علي قطاع العمل .

١ – مستويات العمل

سوف تتأثر البلاد العربية ، سلبياً ، علي مستوي العمـل ، حيـث يجـري تعديل قوانين العمل ، لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة للعولمة ، حيث يجري الربط بين

حركة التجارة الدولية ومعايير العمل الدولية ، فمثلاً يحظر تصدير سلعة لا تتوافـق مع معايير العمل الدولية ، كأن يكون قد اشترك في إنتاجها بعض الأطفال .

وأيضاً ، في سعي من جانب الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية ، فإنها قد غير من نصوص قواني العمل لتخفيفها وتحقيق مزايا للاستثمارات الأجنبية، وإعطائه الحرية في التعاقد مع العمالة .

ومع إنخفاض الإنفاق العام للدولة ، وعدم قدرة القطاع الخاص في البلاد النامية علي احتلال دور الدولة ، زادت البطالة ، ومن ثم انخفضت الأجور ، وقبل العمال بمستوي أجور أدني مما كانت تقرره القوانين .

وإذا ما أخذنا في الحسبان ، إنخفاض الدعم وتحرير الأسواق وبالتالي ارتفاع أسعار السلع ، فترتفع تكاليف المعيشة ، مع إنخفاض مستويات الأجور ، مما يعني مزيداً من الفقر .

٢ - التشغيل

إن أهم تأثيرات العولمة علي التشغيل ناتجة عن التكنولوجيا والمعرفة التي تعتمد علي عمال أقل ، ومحتوي معرفي أكبر ، فقد استغنت التكنولويا في مجال المعلومات عن العمالة ذات المهارات المتوسطة ، فضلاً عن المهارات المتدنية ، واعتمدت علي عدد قليل ومحدود من المهارات العالية ، فهذه التكنولوجيا لا تتطلب إلا عدد قليل من العمال .

وإذا ما أخذنا في الحسبان ، الإنخفاض النسبي للاستثمارات الأجنبية المتجهه للدول العربية ، وإنخفاض حجم الاستثمارات المحلية ، نتيجة لضغط الإنفاق العام ، فتكون النتيجة مزيداً من البطالة .

٣ - الإنتاج والإنتاجية

العولمة تعني الاعتماد علي التطبيقات عالية التقنية في غزو الأسواق والبلاد وبالتالي حدوث تطورات غير تقليدية في طبيعة العمل والإنتاج ، إن قيمة السلعة الآن تعتمد علي ما تحويه من معرفة ، لا علي ما تحتويه من مواد خام أو كمية العمل المبذول فيها ، إنما تعتمد فقط علي كم المعرفة والعلم الموظف في إنتاجها واختراعها ونقلها ومواصفاتها .

لقد أصبح الاعتماد كاملاً علي العامل الماهر صاحب المعرفة الأعمق ، والمتطور دائماً باستمرار ، لأن المعرفة تتقادم وبسرعة ، لقد نشأت ثورة في نظم ومفاهيم الإنتاج ، فجري استبعاد المنتجات والعمليات الإنتاجية ذات الكثافة في الأيدي العاملة غير الماهرة .

من المألوف الآن أن نسمع أن مؤسسة كذا قد حققت أرباحاً طائلة ، وأنها في نفس الوقت استغنت عن عمالة بالآلاف .

كذلك من الملاحظ أن المهارات المطلوبة للعمل سيتم اكتسابها داخل العمل وليس خارجة .

أيضاً ، هيكلة العمل في المؤسسة الحديثة تعتمد علي عمالة قليلة جداً مثبتة، الباقي عمالة مؤقته ، أو لبعض الوقت ، أو لمشروع محدد .

إن الإنتاجية في العولمة تعتمد علي خلق وتجديد الثروة ، وليس علي الموارد والمواد الخام . وعليها تحقيق الجودة الكاملة علي مستوي عالمي ، لأنها تنتج للسوق العالمي ، وليس للسوق المحلي ؟

وإن ما يميز منشأة عن أخري هو كفاءة مواردها البشرية ، ممثلة أساساً في طائفة العلماء والمبدعين والمخترعين ، وهؤلاء هم الموظفون الدائمون ، أما غيرهم فسيكونون من العمالة غير الدائمة ، وظيفتهم خدمة هؤلاء العلماء والمبدعون والمخترعون .

الهجرة والتنقل

إن السبب الرئيسي في الهجرة في السنوات والقرون الماضية ، كان البحث عن مصدر رزق أوفر ، أي أجر أو دخل أعلي ، فهذا كان السبب الرئيسي في الهجرة الأوروبية لأمريكا ، لكن العولمة تعني تقليل التفاوت بين الأجور ، فالعامل في شركة بيل جيتس في فرعها بأمريكا يحصل علي أجر مقارن لنفس العامل (الذي يؤدي نفس الوظيفة) في فرعها في باريس ، وفي القاهرة ، وفي بكين ، فتكاليف الإنتاج وسعر السلعة يعتمد أساساً كما ذكرنا علي محتواها المعرفي والعلمي ، والسلعة تنتج للسوق العالمي وليس للسوق المحلي ، ومع سهولة إنتقال السلع ، وسهولة إنتاجها في مراكز مختلفة في مدن علي مستوي العالم ، يقل التفاوت في سعر السلعة ، وفي أجر العامل في المؤسسة التي تنتجها وبالتالي تقل دوافع الهجرة في ظل العولمة ، نقول (تقل) ولا تزول ، لأنه لا تزال هناك مناطق محدودة في العالم لها جاذبية في الاستثمار ، وبالتالي توطن كثير من الشركات فيها، وبالتالي وجود فرص عمالة لديها لعمال مهرة في أنحاء أخري من العالم ، فهؤلاء تتوفر لديهم فرصة للهجرة للالتحاق بهذه الشركات .

وأيضاً ، فإنه مع شيوع وتجانس القواعد الموحدة للعمل بين المهاجرين والمواطنين ، فسوف ترتفع تكلفة المهاجرين ، مما يقلل من رغبة المؤسسات في استقدام مهاجرين ، واللجوء إلي السوق الدولية للعمل .

وكذلك ، فإن العولمة تضع قيوداً علي إنتقال وتحرر العمالة ، كما أنها تضع قيوداً علي تحرر التكنولوجيا ، وذلك مثل القيود المفروضة علي الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ، وذلك بدعوي حماية الديموقراطية وحقوق الإنسان والتماسك الإجتماعي وقيم الحرية ... الخ .

لكن هناك جوانب أخري في العولمة تشجع علي الهجرة وتضاعف من دوافعها ، وذلك ممثلة في تركز الثروة والقدرة والمعرفة والتكنولوجيا في العالم الصناعي الشمالي ، مما يجعل هناك دوافع مستمرة للهجرة إليه ، وبخاصة هجرة الكفاءات ، فيما يسمي :

النقل المعاكس للتكنولوجيا

ويلاحظ أن العولمة ستبتدع وسائل جديدة لهجرة الكفاءات ، فمع تطور نظم وسائل الإتصالات ، وتغير طبيعة العمل والإنتاج فسنجد أنفسنا أمام شكل جديد من الهجرة ، من خلال وسيلتين :

الأولي : العاملون والمرتبطون بعلاقات تجارية مع الشركات متعدد الجنسية، حيث يقيمون في بلادهم ، لكن أفكارهم وقيمهم وولاؤهم وعملهم مع هذه الشركة ، فهؤلاء مهاجرون بالعقول والأفئدة دون الأجساد والانتقال الفعلي .

الثانية ، حيث سيرتبط بعض العاملين الأكفاء بعقود عمـــل مـــع شـــركات خارج الحدود ، ويقدمون لها عملهم وجهدهم من خـــلال وســـائل الاتصـــال ، دون الحاجة للإنتقال والهجرة للخارج ، أي (العمل عن بعـــد) مثـــل (إجـــراء عمليـــات جراحية عن بعد ، مثلاً) .

(٤)
وسائل الحماية الإجتماعية ضد العولمة

لا جدال في أن هذه الآثار السلبية للعولمة تقتضي سياسات مضادة للتعامل معها ، يأتي في **أولها** ، ترسيخ الإنتماء الوطني للمواطنين وإقبالهم علي شراء المنتجات الوطنية بدافع وطني ، بإنتمائهم للأرض والوطن والقيم ، وبالتالي مساندة المؤسسات الوطنية وتنميتها .

ثانياً : إطلاق حرية الإبداع والفكر ، وإنتاج منتجات وطنية وسلع وخامات تتوافق مع احتياجاتنا وتقاليدنا ، والإستفادة الكاملة من مواردنا وثرواتنا ، فليس الغير أفضل منا ، إنما علينا الإبداع والإبتكار في العلم والمعرفة والسلع والأدوات .

ثالثاً : تطوير نظم التعليم ، والإتجاه إلي تقرير منهج التعليم الدائم التعليم الرأسي ، وليس الأفقي .

رابعاً: تقرير سياج متكامل من نظم التأمين الإجتماعية التكافلية التي توفر الحماية الإجتماعية للعمال من ذوي البطالة ، والعاطلين ، وغير القادرين .

خامساً: مراعاة المتطلبات الجديدة لسوق العمل في :

١ – التدريب المستمر والمتواصل لقبول الإنتقال بين المهن والقطاعات الاقتصادية .

٢ - العمل لبعض الوقت ، مع وجود نظام للتأمين الإجتماعي ، يكفل توفر دخـل عند التوقف عن العمل .

٣ - التدريب المتعدد الأغراض لمواجهة احتمالات تغير سوق العمل .

٤ - قبول العمل في المنزل ، بإستخدام أجهزة الكومبيوتر والاتصالات .

٢ - السكان والغذاء في مصر

٢ – السكان والغذاء في مصر

سكان مصر

لقد زاد حجم سكان مصر من حوالي ٢,٥ مليون نسمة في بداية القرن التاسع عشر إلي حوالي عشرة ملايين نسمة في نهايته ، ثم إلي حوالي ٦٨ مليون نسمة في نهاية القرن العشرين ، بما يعني أن سكان مصر ضاعفوا أنفسهم أربع مرات خلال القرن فقبل الماضي ، ثم ضاعفوا أنفهسم سبع مرات خلال القرن العشرين الماضي . ولقد بدأ هذا التزايد السريع لسكان مصر علي وجه التحديد منذ العشرينات من القرن التاسع عشر حين بدأت ثورتا الري والزراعة اللتان أحدثتا تحولاً جذرياً في الاقتصاد الزراعي المصري ، حيث تحول من اقتصاد الكفاية المعيشية إلي اقتصاد التصدير .

وتبرز التعدادات المتعاقبة التي أجريت خلال القرن العشرين التزايد الموصول والمطرد في سكان مصر . فالتزايد السكاني السريع الذي شهدته مصر منذ العشرينات من القرن قبل الماضي واصل صعوده الدائب وارتفاعه المفرط خلال القرن الماضي . فبينما بلغ عدد السكان ٩,٧ مليون نسمة في تعداد سنة ١٨٩٧ ، ارتفع تباعاً إلي ١١,٣ مليون نسمة سنة ١٩٠٧ ، إلي ١٢,٧ مليون نسمة سنة ١٩١٧ ، إلي ١٤,٢ مليون نسمة سنة ١٩٢٧ إلي ١٥,٩ مليون نسمة سنة ١٩٣٧ ، ثم إلي ١٩ مليون نسمة سنة ١٩٤٧ . وهذا يعني أن سكان مصر قد تضاعفوا خلال نصف قرن (١٨٩٧ – ١٩٤٧) . وفي تعداد سنة ١٩٦٠ زاد عدد السكان إلي ٢٦,١ مليون نسمة ، ثم إلي ٣٠,١ مليون نسمة سنة ١٩٦٦ ، أي ضعف الحجم في عام ١٩٤٧ ، بما يعني تضاعف عدد السكان خلال أقل من ثلاثين سنة (٤٧ – ١٩٧٦) . وفي نوفمبر ١٩٨٦ قفز عدد السكان إلي ٥٠,٥ مليون

نسمة، أي بنسبة زيادة سنوية تصل إلي ٣,٢% خلال العشر سنوات المحصورة بين (١٩٧٦ - ١٩٨٦) . ثم قفز عدد سكان مصر إلي نحو ٦٨ مليون نسمة في نهاية القرن العشرين، أي أن عدد سكان مصر قبل تضاعف ثلاث مرات خلال نصف القرن العشرين .

وهذا الحجم السكاني لمصر يعادل نحو ربع سكان الوطن العربي وحوالي عشر سكان أفريقية و ١% من سكان العالم ، هذا يعني أن هناك مصرياً واحداً بين كل أربعة أفراد في الوطن العربي وعشرة أفراد في أفريقية ومائة فرد في العالم . فمصر - من حيث الحجم السكاني - هي أكبر الدول العربية ، وثانية الدول الأفريقية - بعد نيجريا - وتستأثر بالمرتبة الثانية والعشرين بين دول العالم .

ومن دراسة معدل النمو السكاني لمصر ، نلاحظ :

- اندفع معدل النمو السنوي للسكان في الارتفاع ، إذ طفر إلي ٢,٣٧% في الفترة (٤٧ - ١٩٦٠) ، ثم إلي ٢,٥٣ % في الفترة (٦٠ - ١٩٦٦) . والواقع أن انطلاق مصر الثورة نحو الإصلاح الزراعي والتنمية الزراعية والصناعية كفيل بتفسير ذلك النمو الكبير .

- انحصر معدل النمو السكاني قليلاً في السنوات العشرة المحصورة بين عامي ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، حيث انخفض معدل النمو إلي ٢,٣١% ، وهذا الانخفاض الطفيف في المعدل السنوي لنمو السكان يمكن أن نرجعه إلي :

(أ) عدوان ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف حتي نصر أكتوبر ١٩٧٣ ، فللحرب ضحاياها من العسكرين والمدنيين ، ومعظمهم من السكان

في سن الإنجاب، كما أن حالة الحرب تؤدي عادة إلي عدم استقرار الأحوال السكانية وانخفاض معدلات الخصوبة .

(ب) بطء تنفيذ مشروعات التنمية في أواخر الستينات ، ثم ما أدت إليـــه التراكمات من أزمة اقتصادية في أوائل السبعينات .

- عاد معدل النمو السنوي للسكان إلي الإندفاع في الارتفاع حتي بلـــغ علـــوا شاهقاً ، إذ قفز إلي ٢,٨٢% في الفترة المحصورة بين آخر تعداديـن (٧٦ - ١٩٨٦)، وهو أعلي معدل عرفته مصر في تاريخها السكاني الحديث .

- انخفض معدل النمو السكاني في التسعينات إلي نحو ٢,٣% ، ثم إلي نحـــو ٢% مع بداية القرن الواحد والعشرين . بسبب انخفاض معدل المواليد إلـــي ٢٦ في الألف .

والخلاصة الصافية أن حجم سكان مصر لم يكن يتزايد بـــاطراد فحســـب ، ولكن كان حجم النمو الصافي هو الآخر في تزايد مستمر ، وفي النتيجة فإن المـــدي الزمني الذي يستغرقه السكان لمضاعفة أنفسهم يقل باطراد . فمن دراسة إيقاع النمو يتضح أن عدد السكان تضاعف كل نصف قرن فـــي الفـــترة (١٨٤٦ - ١٩٤٧) ، علي حين يتضاعف عدد السكان ثلاث مرات في نصف قرن تقريباً فقد ارتفع مـــن نحو ٢٠ مليونا في عام ١٩٥٠ إلي نحو ٧٠ مليوناً في عـــام ٢٠٠٠م . ومـــن ثـــم يمكن القول بأن مصر قد مرت خلال القرن العشرين بمرحلتيـــن متمـــيزتين مـــن مراحل النمو السكاني :

أولهما : مرحلة النمو المعتدل : وقد عاشتها مصر خلال النصف الأول من القرن الحالي ، حيث بلغ معدل النمو السكاني في الفترة (١٨٩٧ - ١٩٤٧) نحو ١,٤% سنوياً .

وثانيهما : مرحلة النمو السريع : وقد دخلتها مصر منذ عام ١٩٤٧ ، أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولم تزل تعيش في هذه المرحلة حتي الآن ، إذ قفز المعدل السنوي لنمو السكان إلي ٢,٧% في الفترة (٤٧ - ١٩٨٦) ، أي حوالي ضعف معدل النمو في المرحلة السابقة ، ثم إلي نحو ٢,٤% خلال الثمانينات والتسعينات .

ومن ثم فإن بداية هذه الفترة (١٩٤٧) هي التي شهدت تحولاً أساسياً في اتجاهات النمو السكان ، إذ انتقلت مصر من نمط البلاد التي تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات مرتفعة وبالتالي بتزايد معتدل ، إلي نمط البلاد التي تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات منخفضة وبالتالي بتزايد سريع ، فكانت تلك مرحلة الانفجار السكاني الذي يعد من أبرز مشكلاتها المعاصرة ، ويكفي للدلالة علي ذلك أن سكان مصر يتزايدون في الوقت الحالي بواقع ١,٣٢٦,٠٠٠ نسمة سنوياً أو ١١٠,٥٠٠ نسمة شهرياً أو ٣٦٣٣ نسمة يومياً ، أي بمتوسط ١٥١ نسمة في الساعة الواحدة أو ٢,٥ نسمة في الدقيقة ، أو أخيراً بواقع فرد واحد كل ٢٤ ثانية .

أما عن التوقعات المستقبلية لحجم سكان مصر ، فمن المتوقع أن يصل عدد السكان إلي ٩٦ مليون في عام ٢٠١٧ - إذا افترضنا ثبات معدل نمو السكان (٢.٢% سنوياً) .

ويتصف سكان مصر بالخصائص الديموغرافية التالية :

١ - يتركز نحو خمسي السكان في فئة صغار السن (٠ - ١٤) ، ويقع أكثر من نصف السكان في فئة متوسطي السن (١٥ - ٦٤ سنة) ، في حين لا يتجاوز كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) نحو ٤% من السكان . وهذا التوزيع النسبي للسكان في الفئات العمرية العريضة يضع مصر في مجموعة الشعوب الشابة الفتية من حيث النمو السكاني ، ولكنه في الوقت ذاته يضع عبئاً ثقيلاً متزايد علي القوة العاملة في المجتمع التي يقع علي عاتقها عبء إعالة باقي أفراده ، حيث ترتفع نسبة الإعالة الكلية الافتراضية .

٢ - يرتفع معدل الزواج حيث يصل إلي حوالي ١٠ لكل ألف من السكان في الفترة (٤٧ - ١٩٨٦) ، وينتج عن هذا الارتفاع في معدل الزواج ارتفاع في معدل المواليد ، هذا إلي جانب السن المبكرة للزواج الذي يؤدي إلي تزايد المدي الانجابي للمرأة ، وبالتالي تزايد احتمالات الحمل والإنجاب مما يؤدي إلي ارتفاع معدل المواليد . وفي النتيجة ، يتكون ما يناهز نصف مليون أسرة جديدة كل عام ، ينتج عنها أعداد كبيرة من المواليد سنوياً ، تؤثر تأثيراً مباشراً في النمو السكاني والأعباء المادية والاقتصادية والاجتماعية التي يلتزم المجتمع بتوفيرها لسكانه .

٣ - إن نسبة الأمية لا تزال مرتفعة ، رغم أنها انخفضت من ٧٥% من جملة السكان (١٠ سنوات فأكثر) عام ١٩٤٧ إلي ٤٩% عام ١٩٨٦ ، بما يعني أن حوالي نصف المصريين الذي تبلغ أعمارهم عشر سنوات فأكثر أميون. كما ترتفع بوضوح نسبة الأمية بين الإناث اللاتي تبلغ أعمارهن عشر سنوات فأكثر حيث أن أكثر من ثلاثة أخماس إناث مصر (١٠,٥ مليون نسمة) غير قادرات علي القراءة والكتابة طبقاً لبيانات التعداد الأخير عام ١٩٨٦ . ولا شك أن ارتفاع نسبة الأمية خاصة بين الإناث - رغم الجهود

التي - تبذل في التعليم - له نتائجه السلبية المتعددة في الظاهرات الديمغرافية كالخصوبة والوفيات خاصة وفيات الأطفال الرضع .

٤ - ضعف حجم العمالة النسبي ، فبغض النظر عن تزايد الأعداد المطلقة للقوة العاملة بحكم تزايد السكان السريع ، إلا أن نسبة من يعملون وينتجون من بين مجموع السكان هي نسبة منخفضة بلا مراء . ففي سنة ١٩٧٦ حين بلغ إجمالي قوة العمل حوالي ١١ مليون نسمة ، فلقد كان منهم أقل قليلاً من المليون متعطل بنسبة ٧.٧% ، ومن ثم تصل قوة العمل المنتجة بالفعل إلى حوالي ١٠,١ مليون نسمة بنسبة ٢٧,٧% من مجموع السكان ، وفي سنة ١٩٨٦ بلغ عدد المتعطلين نحو ١,٦ مليون نسمة بنسبة ١٢% من جملة القوة العاملة وبالتالي أصبح قوة العمل المنتجة بالفعل حوالي ١١,٧ مليون نسمة بسبة ٢٤,٥% من مجموع السكان . بما يعني أن نحو ربع السكان فقط منتجون أما ثلاثة أرباع السكان فيقعون خارج الإنتاج . وبصيغة أخري تشكل قوة العمل الكاسبة نحو ربع السكان مقابل ثلاثة الأرباع من المعالين . ومن ثم ترتفع نسبة الإعالة الكلية الفعلية إلى ٣٠٧,٤ / ١٠٠ نسمة ، أي تصل إلي أربعة أمثال نسبة الإعالة الكلية الافتراضية ، وهذه النسبة العالية للإعالة تترجم عملياً إلي اتفاقات عديدة في التغذية والخدمات.

وليس هذا فحسب ، بل هناك توزيعاً غير متوازن لأفراد قوة العمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، حيث تظهر أرقام تعداد ١٩٨٦ أن خمسي قوة العمل الكية تعمل في الزراعة والصيد ، وبينما تستوعب الصناعة ثمن القوة العاملة فقط ، فإن الخدمات غير المنتجة ماديا تستأثر بأكثر من الخمس ، والتجارة والتمويل والعقارات تستوعب نحو العشر .

أضف إلي ذلك رداك ، أن هناك إختلالاً في التركيب المهني ، حيث أن نسبة أصحاب الباقات البيضاء (الفنيون ، الإداريون ، الكتبة وعمال البيع) قد تزايدت من ١٦,٥% من جملة المشتغلين سنة ١٩٦٠ إلي ٧١,٢% سنة ١٩٨٦ . ولاشك أن هذا الإختلال في التركيب الوظيفي قد أدي بدوره إلي تفشي البطالة المقنعة ، حيث تقدر نسبة البطالة المقنعة بحوالي ٢٥% من قوة العمل الكلية .

ومن المفيد كما هو من الضروري أن تشير إلي أن توزيع السكان في مصر يأخذ نمطاً نحو ٣٦,٠٠٠ كيلو متر مربع ، أي ما يماثل ٣,٦% من مساحة مصر البالغة نحو مليون كيلو متر مربع ، علي حين أن الا معمور يشغل معظم مساحة مصر حيث يشكل نحو ٩٦,٤% من جملة مساحة مصر .

ولعل أبرز الظاهرات المتعلقة بتوزيع السكان في مصر هي التركز الشديد للسكان في وادي النيل ودلتاه ، وعلي النقيض التبعثر الشديد للسكان في الصحاري المصرية ، فبينما يحتشد نحو ٤٧,٦% مليون نسمة يمثلون ٩٨,٨% من جملة سكان مصر فوق ٣,٦% فقط من جملة مساحة مصر ، لا يسكن هذه الصحاري التي تغطي ٩٦,٤% من جملة مساحة مصر سوي حوالي نصف مليون نسمة يشكلون ١,٢% فقط من جملة سكان مصر حسب تعداد ١٩٨٦.

ويبدو أيضاً التباين في توزيع السكان بين الحضر والريف . حيث ارتفع عدد سكان الحضر من حوالي ٦,٤مليون نسمة بنسبة ٢٣,٥% من جملة سكان مصر عام ١٩٤٧ إلي حوالي ٢١,٢ مليون نسمة بنسبة ٤٣,٥% من السكان عام ١٩٨٦ . وهذا يعني أن سكان الحضر قد تضاعفوا أكثر من ثلاث مرات خلال أربعين عاماً . وهذا التزايد السريع لسكان الحضر يمكن تفسيره في ضوء :

(أ) الزيادة الطبيعية ، وقد أسهمت بنحو ٦١,٨% من جملة الزيادة الكلية في الفترة من (٤٧ - ١٩٦٠) ، وحوالي ٦٧,٤%خلال الفترة (٦٠ - ١٩٦٦)، ونحو ٧٥%في الفترة (٦٦ - ١٩٧٦) .

(ب) التدفق الهجري ، وقد وصل نصيبهما من النمو الحضري إلى ٣١,٢% و ٢٦,٨% و ١٧,٥% في هذه الفترات التعدادية على الترتيب .

(جـ) الضم الإداري ، ويتراوح نصيبه بين ٥,٨% و ٧,٥% من جملة الزيادة الكلية للحضر .

وقد ترتب علي التزايد السريع لسكان المدن الكثير من المشكلات الصعبة والمعقدة ، لعل من أهمها :

(أ) البطالة ، حيث وصل عدد المتعطلين في المدن نحو المليون متعطل بنسبة سدس جملة قوة العمل في المدن حسب تعداد ١٩٨٦ ، هذا إلي جانب أن التحول المهني الحديث في مصر وتضخم قطاع الحرف الثالثة يعد في أغلب الأحيان تحولاً من الإنتاج إلى الاستهلاك .

(ب) ابتلاع المدن في نموها للأراضي الزراعية الملاصقة مباشرة للمنطقة المبنية ، وغالباً ما تكون من أكثر الأراضي الزراعية إنتاجية ، وبالتالي يسفر النمو غير الموجه عن خسارة هذه الأراضي المنتجة .

(جـ) زيادة الطلب علي الغذاء لإشباع حاجات الوافدين الجدد إلي المدن .

ونظراً لأن المعمور المصري محدود للغاية ، فإن الزيادة المطرة في حجم السكان تترجم مساحياً إلي تزايد مستمر في كثافة السكان ، ففي عام ١٩٤٧ بلغت الكثافة الصافية ٥٤٦ نسمة / كم٢ ثم ارتفعت تباعاً حتي وصلت إلي ١,٤١٨ نسمة/كم٢ سنة ١٩٨٦ ، أي أن الكثافة زادت بحوالي ٢٢ نسمة / كم٢ سنوياً في المتوسط بين هذين التاريخين . ثم ارتفعت كثافة السكان إلي أكثر من ٢,٠٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع سنة ٢٠٠٠ . ولما كانت أرقام الكثافة الصافية مؤشراً يوضح مدي ضغط حجم السكان علي مساحة المعمور ، فإن مصر بذلك تعد من أعلي دول العالم في كثافتها السكانية .

ولقد واكب المد السكاني المطرد - في الريف والحضر - زحف عمراني مستمر علي الأراضي الزراعية ، مما يعني تحول جزء من الأرض الزراعية المحددة إلي استخدامات غير زراعية ، وهي خسارة فادحة للغاية .

الفجوة الغذائية :

لقد تعرض اقتصاد الغذاء المصري لانقلاب كامل خلال ربع القرن الأخير إذ فقدت مصر كلية ميزة الكفاية الغذائية وتحولت إلي دولة تعاني من العجز الغذائي، وانقلبت المقولة التاريخية الشهيرة " الحبوب من مصر " إلي " الحبوب إلي مصر".

ولقد أطرد قصور إنتاج الغذاء عن ملاحقة المد الاستهلاكي الغامر منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين إلي اليوم ، وأصبحت هذه المشكلة تمثل أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري .

ولقد أخذت الفجوة الغذائية - من حيث الحجم والقيمة - تتسع باطراد ، حيث زاد حجم الفجوة الغذائية من مليون طن عام ١٩٦٠ إلي ١,٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وإلي ٧,٤ مليون طن عام ١٩٨٠ ، ثم إلي ٨,٣ مليون طن عم ١٩٨٧/٨٦ . كما ارتفعت قيمتها من ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلي ٩٨٤ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، وإلي ١٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، ثم إلي ٣,٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٦ . وعلي الجملة فإن حجم الفجوة الغذائية قد تضاعف أكثر من ثمانية أمثال كما تضاعفت قيمتها أكثر من ٢٥ مرة خلال ربع قرن . ويعتبر اتساع الفجوة الغذائية بهذه الصورة الخطيرة أمرا مثيراً للقلق إذ يعكس تناقص الاعتماد علي الذات وتزايد الاعتماد علي الاستيراد في توفير غذاء الناس مما ينطوي علي تهديد للأمن الغذائي القومي .

ومن دراسة هذه الفجوة يبدو بوضوح كما يلي :

١ - زادت الفجوة القمحية من حوالي ٠,٧ مليون طن عام ١٩٦١/٦٠ إلي ٣,٢ مليون طن عام ١٩٧١/٧٠ - أي بنسبة زيادة تصل إلي ٣٦٣% ، ثم تضاعفت حيث بلغت حوالي ٦,٤ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، وهذا يعني أن حجم الفجوة القمحية قد تضاعف أكثر من ثمانية أمثال في ربع قرن .

٢ - ارتفعت فجوة الذرة الشامية من ٩٥ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلي ١,٩ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أي تضاعفت ٢٠ مرة خلال ربع قرن .

٣ - اتسعت فجوة العدس بوضوح ، فأصبحت ١٦ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ بينما كانت ٤ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ ، أي تضاعفت أربعة أمثال في ربع قرن .

٤ - زادت فجوة الزيوت زيادة كبيرة ، بينما كانت ٦ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ أصبحت ٤٧٨ طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أي تضاعفت نحو ٨٠ مرة خلال ربع قرن .

٥ - كان إنتاج السكر يحقق فائضاً حتي أوائل السبعينات ، إلا أن فجوة السكر قد برزت في عام ١٩٧٣ حيث بلغت ٣٦ ألف طن ، ثم ارتفعت باطراد إلي ٧٨٨ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أي تضاعفت أكثر من ٢٠ مرة بين هذاين التاريخين .

٦ - زادت الفجوة الغذائية للحوم الحمراء من ١٤ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلي ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أي تضاعفت أكثر من ١٤ مرة في ربع قرن .

٧ - حقق الإنتاج المحلي للحوم الدواجن إكتفاء ذاتياً حتي أوائل السبعينات ، أما في عام ١٩٨٧/٨٦ فقد بلغت الفجوة الغذائية للحوم البيضاء ٤٤ ألف طن .

٨ - زادت الفجوة الغذائية للألبان من ٧٧ ألف طن عام ١٩٦١/٦٠ إلي ١٠٠ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦ ، أي بنسبة زيادة تبلغ ٣٠% فقط .

٩ - حقق إنتاج الأسماك الكفاية الذاتية حتي بداية السبعينات ، غير أن الفجوة الغذائية للأسماك قد بلغت ٥٦ ألف طن عام ١٩٨٧/٨٦.

١٠ - كان إنتاج الفاكهة يحقق الكفاية الذاتية حتي بداية السبعينات ، أما في عام ١٩٨٧/٨٦ فقد بلغت الفجوة الغذائية للفواكة ٢٢٥ ألف طن .

عند هذا الحد يتعين علينا أن نقدم تقدير موقف نهائي عن نسبة الكفاية الذاتية من السلع الغذائية ، و هذا ما يوضحه الشكل رقم (٨) . ويبدو منه أن نسبة الاكتفاء الذاتي تنخفض إنخفاضاً موصولاً ، مطردا خلال الفترة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦) ، إذ بلغت نسبة الكفاية عام ١٩٨٧/٨٦ الخمس من الزيوت ، ونحو الربع من القمح ، وحوالي النصف من السكر والعدس ، وهزاء الثلثين من الذرة الشامية واللحوم الحمراء ، ونحو أربعة الأخماس من اللحوم البيضاء والأسماك ، وأخيراً تسعة الأعشار تقريباً من الألبان والفاكهة .

وهذا يعني قصور الزراعة وعجزها عن توفير القوت الأساسي للناس ، وهو القصور الذي فرض استيراد الغذاء بكميات متزايدة وخطرة .

إن إطراد قصور إنتاج الغذاء عن ملاحقات حاجات الاستهلاك الملحة منذ بداية السبعينات قد نقل مشكلة الغذاء من مشكلة نقص عابر في المواد الغذائية إلي نقص مستمر ، حتي أصبحت تمثل مشكلة أمن غذائي قومي ، وأصبح الخطر المستقبلي أفدح من الحالي .

أسباب الفجوة الغذائية

تتأصل أزمة الغذاء في تطور إنتاج الحاصلات الغذائية وفي تطور الاستهلاك الغذائي ، ومن ثم فإن أسباب الفجوة الغذائية تكمن في المعوقات التي تطور الإنتاج ، وكذلك في العوامل المؤدية لزيادة الاستهلاك ، أي أن أسباب الأزمة موزعة بين الزراعة والسكان ، أو بين الإنتاج والإستهلاك ، أو بين العرض والطلب .

أولاً : أسباب نقص إنتاج الغذاء

رغم الجهود الطيبة التي بذلت - ولا تزال - في مجال التنمية الزراعية ، إلا أن الزراعة المصرية - أقدم وأعرق زراعة في التاريخ - لا تزال متخلفة تكنولوجيا ، وبالتالي تقهقر موقعها وتراجعت مكانتها في سلم الإنتاجية في العالم ، وتبدو مظاهر هذا التخلف من خلال المؤشرات التالية :

١ - تخلف إنتاجية الأرض الزراعية

لقد تخلفت الإنتاجية الزراعية للمحاصيل الغذائية بسبب تخلف المستوي التكنولوجي للإنتاج ، حيث يلاحظ من الجدول رقم (١٢) ما يلي :

(أ) إنخفاض معدلات النمو السنوي في إنتاجية الفدان لغالبية المحاصيل الغذائية إنخفاضاً مطرداً خلال ربع قرن (٦٠ - ١٩٨٤) ، إذا هبطت هذه المعدلات في السبعينات عن مثيلتها في الستينات ، ثم هبطت بحدة في النصف الأول من عقد الثمانينات ، حيث تدهورت معدلات نمو القمح والأرز والفول إلي مستويات دنيا ، كما انحدرت بشدة إنتاجية الفدان من العدس والذرة الرفيعة وقصب السكر حيث سجلت هذه المحاصيل معدلات نمو سالبة .

(ب) تدهور متوسط إنتاجية الفدان من بعض المحاصيل الغذائية الرئيسية ، مثل العدس وقصب السكر ، حيث هبط متوسط إنتاجية الفدان من العدس من ٠,٦٢ طن إلي ٠,٤٨ طن ، كما انخفض متوسط إنتاجية الفدان من قصب السكر من ٣٨,٧ طن إلي ٣٤,٤ طن في الفترة (٦٠ - ١٩٨٤) .

والواقع ، أن متوسط إنتاجية الفدان في كثير من المحاصيل في مصر منخفض بالمقياس العالمي ، إذ أن متوسط إنتاجية الفدان من الحبوب لا يتجاوز نصف مثيله في الدول المتقدمة ، وبالمثل تقريباً في الخضر حيث يقل متوسط إنتاج الفدان عن نصف نظيره في كثير من دول العالم ، وفي الفاكهة لا يزيد متوسط إنتاج الفدان في أغلب أصنافها علي ربع مثيله في معظم الدول الأخري .

وفي المحصلة ، تباطأ معدل نمو إنتاج الحاصلات الزراعية حيث لم يتجاوز ٢% سنوياً في الفترة (٦٠ - ١٩٨٤) ، وهو معدل دون نمو السكان الذي ارتفع إلي نحو ٢,٦% سنوياً خلال الفترة (٦٠-١٩٨٦) ، وبالتالي أصبح السكان أكثر من الإنتاج - أي إختل التوازن بين السكان وإنتاج الغذاء .

٢ - ضعف الإنتاج الحيواني :

رغم زيادة أعداد الماشية ، إلا أن إنتاجها سواء في اللحوم أو الألبان يتصف بالضعف الشديد ، حيث يقدر متوسط إنتاجية البقرة من الألبان في السنة بنحو عشر المتوسط العالمي (٧٠٠ كجم من اللبن مقابل ٦٠٠٠ كجم) ، وكذلك يبلغ متوسط إدرار الجاموس من اللبن حوالي ١٢٠٠ كجم في السنة أي ما يعادل نصف متوسط الإدرار في الجاموس في الباكستان والعراق . أما إنتاجية الماشية من اللحوم فهي منخفضة للغاية حيث لا يتجاوز متوسط إنتاجية الرأس من اللحم في السنة نصف المتوسط العالمي . وليس الإنتاج الداجني بأحسن حالا ، إذ أن سلالات

الدواجن المحلية منخفضة الإنتاجية من حيث عدد البيض المنتج في السنة ومتوسط وزن البيضة والكفاءة التحويلية وسرعة النمو .

٣- إنخفاض حجم الإنتاج السمكي :

رغم أن مساحة المائية للمصايد (البحرين والبحرية والنهرية) تقدر بنحو ٦,٩ مليون فدان ، إلا أن مصر فقيرة في إنتاجها السمكي ، إذ يبلغ إنتاج الفدان المائي نحو ٢٠٠ كيلو جرام سنوياً مقابل ٨ أطنان في بعض دول العالم .

ويعزي قصور الإنتاج الزراعي إلي عديد من المعوقات والمشكلات ، لعل أهمها ما يلي :

١ - تدهور خصوبة التربة وقدرتها الإنتاجية ، إذ تدل نتائج حصر الأراضي الزراعية وتصنيفها طبقاً لمقدرتها الإنتاجية ، أن مساحة الأراضي ذات الرتب الإنتاجية العالمية تشغل ٦,١% من المساحة المنزرعة ، ومساحة الأراضي ذات الإنتاجية الجيدة تمثل ٤٤,٨% ، ومساحة الأراضي ذات الإنتاجية المتوسطة تشكل ٣٨,٩% ، أما مساحة الأراضي المنخفضة الإنتاجية فتشغل ١٠,٢% ، وهذا يعني أن حوالي نصف المساحة المنزرعة ذات إنتاجية متوسطة أو ضعيفة .

ولقد تدهورت خصوبة التربة إلي مستوي بالغ الخطورة في الكثير من الأراضي المنزرعة في السنوات الأخيرة ، بما ترتب عليه تزايد مساحة الأراضي ذات الرتب الإنتاجية المتوسطة أو المنخفضة علي حساب مساحة الأراضي ذات الإنتاجية العالية والجيدة . وهذا التدهور المستمر في التربة يؤثر تأثيراً خطيراً علي معدل نمو الإنتاج الزراعي .

ويرجع تدهور خصوبة التربة إلي الإسراف في الري وسوء الصرف ، وعدم كفاءة وفاعلية الإجراءات الجارية لتحسين التربة وصيانتها.

ولعل تجريف الأراضي الزراعية يعتبر أخطر المشاكل التي أدت إلي تدمير خصوبة التربة واغتيال الأرض إذ تقدر الأراضي المجرفة التي تم حصرها حتي منتصف الثمانينات بحوالي ٣٨ ألف فدان ، بينما يقدرها البعض في الحقيقة بما لا يقل عن ضعف هذا الرقم .

وفي المحصلة ، إذ أضفنا مساحة الأراضي المجرفة إلي مساحة الفقد في الأراضي الزراعية بسبب الزحف العمراني ، لكان معني ذلك تآكل الرقعة الزراعية ، مما يقلل من مساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي .

٢ - التفتت الزراعي ، حيث تعتبر مشكلة تفتت الحيازة الزراعية من أخطر المشكلات التي تعوق التنمية الزراعية . ولعل من أهم أسباب هذه المشكلة الحجم السكاني الكبير وضغطهم الشديد علي الرقعة الزراعية المحدودة ، هذا إلي جانب قوانين التوريث التي تقرر تقسيم الملكية الزراعية بين الورثة جميعا .

وتشير الأرقام المتاحة عن مساحة الحيازات الزراعية إلي ما يلي:

(أ) يلغ متوسط مساحة الحياة الزراعية نحو ٢,٦ فدان ، وهذا المتوسط يتناقص باطراد بسبب التوريث وتفتت الملكية المطرد .

(ب) يحوز أكثر من خمسي جملة الحائزين (٤٣%) علي حيازات تقل مساحتها عن الفدان الواحد .

(ج) يصل عدد الحائزين علي حيازات تقل مساحتها عن خمسة أفدنة إلي حوالي ٢,١مليون حائز ، أي ما يماثل نحو ٩٠% من جملة حائزي الأراضي الزراعية .

ومعني هذا أن معظم الحيازات الزراعية تقل في متوسطها عن الحجم الاقتصادي الأمثل للزراعة الكثيفة وهو خمسة أفدنة .

ويتضح أن مساحة الحيازات التي تتكون من قطعة واحدة تمثل حوالي ١٨,٢% من إجمالي مساحة الحيازات ، مقابل ١٨,٨% لتلك التي تتكون من قطعتين ، ١٨% لتلك المكونة من ثلاث قطع ، علي حين أن الحيازات التي تتكون من عدد كبير من القطع (٤ - ٩قطع) تصل مساحتها إلي ٣٤,١% من مجموع مساحة الحيازات ، كما أن الحيازات التي تتكون من ١٠ قطع فأكثر تمثل مساحتها ١٠,٩% ، أي أن ما يناهز نصف المساحة المزروعة (٤٥%) عبارة عن حيازات تتألف من ٤ قطع فأكثر .

وعلي الجملة ، فإنه بالرغم من صغر مساحة معظم الحيازات الزراعية ، إلا أنها مفتتة بين عدد من القطع المنفصلة ، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الغلة الفدانية كما ونوعا .

ويمكن إبراز مضار مشكلة تفتت الحيازة الزراعية فيما يلي :

(أ) وجود فاقد قابل للزيادة في الرقعة الزراعية بسبب كثرة الحواجز التي يقيمها الزراع للفصل بين أراضيهم ، وكثرة المراوي والمصارف الداخلية التي يقيمونها لتوصيل أو تصريف المياه بوحداتهم الصغيرة .

(ب) الاضرار التي تنشأ من تجاور المحاصيل التي تتباين معاملات الزراعية واحتياجاتها من الري ومقاومة الآفات وغيرها من العمليات .

(جـ) فقد جزء كبير من الموارد المائية مما يحد من إمكان التوسع الزراعي الرأسي والأفقي ، وتقدر نسبة الفقد في المياه التي تنتج عن التفتت بنحو ٢٠% .

(د) صعوبة إتباع دورة زراعية معينة والإضرار إلي اختيار محاصيل زراعية غير ملائمة .

(هـ) ارتفاع التكلفة الإنتاجية الزراعية نتيجة لعدم إمكان تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة .

ومن ثم فإن التفتت الزراعي لا يسمح باستخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة المحققة لميزان الإنتاج الكبير . كما يعتبر عقبة في مجال التخصص الإنتاجي .

٣ - اختلال المركب المحصولي ، حيث يري البعض أن مشكلة الإنتاج الزراعي هي مشكلة التركيب المحصولي قبل أن تكون مشكلة الرقعة الزراعية المحدودة ، فالمركب المحصولي الأمثل هو الذي يوفر أقصي إنتاج من الغلات الزراعية تكفي للوفاء باحتياجات الاستهلاك الغذائي الداخلي ومتطلبات الصناعات الزراعية المحلية مع فائض للتصدير .

ولعل من أهم العوامل التي تؤثر علي التركيب المحصولي مدي ما يمكن أن يحققه الإنتاج الزراعي من دخل إقتصادي يمكن أن يحصله المزارع ، ويعتمد ذلك اعتمادا أساسيا علي أسعار الحاصلات الزراعية ، ومن ثم فإن اختلاف المركب المحصولي هو نتيجة اختلال النظام السعري برمته ، إذ دفع بالمركب المحصولي إلي التحيز إلي محاصيل معينة من جهة ، ومن جهة أخري يخلق اختناقات حادة في محاصيل بعينها . فقد تحول الفلاحون إلي زراعة محاصيل العلف التي تخدم الإنتاج الحيواني من اللحوم والألبان غالية الأسعار في النهاية ، والمحاصيل البستانية من خضر وفواكه التي يزداد الطلب عليها في المدن .

ومن تطور التركيب المحصولي فيما بين أوائل الخمسينات ومنتصف الثمانينات ، يلاحظ ما يلي :

(أ) تعد طفرة الخضرة والفاكهة أكثر استرعاء للانتباه في تطور الزراعة والمركب المحصولي ، إذ تضاعفت مساحة الخضر وحدائق الفاكهة نحو أربع مرات خلال ثلاثة عقود تقريبا . ويمكن تفسير هذه الطفرة في ضوء النمو المطرد لسكان المدن ، وبالتالي الزيادة المطردة في الاستهلاك ، حيث يزرعها الريف ولكن تستهلكها المدن أساساً .

(ب) تناقصت مساحة كل من القمح والفول بوضوح ، ففي الفترة (١٩٥٤/٥٠) كانت مساحة القمح نحو ١,٦ مليون فدان أي ما يماثل ٣٥,١% من مساحة الزروع الشتوية ، ومساحة البقول ٤٠٢ ألف فدان أي بنسبة ٩% ، أما في عام ٨٤ - ١٩٨٥ فقد أصبحت مساحة القمح حوالي ١,٤ مليون فدان أي ما يعادل ٢٧% من مساحة المحاصيل الشتوية ومساحة البقول ٣٨٧ ألف فدان أي بنسبة ٧,٣% .

(جـ) يسود المركب المحصولي محصولان : البرسيم في الموسم الشتوي، والذرة في الموسم الصيفي ، والأول محصول علف والثاني أصبح بصورة متزايدة محصول علف أيضاً من نصف مساحة الزروع الشتوية (٥٤,٥%) ، أما مساحة الذرة فقد بلغت ٣,٢ مليون فدان أي أكثر من خمسي المحاصيل الصيفية (٤٢,١%) .

ويعني هذا إختلال كامل في المركب المحصولي ، إذ تزرع الأرض بمحاصيل العلف أولاً لتوفير غذاء الحيوان ، ثم الحبوب ثانياً لتوفيرغذاء الإنسان .

ويمكن تفسير ذلك في ضوء تفاوت السياسات التي تعرض لها القطاع الزراعي في حقبتي الستينات والسبعينات . فقد إرتكزت فلسفة التنمية الاقتصادية في الستينات علي تصنيع الاقتصاد المصري بمعدلات سريعة ، وكانع لي الزراعة وهي القطاع الأساسي في الاقتصاد أن تمول الصناعة من دخلها وتمونها من خاماتها . وقد إستلزم تحقيق هذا الغرض

التحكم بدرجة كبيرة في الإنتاج الزراعي ومستلزماته وتسويقه . ولقد كان لهذه السياسة الاقتصادية بعض الجوانب الإيجابية كما ظهرت لها أيضاً بعض السلبيات في مقدمتها : بطء معدلات نمو الإنتاج الزراعي . أما في السبعينات فقد بدأ - مع سياسة الإنفتاح الاقتصادي - تحرير بعض أوجه النشاط الزراعي ، فزاد الدعم والإهتمام بالإنتاج الحيواني وهو القطاع الأكثر ربحية ، على حين بقيت أسعار الحاصلات الزراعية غير مجزية ، مما أدي إلي اختلال التوازن بين قطاع الإنتاج النباتي والحيواني في الزراعة من ناحية ، واختلال التركيب المحصولي من ناحية أخري نتيجة تحول المزارعين من زراعة المحاصيل التقليدية التي تخضع للتسعير الجبري إلي محاصيل العلف المربحة والمحاصيل البستانية الأكثر ربحية .

٤ - الفاقد الكبير في الإنتاج الزراعي ، إذ ترتفع نسبة الفاقد إلي حوالي ٥% من إجمالي حجم الإنتاج ، وتختلف نسبة الفاقد من محصول إلي محصول ، فهي تصل إلي نحو ١٠% من الحبوب ، ثم إلي ١٥% في الفول ، ثم تزداد إلي ٢٥% في البصل ، وأخيراً تقفز إلي ٣٠% في الخضر والفاكهة .

٥ - الارتفاع في تكلفة الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة بما لا يتسق مع النمو الوليد في الإنتاجية الزراعية ، ففي الستينات لم تتجاوز الزيادة الإجمالية في تكاليف زراعة الفدان للمحاصيل الرئيسية ٧٧% ، علي حين ارتفع إجمالي النمو في إنتاجية الفدان لبعض المحاصيل إلي ٦٢% ، بينما لم يتجاوز إجمالي النمو في إنتاجية الفدان ٣٠% . وفي النصف الأول من الثمانينات (٨٠ - ١٩٨٤) كانت الاختلالات أكثر حدة ، حيث وصل إجمالي الزيادة في تكلفة إنتاج الفدان إلي أكثر من ٣٤٥% ، بينما لم يتجاوز إجمالي النمو في إنتاجية الفدان عشر ذلك المعدل .

٦ - الضعف النسبي في الاستثمار في قطاع التنمية الزراعية حيث انخفض نصيب الزراعة في الاستثمارات من ٢٦% في الفترة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) إلي ٢٢% في الفترة (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) ، ثم إلي ١٠,٤% في الفترة (١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥/٧٤) ، ثم هبط إلي ٧% في الفترة (١٩٧٦/٧٥ - ١٩٨٠/٧٩) ، غير أنه ارتفع ارتفاعاً طفيفاً إلي ١٠% في الفترة (١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦) ، وقد أدي نقص الاستثمارات التي تخصص للزراعة إلي ضآلة معدل نمو إنتاج الحاصلات الزراعية .

ومن المفيد كما هو من الضروري أن نشير إلي أن الأراضي التي استصلحت خلال الثلاثين سنة الماضية والتي تزيد علي المليون فدان لم تؤد دورها في التنمية الزراعية ، حيث لم تسهم بصورة فعالة في نمو الدخل الزراعي ، ولم تحقق العائد الاقتصادي المستهدف بسبب المشكلات التي واجهتها منها : مشكلات الري والصرف ، وسوء اختيار بعض مجالات الاستصلاح ، عم تكامل مراحل الاستصلاح المختلفة وترابطها ، وعدم اختيار الأسلوب الأمثل لاستغلال الأراضي المستصلحة . إلي جانب مشكلات أخري في مجال التخطيط والتنفيذ والإدارة .

وإذا دعمنا القول بالأرقام :

(أ) في منتصف السبعينات قدرت النسبة المئوية للجدارة الإنتاجية لهذه الأراضي المستصلحة كما يلي : ٤٠% الحدية الإنتاجية ، ٢٨% تحت الحدية في مراحل الاستزراع ، ١٠% تعطل استزراعها لمشاكل تعوق عملية الاستزراع ، وأخيراً ١٢% أوقف بها عمليات الاستصلاح وبالتالي لم تتعرض لعمليات الزراعة .

(ب) إن مساحة الأراضي المستصلحة وإن كانت تعادل ١٥% من الأرض القديمة إلي أنها لا تساهم في الإنتاج الزراعي إلا بنسبة محدودة للغاية لا تتجاوز ٣% .

والواقع أن التوسع الزراعي الأفقي يواجه مشكلات وصعوبات متعددة ، ولعل من أهمها المشكلات الآتية :

١ - شدة الجفاف وما يعنيه ذلك من ارتفاع التبخر والتسرب ، وضرورة الاعتماد علي النيل والمياه الجوفيه وحدهما .

٢ - قلة مياه النيل والمياه الجوفيه عن الحاجة للتوسع علي نطاق واسع بطرق الري التقليدية وخاصة الغمر .

٣ - التضاريس تمثل مشكلة سواء أما - ري بعض المساحات المناسبة ذات المناسيب العالية أو لتوصيل المياه إلي قيعان المنخفضات التي يزمع التوسع فيها .

٤ - زحف الرمال وخاصة الكثبان الهلالية والرمال المسفية وخاصة في المنخفضات الوسطي والجنوبية من مصر .

٥ - عدم وجود تربة جيدة في مساحات شاسعة من الأراضي المصرية بما في ذلك بعض أجزاء قيعان المنخفضات وكذلك عند هوامش السهل الفيضي والدلتا .

٦ - ارتفاع نسبة الفاقد بالتسرب والتبخر في حالة استعمال ترع لتوصيل مياه النيل إلي الأراضي المستصلحة عند هوامش وادي النيل أو في الصحراء.

٧ - قارية المناخ إلي حد ما في معظم الأراضي المصرية مع ارتفاع درجة الحرارة نهاراً أثناء نصف السنة الصيفي بصورة تقلل من فرصة تنوع المزروعات .

٨ - بعد المنخفضات الصحراوية - التي يزمع التوسع فيها - نسبياً علي الوادي والدلتا حيث يتركز السكان ، بما يعني البعد عن القوة العاملة .

أما عن العمالة الزراعية ، فالواقع أن الكثيرين من الزراع لم يقوموا بكل واجبهم للنهوض بالزراعة وتحقيق التنمية الزراعية ، وهو أمر يبدو واضحاً في مجالاتها المختلفة ، يمكن إيجازه في النقاد الآتية :

(أ) التفاوت في الإنتاج الزراعي بين مزارع وآخر في تماثل الظروف وتكافؤ الفرص .

(ب) الإسراف في استخدام مياه الري عقب توفير المياه بعد إنشاء السد العالي ، ويعد هذا تبديدا لأهم الموارد المصرية ، حيث أن لكل قطرة مياه قيمتها وتكلفتها .

(ج) الإهمال في مكافحة الآفات وخاصة في المحاصيل التي تسوق إجبارياً .

(د) عدم الأخذ بأساسيات الإنتاج الزراعي والعمل بها مثل : الالتزام بالمواعيد المناسبة للزراعة ، الحصول علي التقاوي الجيدة من أجل إنتاج محصول

جيد ، الاكتشاف المبكر للإصابة بالآفات ، الحرص علي انتظام الري ، والعناية بعمليات الجني والحصاد والتخزين .

(هـ) عدم العناية بالحيوان ، وإجهاده في العمل الزراعي ، حيث أن نصف الثروة الحيوانية ليس منتجاً للحوم والألبان أي للغذاء .

وليس هذا فحسب ، بل أن الفلاح الذي كان يلتصق بالأرض ، صار يبتعد عنها يهجرها ، حتي تحول الكثيرون من أهل القرية عن العمل في الحقل وممارسة الزراعة ، ولا شك أن هذا التحول الوظيفي يمثل تحولاً خطيراً في تاريخ الزراعة المصرية .

والواقع أن الجيل الذي كان يرتبط بالأرض ويعمل في الحقل من شروق الشمس حتي غروبها ، قد تقدمت به السن وأصبح عدده يتناقص بسبب العوامل الطبيعية من عجز وشيخوخة ووفاة ، هذا فضلاً عن أنه يضن بالأبناء والأحفاد عن العمل في الحقل وهكذا جفت الروافد التي كانت تغذي الحقل .

والواقع المؤسف أن كثير من الفلاحين قد خرجوا من قراهم واندفعوا إلي السفر إلي دول البترول سعياً وراء الرزق السريع ، إذ قدرت حجم العمالة الزراعية التي خرجت في هجرات عمل مؤقتة ومتجددة بحوالي ٧ مليون نسمة خلال الفترة الواقعة بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات كان له أثر مباشر علي الزراعة المصرية ، فلقد كانت تحويلاتهم إلي أفراد أسرهم من أكبر العوامل التي أدت إلي تحولهم عن العمل في الحقول . والأسوأ ، أن هؤلاء الفلاحين الذين يهاجرون ويعودون إلي قراهم ينصرفون عن الزراعة .

والنتيجة المنطقية هي التناقص التدريجي في عدد العمال اليدويين الزراعيين، وبالتالي ارتفاع أجورهم مما يزيد من تكلفة الإنتاج الزراعي .

والمحصلة النهائية بطبيعة الحال تحول القرية من منتجة مصدرة للغذاء إلى مستهلكة مستوردة له .

إذا إنتقلنا إلي أسباب إنخفاض الكفاءة الإنتاجية للماشية فيمكن إيجازه فيما يلي :

(أ) أن سلالات الماشية المحلية لا تعتبر سلالات لحم ولبن ولكنها - أساسا - حيوانات عمل .

(ب) قصور الخدمات البيطرية ، إذ تصاب الماشية بكثير من الأمراض الوبائية والمعدية التي تؤدي أحياناً إلي خسائر اقتصادية جسيمة .

(جـ) أزمة الأعلاف ففي الصيف لا علف أخضر وأساس الغذاء هو العلف الجاف وهو لا يفي باحتياجات الحيوان ، وبالتالي فإن فصل الصيف هو فصل الجوع والهزال للحيوان .

(د) ذبح الحيوان وهو صغير جدا قبل بلوغ الحجم والوزن الأقصي بكثير جداً تحاشياً لمشكلة تغذية الحيوان الخانقة ، ويعد هذا فاقداً وتبديدا مباشراً للثروة الحيوانية .

إما إنخفاض حجم الإنتاج المحلي من الأسماك الطازجة إذا ما قورن بمساحة المسطحات المائية فيرجع إلي العديد من المشكلات لعل أهمها :

١ - أصبح نهر النيل المصب الرئيسي لمخلفات المصانع مما تسبب في التلوث وتدهور الإنتاج .

٢ - تعرضت البحيرات الشمالية لعمليات التجفيف ، أضف إلي هذا وصول مخلفات الصناعة إلي مياه تلك البحيرات مما أضر بالثروة السمكية بها . أما بحيرة السد العالي فقد نتج عن تغير الظروف البيئية بالبحيرة قلة المصيد بها .

٣ - تواجه المصايد البحرية المشكلات الآتية :

(أ) عدم وجود مراكب صيد يمكنها العمل داخل البحار .

(ب) سوء استغلال الشواطيء بالصيد المكثف في رقعة ضيقة جداً.

(ج) كثرة الشعاب المرجانية في البحر الأحمر تعوق عمليات الصيد وتزيد من تكلفة الإنتاج .

(د) تركز عمليات الصيد في البحر المتوسط علي منطقة الرصيف القاري وهو منطقة محدودة إلي جانب ندرة الغذاء الطبيعي في هذا المسطح مما قلل إنتاجيته من الأسماك .

ثانياً : أسباب زيادة اسهتلاك الغذاء

لقد تزايدت احتياجات السكان من الغذاء بإطراد منذ بداية السبعينات ، حيث زادت بمعدلات سريعة ترتفع إلي أكثر من ٥٠% سنوياً ، وترجع هذه الزيادة في الاستهلاك إلي عدة عوامل في مقدمتها :

١ - النمو السكاني السريع :

(أ) يتزايد حجم السكان بإطراد بمعدلات نمو مرتفعة ، إذ قفز هذا المعدل إلي ٢,٨% سنوياً بين آخر تعدادين (٧٦-١٩٨٦) ، وهذه الزيادة المطردة في حجم ومعدل نمو السكان يتبعها زيادة مناظرة - علي الأقل - في حجم ومعدل الطلب علي المواد الغذائية . ولا شك أن التوازن بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الطلب علي الغذاء يؤدي بالكاد إلي المحافظة علي ضروريات المعيشة للفرد ، ولكن لا يترتب عليه تحسين في مستوي غذاء الفرد .

(ب) التزايد الموصول والمطرد في الحجم المطلق والوزن النسبي لسكان الحضر ، ففي عام ١٩٨٦ أصبح عدد سكان الحضر نحو ٢١,٢ مليون نسمة بنسبة ٤٣,٩ % من جملة السكان ، بينما كان عددهم حوالي ٩.٩ مليون نسمة بنسبة ٣٧,٤ عام ١٩٦٠ ، ولقد ترتب علي ذلك تزايد الاستهلاك في المدن نتيجة تزايد السكان العام، هذا فضلاً عن التحول في أنماط الاستهلاك للنازحين من أهل الريف إلي الحضر .

٢ - الدخل الفردي ، حيث يعتبر متوسط الدخل من العوامل الرئيسية في تحديد أنواع السلع الاستهلاكية ومعدلات استهلاك كل منها . وتشير البيانات المتاحة عن متوسط الدخل الفردي إلي الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الدخل القومي ، حيث أصبح ١٠٤٥ جنيها عام ١٩٨٧/٨٦ ، بينما كان ٥١,٩ عام ١٩٦١/٦٠ ، إلا أن هذه الزيادة - كما يري البعض - شكلية غير واقعية نظراً لإنخفاض القوة الشرائية للنقود خلال تلك الفترة . ورغم هذه الزيادة في متوسط الدخل الفردي إلا أنه لا يزال بعد من الدخول

المنخفضة في العالم . ومن المسلم به أنه كلما انخفض متوسط الدخل الفردي زادت نسبة الإنفاق الاستهلاكي عامة وزاد استهلاك الطعام خاصة.

ومن المؤكد أن إعادة توزيع الملكية الزراعية ، وتحول عدد كبير من الفلاحين المعدمين إلي ملاك - حيث إنتقل نحو ثمن مساحة الأرض الزراعية (١٢%) إلي أكثر من ثلث مليون أسرة (٣٤٦,٤٦٩) حتي نهاية عام ١٩٨٩ - أدي إلي تحسين حياتهم المادية ، وبالتالي زيادة الطلب علي السلع الغذائية . وبالمثل ، تحولت إعادة توزيع الدخول لصالح العمال إلي زيادة معدلات الاستهلاك .

أضف إلي هذا ، أن المصريين العاملين في دول البترول ، سواء منهم المغتربون أو العائدون ، ينقلون إلي النمط الاستهلاكي السائد في مصر النمط الاستهلاكي المظهري والترفي السائد في الدول النفطية المرتفعة الدخل ، مما يؤدي إلي زيادة حجم الإستهلاك .

وأخيراً ، توضح بعض المؤشرات إتجاه توزيع الدخل القومي نحو الاختلال ، ويستدل علي ذلك من ارتفاع معامل جيني إلي ٠,٣٨ في الفترة (٧٥ - ١٩٨٨) . وكذلك تشير إلي اتساع رقعة الفقر حتي أصبحت تشمل نحو ٢٥% من سكان الريف و٢٣% من سكان الحضر - بما يعني أن حوالي ربع سكان مصر يعيشون دون مستوي خط الفقر . ولا شك أن الإختلال في توزيع الدخل القومي يؤدي إلي إختلال في أنماط الاستهلاك .

٣ - الاستهلاك غير الرشيد ، وما يصحبه من فقد اقتصادي نتيجة التسعير غير الرشيد ، فتسعير منتجات القمح - كالدقيق والخبز - بأقل من سعر التبن أو

الردة يؤدي إلي استخدامها كعلف ، وفي ذلك ما يفسر الزيادة المفرطة في معدل نمو استهلاك القمح .

٤ – التحول في أنماط الاستهلاك نتيجة التغير الاجتماعي وإعادة توزيع الدخول والنمو الحضري والهجرة الريفية الحضرية ، ثم أخيراً التحويلات البترولية والتطلعات الاستهلاكية الحديثة .

٥ – التضخم الناتج عن التمويل بالعجز مع تثبيت أسعار سلع الغذاء الضرورية في مواجهة هذا التضخم ، ويزيد ذلك من الاستهلاك خصوصاً من السلع المدعمة ، ويؤدي إلي زيادة الاستيراد وإلي العجز في الميزان التجاري .
صفوة القول ومجمله ، أن استمرار زيادة السكان أدي إلي تصاعد الطلب علي السلع الغذائية ، مما دعا إلي سد الفجوة بين حاجات الاستهلاك وكميات الإنتاج بالتوسع في استيراد كثير من المواد الغذائية .

إمكانات تحقيق الأمن الغذائي

إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب حتمية إدامة قاعدة الموارد لإنتاج الغذاء وتوسيعها وترميمها حيث تكون قد تناقصت . والواقع أن الزراعة المصرية لم تستفد حتي الآن إفادة كاملة من الإمكانيات المتاحة الطبيعية أو البشرية أو الحضارية ، ومن ثم يجب تحقيق أكبر قدر من الاستثمار والاستغلال للموارد الزراعية بأمثل الطرق الاقتصادية سواء من ناحية الكم أو الكيف ، بهدف تحقيق الحد الأقصي الممكن من الأمن الغذائي . وفي ظل التكنولوجيا الحديثة وبالتخطيط العلمي السليم يمكن تكثيف الإنتاج الزراعي وتوسيع قاعدته ، وبالتالي يمكن أن

تنطلق الزراعة المصرية - أقدم زراعة في العالم - إلي آفــاق رحبــة مشــرقة ، وترتفع إلي المستويات والمعدلات العالمية القياسية والتي هي أجدر بقمتها .

ولا خلاف علي أن المساحة المنزرعة تكاد تكون ثابتة ، بينما حجم الســكان يتزايد باطراد ، مما يجعل تحقيق الإكتفاء الذاتي أمراً صعب التحقيق . ومن ثم فــإن بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الأمن الغذائي أصبح أمراً حتمياً . ويقتضي ذلــك توســيع الإنتاج الزراعي وتعظيمه .

علي الجانب الآخر ، لا خلاف كذلك علي التزايد المفــرط فــي اســتهلاك السلع الغذائية ، إلي جانب الاختلال في النمط الغذائي المصــري ، ممــا يقتضــي ضرورة ترشيد الإستهلاك وتغير النمط الغذائي .

أولاً : التنمية الزراعية

أ - التوسع الزراعي الرأسي

إن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب إحداث ثــورة زراعيــة لتنقــل الزراعــة المصرية من زراعة تقليدية إلي زراعة عصرية متطورة ، مــن خــلال إســتخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التي يؤدي استخدامها إلي زيــادة الإنتــاج الزراعــي وزيادة العائد الاقتصادي .

ويمكن تحقيق أفضل استخدام للموارد الزراعية بالوسائل التالية :

١ - زيادة القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية ، عن طريق ما يأتي :

(أ) صيانة خصوبة التربة ومعالجة أي تدهور في خواصها .

(ب) ترشيد استخدام مياه الري سواء مياه النيـل أو الميـاه الجوفيـة ، ودراسة إمكانية زراعة المناطق الساحلية علي مياه الأمطـار مـع الاستعانة بمياه الآبار وإعذاب المياه المالحة . إلي جانب منع تلـوث المجاري المائية وضرورة معالجة المخلفات الصناعية السائلة ومياه الصرف الصحي قبل إعادة إستخدامها في الري .

(ج) تحسين الصرف لعلاج مشكلة الملوحة والحد من مشـكلة ارتفـاع مستوي الماء الجوفي .

(د) الاستغلال الأمثل للسماد .

(هـ) ميكنة العمليات الزراعية .

(و) تحريم تجريف الأرض الزراعية ، ووقف الزحف العمراني علـي الأرض الخضراء ، وإقامة معدات لحجز الرمال الساقية حتـي لا تترسب علي الأراضي المتآخمة للصحاري وذلـك لمنـع تصحـر الأراضي الزراعية ..

٢ - الأخذ بنظام التجميع الزراعي لمواجهة المشـاكل الناجمـة عـن تفتيـت الحيازات الزراعية وتناثرها ، لأن التفتيت والتناثر له آثار ضـارة تعـوق استثمار هذه الحيازات علي الوجه الاقتصادي السليم .

٣ - زيادة الغلة الغذائية للمحاصيل الزراعية والارتفـاع بـها إلـي المعـدلات العالمية القياسية ، وذلك من خلال تحديث الزراعة ، حيـث يمكـن رفـع

متوسط إنتاجية الفدان من القمح والذرة والأرز وقصب السكر إلي أكثر من ضعف المتوسط الحالي .

٤ - إعادة تخطيط التركيب المحصولي بهدف تحقيق أعظم استغلال من الرقعة الزراعية المحدودة ، مع الأخذ في الاعتبار ما يلي :

(أ) وضع السياسة السعرية للمحاصيل علي أساس يظهر التكامل بينها وبين التركيب المحصولي الأمثل ، حيث أن السياسة السعرية من أهم العوامل المؤثرة في التنمية الزراعية .

(ب) متطلبات الأمن الغذائي علي أساس تحقيق الحد الأقصي الممكن من الكفاية الذاتية الغذائية .

وهذا يعني أن الاستمرار في زراعة المحاصيل التقليدية بعيد كل البعد عن تحقيق أنسب استخدام للموارد المتاحة أو تعظيم الإنتاج منها . ومن ثم فمن الأفضل الوصول إلي التركيب المحصولي الأمثل إدخال محاصيل جديدة ذات عائد اقتصادي مرتفع تحل محل المحاصيل التقليدية غير المجزية.

وفي هذا الصدد ، يري البعض أنه لا أمل في مواجهة زيادة الطلب علي الغذاء النباتي إلا عن طريق تقليل مساحة البرسيم إلي النصف ، وتشجيع المزارعين وحفزهم علي التوسع في مساحات الحاصلات الغذائية الشتوية مثل العدس والفول وبنجر السكر ومحاصيل الزيوت إلي جانب التوسع في إنتاج الخضر والفاكهة باستعمال وسائل التكنولوجيا الزراعية الحديثة .

٥ - التكثيف المحصولي عن طريق إدخال أكثر من محصول في الدورة الزراعية ، أو زراعة الأرض بمحصولين رئيسيين ، أو تحميل بعض المحاصيل علي الأخري .

وقد يكون من المفيد أن نشير إلي أن البعض يري أنه لأجل تحقيق الكفاية الذاتية من الغذاء سنة ٢٠٠٠ يتحتم زيادة المساحة المحصولية من حوالي ١١,٣ مليون فدان عام ١٩٨٦ إلي نحو ٢٢,٠ مليون فدان عام ٢٠٠٠ أي بزيادة قدرها ١٠,٧ مليون فدان محصولي وهو ما لم يتحقق .

٦ - توفير الاستثمارات المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية ، وعلي الأخص فيما يتعلق بالعناصر المؤدية لزيادة الإنتاجية ، فالتنمية الزراعية هي أمل المستقبل بل وصمام أمنه الوحيد .

٧ - الاستثمار الأمثل للقوة العاملة في الزراعة ، فكثيرة هي الشعوب التي استطاعت أن تحقق تقدماً كبيراً بسبب حسن استثمار طاقاتها البشرية . ففي كثير من الدول كانت جهود الأفراد أنفسهم أكبر وأهم من عنصر رأس المال أو الموارد المادية ، وكانت كفايتهم الإنتاجية أكبر العوامل التي ساعدت علي ارتفاع مستوي المعيشة - وأبرز مثل لذلك اليابان وسويسرا - ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلي حتمية زيادة إنتاجية المشتغلين في الزراعة برفع المستوي التعليمي ورفع المستوي التدريبي .

أما عن الإنتاج الحيواني ، فيمكن تنميته بتحسينه وتكثيفه باتباع الأساليب التالية :

(أ) التوقف عن استخدام الماشية كحيوانات عمل والنظر إليها كمصدر أساسي لإمداد الإنسان بالغذاء البروتيني .

(ب) تحسين سلالة ونوعية الثروة الحيوانية من جاموس وأبقار وأغنام بتربية الأنواع الملائمة للبيئة المصرية ذات العائد العالي من اللحوم والألبان .

(ج) توفير الغذاء والرعاية البيطرية وتحسين الظروف المعيشية للحيوانات .

(د) تشجيع تربية وتسمين الحيوانات واعتبار الحيوان كأي محصول زراعي اقتصادي مع تحديد المناطق التي تصلح لتربية الأنواع المختلفة .

والحقيقة لا مفر من مواجهتها هي أن التوسع الأفقي في تربية الحيوان سيكون دائماً علي حساب غذاء الإنسان ، ومن ثم فإن توسيع الرقعة الزراعية هي السبيل الوحيد للتوسع الأفقي فإنتاج الحيوان ، بما لا يؤثر علي إحتياجاتنا من الحبوب . وفي هذا المجال يمكن تخصيص المساحات المجففة من البحيرات لتربية الحيوان وذلك بالإضافة إلي تربيتها علي المساحات الأخري المستصلحة .

ويعتبر التوسع في إنتاج الدواجن من أسرع الوسائل وأكفأها لحل مشكلة النقص في اللحوم خاصة وأنها تتطلب كمية من الإحتياجات الغذائية أقل مما تتطلبة الحيوانات الأخري ، إلي جانب أنها تعد مصدراً رخيصاً نسبياً للبروتين الحيواني. ويمكن تحقيق طفرة كبيرة في إنتاج الدواجن عن طريق :

(أ) تحسين السلالات بتربية الأنواع ذات الكفاءة التحويلية العالية من اللحوم والبيض .

(ب) توفير إحتياجات الدواجن من الأعلاف والأمصال واللقاحات والأدوية البيطرية بصفة منتظمة ، وتطبيق برنامج تدريبي لإرشاد الزراع والمربين علي استخدامها بكفاءة .

(ج) التوسع في تربية الدواجن سواء من خلال التوسع في إنشاء المزارع الكبيرة أو التوسع في الإنتاج لدي صغار المنتجين ، واعتبار هذا الإنتاج من أهم الحلول الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي الحيواني .

وأخيراً ، يمكن تحقيق التنمية السمكية بإستخدام الوسائل التالية :

١ - **زراعة الأسماك :** يعتبر الاستزراع السمكي المدخل الأساسي للتنمية السمكية نظراً للتقدم في التكنولوجيا الخاصة بها ، ويكفي للتدليل علي ذلك أن نشير إلي أنه يمكن الحصول علي وحدة المساحة في المزارع السمكية علي حوالي ١٢ ضعفا أو أكثر للمساحة المناظرة من المصايد الطبيعية . ولعل من أهم العوامل التي تساعد استزراع وتنمية الإنتاج السمكي في مصر ما يأتي :

(أ) مناسبة الظروف المناخية لنمو الأسماك .

(ب) وفرة مساحات الأراضي البور وغير المستغلة أو غير الصالحة للزراعة والبرك والمستنقعات التي يمكن إستغلالها كمرابي سمكية. ويقدر المستغل منها حالياً بحوالي ٨,٠٠٠ فدان فقط بمحافظة الدقهلية ، كفر الشيخ، البحيرة ، دمياط ، الشرقية ، الفيوم ، الإسماعيلية ، القليوبية وسوهاج ، وهي مساحة ضئيلة جداً إذا قيست بالمساحات الممكن إستغلالها.

أما المناطق المناسبة للاستزراع السمكي فهي :

(أ) المسطحات المائية السمكية بطبيعتها (المصايد البحرية والبحيرية والنهرية) .

(ب) الأجزاء المناسبة من المساحات المتبقية من البحيرات الشمالية .

(ج) المزارع الصناعية في المناطق التي لا تصلح للزراعة . ولا تقل المساحات التي يمكن استزراعها سمكيا من المناطق المختلفة عن حوالي ١٥٠ ألف فدان ، بالإضافة إلي ما ثبت ملائمته من مناطق بحيرات الصيد الطبيعية أضف إلي هذا وذلك مزارع الأرز والتي تقدر بحوالي مليون فدان . وباستغلال هذه المناطق في الاستزراع السمكي يمكن تقدير إنتاجها بنحو ٣٢٥ ألف فدان .

٢ – تنمية وترشيد المصايد الطبيعية ، والتوسع في صيد أعالي البحار وبخاصة في المياة العربية .

٣ – التوسع في ميكنة مراكب الصيد ، واستعمال الطرق الحديثة في معاملة الأسماك وحفظها وتخزينها .

وتقدر كمية الإنتاج السمكي لمختلف المسطحات المائية في حالة تنميتها بنحو ٥٧٠ ألف طن في عام ٢٠٠٠

ب – التوسع الزراعي الأفقي :

إن توسيع المساحة المزروعة لا يقل أهمية عن تكثيف إنتاجها ، فكلاهما بعد جوهري من أبعاد التنمية الزراعية ، فالخضرة يجب أن تتسع مساحتها كل يوم، وعمليات استصلاح الأراضي لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة لمواجهة مطالب الأمن الغذائي للسكان الذي يتزايدون باطراد . فكل قطرة من الماء يجب استغلالها فلا تهدر هباء أو تضيع ، بل ينبغي أن تصبح قادرة علي التحول فوق أرض مصر إلي حياة خلاقة .

وتقدر المساحة التي يمكن استصلاحها بنحو ٢,٣ مليون فدان موزعة علي النحو التالي : ٥٧١ ألف فدان في شرق الدلتا وتعتمد في ريها علي الري السطحي أو الري من مياه النيل ٩٧٠ ألف فدان في وسط الدلتا وتعتمد في رياها علي مياه الصرف ويمكن أن تروي ريا سطحياً أو عن طريق الرش ، ٤٥٠ ألف فدان في غرب الدلتا وتروي من الترع ومياه الصرف المخلوط والصرف الصحي ، ٢٩٩ ألف فدان في مصر الوسطي وتروي من مياه النيل ، ٥٩٩ ألف فدان في مصر العليا وتروي من مياه النيل ، ٢٥٤ ألف فدان في سيناء وتعتمد في ريها علي المياه الجوفية ومورد مائي ينقل إليها الماء من الدلتا (ترعة السلام) ، وأخيراً ١٠٠ ألف فدان في منخفضات الصحراء الغربية (الوادي الجديد) وتعتمد في ريها علي المياه الجوفية . ومن المتوقع أن يستصلح منها نحو ١,٣ مليون فدان حتي عام ٢٠٠٠.

وفي استصلاح الأراضي الجديدة ينبغي الإفادة من التجربة المصرية وتجنب المشكلات والمعوقات التي واجهتها ، كما يفضل أن يراعي عند تحديد أولويات مشروعات استصلاح الأراضي الجديدة الاعتبارات الآتية :

١ – المفاضلة وترتيب أولويات التنفيذ علي أساس الجدارة الإنتاجية للأراضي ، وما تسفر عنه دراسة الجدوي الفنية والاقتصادية .

٢ – وضع أولويات لخطة الاستصلاح بحيث تتقدم الأراضي التي ستروي بالمياه العذبة للعائد السريع الذي يتحقق منها ، ويليها الأراضي التي ستروي بمياه مخلوطه .

٣ – البدء باستصلاح الأراضي المجاورة للأراضي القديمة والتي تتوفر لها البنية الأساسية كأعمال الري والصرف والطاقة والطرق . وكذلك ينبغي اختيار المحاصيل المناسبة للأراضي الجديدة بحيث تعطي أكبر عائد اقتصادي ، وتتلاءم مع احتياجات الأمن الغذائي .

أما عن الموارد المائية الإضافية اللازمة للتوسع الأفقي في الزراعة ، فتقدر جملة الموارد المائية الحالية بحوالي ٦٠,٧ مليار متر مكعب / السنة ، يمكن أن تزيد في المستقبل إلي ٧٤ مليار متر مكتب / السنة ، أما الإحتياجات المائية الحاضرة فتصل إلي ٥٩,٥ مليار متر مكتب / السنة ، وبالتالي يكون الفائض الممكن استغلاله من الموارد الحالية هو ١,٢ مليار متر مكعب سنوياً . وهو قدر ضئيل لا يغطي الاحتياجات المائية لري أراضي التوسع الجديدة ، إلا بتدبير موارد مائية جديدة واتخاذ وسائل جذرية لترشيد استخدام مياه الري والوصول بها إلي

الاستخدام الاقتصادي الأمثل واستعمال النظم الحديث في الـــري كـــالري بـــالرش والري بالتنقيط وغيرهما ، إذ تقدر كمية المياه الفاقدة عن طريق التسرب أو التبخـــر أو الإسراف في استعمال المياه بنحو ٥,٢ مليار متر مكعب / السنة .

إن تحقيق الاستخدام الاقتصادي الأمثل للموارد المتاحة وتعظيم الفاقد منـــها ضرورة حتمية لتحقيق الأمن الغذائي للسكان ، إضافة إلي مـــا يفرضـــه التطـــور الحضاري من ارتفاع مستوي المعيشة مع مطلع القرن الحادي والعشرين .

ثانياً : ترشيد الاستهلاك :

إن تحجيم الاستهلاك أصبح ضرورة حتمية . فالناس أكثر مـــن الإنتـــاج ، وكل استهلاك لا يقابله إنتاج يعني التبعية ، فمن لا يملك قوته لا يملـــك حريتـــه ، ويمكن ترشيد الاستهلاك بعدة طرق منها :

١ - تعديل أنماط استهلاك الغذاء غير الرشيدة ، والعمل علي إعداد نمط غذائـــي مصري يحقق إشباع الحاجات الغذائية الأساسية طبقا للإحتياجات الصحيـــة وعلي أساس المعايير الدولية ، ومعدل النمو السكاني ، واحتمـــالات تزايـــد الاستهلاك بسبب تزايد الدخل الحقيقي ورفع مستوي المعيشة للأفراد .

٢ - ترشيد دعم السلع الغذائية ، فالدعم المرسل للسلع الغذائية يؤدي إلي :

(أ) سوء إستخدام السلع المدعمة مثل القمـــح الـــذي يســـتخدم علـــف للحيوانات والدواجن .

(ب) زيادة نسبة الفاقد .

(ج) اختلال النمط الغذائي .

(د) زيادة أعباء الدولة لتدبير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد هذا السلع أو زيادة أعباء الدعم .

(هـ) تشجيع الاستهلاك علي حساب الإدخار . ومن هذا المنطلق يجب وضع المعايير التي تضمن وصول الدعم إلي مستحقيه ، مع تحديد مستوي الدخول التي تستفيد من الدعم .

٣ - ترشيد استيراد السلع الغذائية ، بأن يكون قاصراً علي السلع الغذائية الضرورية التي لا تكون متوافرة في السوق المحلية بكميات كافية وجودة مقبولة وأسعار معتدلة ، إلي جانب توفير البدائل الغذائية .

٤ - خفض الفاقد في مراحل الإنتاج والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين والتوزيع ، للسلع المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج .

٥ - تكثيف برامج التوعية الغذائية عن طريقة وسائل الإعلام المختلفة للتأثير علي الأنماط السلوكية للمواطنين ، وتوعيتهم بالوسائل السليمة والصحية لاستخدام السلع الغذائية والمقادير والاحتياجات الأساسية ، وحثهم علي تقليل الفاقد ، وتوجيههم نحو ترشيد الاستهلاك الغذائي . هذا إلي جانب الدعوة لتولي المرأة لمسئولياتها الأساسية في تنظيم وضبط الاستهلاك والمشاركة في تجنب الإفراط والفقد ، وإحداث التوازن بين دخل الأسرة ونفقاتها .

أضف إلي هذا أن الاختلال الطبقي يؤدي إلي إختلال في إستهلاك الغـذاء ، وبالتالي فإن ترشيد الاستهلاك يقتضي الحد من إسراف أصحاب الدخول المرتفعـة، وتوفير احتياجات الغذاء لمحدودي الدخل التي تعاني من سوء التغذية ومن ثم يجـب العمل علي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي والأجور تضيقاً للفجوة أو الـهوة الشاسعة بين الأغنياء والفقراء ، حتي لا يقع العبء علي الفقراء فقط .

والواقع أن مشكلة الغلاء المتصاعد لا تنفصل عن مشكلة إنخفاض الدخـل أي الفقر ، وكلتاهما لا تنفصل عن مشكلة إفراط السكان . فإذا كان الغـلاء مسـألة إختلال بين العرض والطلب ، فإن هذا الاختلال هو بدورة نتيجة عدم التوازن بيـن حجم الإنتاج وحجم السكان .

ومن هنا تبدو أهمية وحتمية رسم سياسة سكانية محددة المعالم والأهـداف تواكب لتنمية بهدف تحقيق الرخاء فوق أرض مصر .

إن القدرة علي التنمية بحد ذاتها يمكن أن تتعرقل بسبب المعـدلات العاليـة لنمو السكان ، ولذلك ينبغي العمل علي إبطاء سـرعة النمـو السـكاني الراهـن . فالتنمية الزراعية مهما وجهت إليها من عناية وبذل فيها من جهد وخصص لها مـن استثمارات ووضع لها من خطط ، فإنها لن تستطيع ملاحقة السـكان فـي نموهـم السريع والوفاء بإحتياجاتهم ، وبالتالي تصبح المشكلة الغذائية أكـثر حـدة وأشـد خطورة . ولذلك لا مفر من العمل علي تخفيف حدة زيادة السكان عن طريق تنظيـم النسل .

إن تنظيم الأسرة في مصر ضرورة إجتماعية وإقتصادية فـي آن واحـد ، فمن الناحية الاجتماعية يضمن تنظيم الأسرة في أغلب الأحيان رفاهية الأسرة . أمـا

من الناحية الاقتصادية فإن تنظيم الأسرة يحقق التـــوازن المنشـــود بيـــن الســـكان والموارد مما يؤدي إلي رفع مستوي المعيشة بصفة عامة .

خاتمة :

في نهاية المطاف ، إذا كان لنا أن نلخص العلاقة بيـــن الســـكان والإنتـــاج الغذائي في مصر ، لتقدم صورة عامة جامعة ، يمكننا أن نقول أن أزمة الغذاء التـــي برزت منذ بداية السبعينات هي في الحقيقة أزمة عجز الإنتاج الزراعي عن الوفـــاء بالاحتياجات الغذائية للسكان . ومن ثم أصبحت مشكلة توفير الغـــذاء مـــن أخطـــر المشكلات التي تواجه المجتمع .

والواقع أن الحل في قبضة أيدينا جميعاً ، أن نكون أو لا نكون . والـــذي لا شك فيه أننا قادرون بالتخطيط علي صنع المستقبل وتحقيـــق الرخـــاء فـــوق أرض مصر .

وغني عن التكرار أن الزيادة الطافرة في حجم السكان يترتب عليها زيـــادة متنامية في الطلب علي الغذاء ، ومن ثم لا مناص من مواجهـــة الـــتزايد الســـريع للسكان بالعمل بكافة الوسائل المشروعة علي إبطاء سرعة النمو الراهـــن لتقليـــص حجم الزيادة السكانية . .

إن توفير الأمن الغذائي يتطلب توسيع الإنتاج وتعظيمـــه ، وذلـــك بإدخـــال وسائل إنتاجية جديدة تنطوي علي تكنولوجيا متقدمة ومناسبة للزراعة المصريـــة ، ولا جدال أننا نملك كل الإمكانات التي تدفع الإنتاج الزراعي إلي مرحلة الإنطـــلاق: أننا نملك الأرض الصالحة للزراعة ، ولدينا المعرفة التي نحتاجـــها للحفـــاظ علـــي

أرضنا ومواردنا المائية ، ولدينا الخبرة التي يستفاد منـــها لاســـتصلاح واســـتزراع الأراضي الجديدة وتحويل الصحراء إلي أرض خضـــراء ، ولدينـــا القـــدرة علــــي استخدام التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية ، ولدينا القوة العاملـــة ا لتـــي يمكـــن تنميتـــها واستثمارها وتحويلها إلي طاقة منتجة . ومن ثم فنحـــن بالاعتمـــاد علـــي أنفســـنا واستثمار مواردنا قادرون علي توفير الغذاء . وعندما تجود أرض مصـــز بـــالبر ، فهي تنبت سنابله ، في كل سنبلة مائة حبة ، وتستطيع أن تغذي أعدادا غفيرة مـــــن السكان .

أخيراً ، لابد من التفكير في سياسات جديدة لإعادة توزيـــع الدخـــول فقـــط اتسعت الفجوة مرة أخري بين من يملكون ومن لا يملكون ، وزادت معاناة النــــاس من التضخم وسعار الأسعار . فالأمن الغذائي يتوقف علي ضمان أن يصبـــح كـــل الناس ، بمن فيهم أفقر الفقراء ، قادرين علي الحصول علي الغذاء .

إن توفير الأمن الغذائي يقتضي أن يكون تخطيط الأرض إلي جانب تخطيط السكان أهم عناصر التخطيط القومي ، ومن أجل مصر القوية إقتصاديا وسياسيا فـــي العقود القادمة .

٣ - الخصخصة

٣ - الخصخصة

مفهوم الخصخصة

يقصد بالخصخصة (أو التخصصية) تحويل الملكية العامة في المؤسسات والشركات إلي ملكية خاصة ، سواء كانت هذه الملكية الخاصة في صورة فرد أو أفراد أو في صورة مؤسسات قطاع خاص ، مدرجة (مقيدة) في البورصة أو غير مدرجة .

وقد شهد العالم إتجاها نحو التوسع في الخصخصة في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ، وبخاصة في الدول النامية ، أثر توقيعها علي اتفاقيات الإصلاح الهيلكي مع المؤسسات الدولية (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي) أو اتفاقيات إعادة الجدولة مع نادي باريس ممثلا للدائنين .

دوافع الخصخصة

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلي الإتجاه نحو الخصخصة ، من أهمها :

١ - مساوىء القطاع العام ، وذلك من حيث فشل إدارته ، وتحقيقه خسائر متراكمة لسنوات طويلة ، مما حمل ميزانية الدولة أعباء دعم شركات القطاع العام ، وتراكم المديونيات وفوائدها علي شركات القطاع العام ، وقد ترتب علي ذلك مشاكل كبيرة للبنوك المقرضة لهذه الشركات .

٢ – التوسع الكبير في مجال ونشاط القطاع العام ، فشمل الصناعات المعدنية ، والملابس ، والأطعمة والفنادق والمؤسسات السياحية والمقاولات ... الخ ، مما أدي إلي التضييق علي أنشطة القطاع الخاص ، فيما يطلق عليه اقتصاديا (الإزاحه) أو التهميش لدور القطاع الخاص . وبالتالي فقر الدول النامية في تفريخ رجال الأعمال وطائفة المنظمين ، ويبدون لنا الأثر الفادح لهذا الأمر ، إذا ما تذكرنا أن المنظمين من القطاع الخاص هم أصحاب المبادرات والابتكارات والتطوير وبناء صناعات ومشروعات تتكامل مع مشروعات القطاع العام ، كما حدث في تجربة إعمار ألمانيا واليابان بعد الحرب الثانية .

٣ – تشويه السوق والأسعار ، نتيجة للاحتكارات المقررة للقطاع العام ، وتمتعه بالمزايا ، وحصوله علي الطاقة بأسعار غير اقتصادية ، وأولويته في التعاقد مع الحكومة في المناقصات والمزايدات .. ، وكذلك الدعم للسلع ، فتباع بأقل من تكلفتها ، ويحدث الإسراف في الاستهلاك ، وبخاصة إذا ما تذكرنا أن هذا الدعم كان يذهب للأغنياء غير المستحقين ويحرم منه الفقراء، نظراً لتمتع الأغنياء بالنفوذ والسطوة والسلطة التي تمكنهم من الاستحواذ علي القدر الأكبر من هذه السلع المدعومة .

٤ – تضييق فرص الاستثمار أمام القطاع الخاص .

٥ – العجز في الموازنة العامة ، لتحملها بخسائر القطاع العام غير الكفء ، والمديونيات المتراكمة ، والخسائر المرحلة وتراكم المخزون ، والمبالغ الضخمة لأرقام دعم السلع والخدمات .

٦ – عدم الكفاءة في إدارة القطاع العام ، فوجدنا شركات أصولها بالمليارات ولا تحقق إلا عائداً ضعيفاً أو لا تحقق أية عوائد .

٧ – الالتزام ببرامج إصلاح هيكلية مع المؤسسات الدولية (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي) ، والتي تقوم بشكل أساسي علي تحقيق العجز في الموازنة العامة ، وبالتالي التحلل من أعباء القطاع العام ، ومن تمويل الاستثمارات العامة ، ومن دعم السلع والخدمات .

أشكال الخصخصة

لا تقتصر الخصخصة علي شكل واحد ، فهناك أشكال عديدة لها ، نذكر منها :

أ – خصخصة الملكية

١ – **تخصيص الملكية العامة** ، وذلك بتحويلها إلي ملكية خاصة ، حيث يتحول المال العام المملوك للحكومة إلي مال خاص مملوك للأفراد ، وتتحرر إدارة المال الخاص من القيود والقوانين واللوائح التي تحكم إدارة المال العام .

وقد يكون حائز المشروع العام ، أو مشتري الملكية العامة فرد واحد ، أو مجموعة قليلة من الأفراد ، في شكل شركة مغلقة أو يتم خصخصة المؤسسات العام للمساهمين الأفراد عن طريق الاكتتاب والتداول في بورصة الأوراق المالية .. الخ. وفي هذه الحالة يتم خصخصة المؤسسة العامة بالكامل إلي القطاع الخاص .

٢ - خصخصة الملكية مع احتفاظ الحكومة بجزء من الملكية

وذلك في المشروعات الحيوية للاقتصاد القومي ، أو لجمهور المستهلكين ، فنجد الحكومة تحتفظ بجزء من ملكية الشركات المخصصة وبيع الباقي لمساهمين أفراد ، والقصد من تملك ا لدولة لأسهم في رأس المال هو ضمان توافق سياسات الشركة المتخصخصة مع سياسات وأهداف الحكومة .

٣ - البيع لمستثمر رئيسي

وذلك بأن يتملك هذا المستثمر المؤسسة التي يتم تخصيصها ، وغالباً ما تكون هذه المؤسسة تحتاج إلي إدارة ذات كفاءة تقنية عالية ، وتكون باقي الأسهم في أيدي أفراد عاديين أو للعاملين في المؤسسة .

٤ - البيع مع احتفاظ الحكومة بالسهم الذهبي

ويعطي السهم الذهبي للحكومة الحق في الاعتراض علي قرارات مجلس الإدارة ، أو حتي الجمعية العمومية ، وهو ما يتيح للحكومة أن تضمن توافق سياسات إدارة الشركة مع أولويات الحكومة وأهدافها ، أو حماية المجتمع مع الممارسات الضارة .

٥ - تفكيك ا لمؤسسة العامة إلي شركات ثم خصخصتها

يتم في بعض الشركات الصناعية الحكومية ، والتي تتسم بضخامتها تفكيك هذه الشركة إلي مجموعة شركات صغيرة ، تتخصص كل منها في نشاط إنتاجي أو خدمي معين ، مثال ذلك تقسيم شركة النصر للسيارات في مصر إلي عدد من الشركات الصغيرة (اللواري ، النقل العام ، المحركات ، سيارات ... الخ) ، وذلك بقصد إعادة هيكلتها ، ولتيسير بيعها في السوق ، وقد يتم بيع إحدي الشركات إلي مستثمر رئيسي في نوع معين من السيارات .

ب - خصخصة الإدارة

قد تفضل الدولة في بعض الأحيان ، وبخاصة في مجال خصخصة المرافـق والخدمات (الكهرباء - المياه ، الصرف الصحي ، ... الخ) أن يجـري تخصيـص الإدارة دون الملكية ، فلا تنقل الملكية للقطاع الخاص ، وتظل الملكيـة للحكومـة ، وتتخذ خصخصة الإدارة الأشكال التالية :

١ - تحويل الكيانات العامة (الحكومية) إلي شركات ، مع منحـها الحريـة فـي الإدارة ، بعدم التقيد باللوائح الحكومية في اتخاذ القرارات في الإدارة .

٢ - إبرام عقود إدارة مع مديرين متخصصين ، أو مع مؤسسات متخصصة فـي الإدارة ، مع تحديد الأهداف للشركة ، و المساءلة بعد تقييم الأداء ومعرفـة مدي نجاح الإدارة في تحقيق هذه الأهداف المحددة .

٣ - التسعير السوقي للمنتجات والخدمت التي تقدمها المؤسسات العامـة ، أي أن تعمل علي الأسس التجارية التي تحقق لها تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح.

٤ - عقود الخدمات ، أي تأجير المؤسسة العامـة لقطـاع خـاص لمـدة (١٠ سنوت)، أو منحه عقد امتياز (طويل الأجل (٣٠ سنة) مثلا .

الضوابط اللازمة لنجاح عملية الخصخصة

توجد مجموعة من الضوابط التي تكفل نجاح عملية الخصخصة في تحقيـق أهدافها ، والتي تتحدد في الكفاءة والمنافسة ونمو الإنتاج . هذه الضوابط من أهمها:

أولا : نظام قانوني رقابي

تتم وفق ضوابطه عملية الخصخصة في إطار من الشفافية ومن التنافسية في البيع ، مع منع قيام احتكارات خاصة ، وإنشاء جماعات لحماية حقوق المستهلكين (ضمان الجودة ، والسعر التنافسي) .

ثانيا : وحدة قطاع خاص كفء

يتطلب نجاح عملية الخصخصة توافر قدرات مهنية عالية في الإدارة والتنظيم والأسواق ، ليتحقق المنشود من عملية الخصخصة ، وهي كفاءة الأداء ورفع الإنتاجية .

ولكن الملاحظ أن هذا القطاع غير متوافر حاليا في الدول النامية ، وأنه يفتقر لروح المبادأه والأبتكار وتحمل المخاطر الاستثمارية (أي نتائج المشروع ربحا أو خسارة) . ولعل هذا ما يدعونا إلي تأييد فكرة التخصيصية علي مراحل ، وفقا لقدرة القطاع الخاص علي الإدارة ، وعلي أن تأخذ الدولة بتشكيلة من أشكال الخصخصة السابق تناولها (خصخصة الملكية بالكامل ، خصخصة مختلطة (بين الحكومة الأفراد) ، خصخصة الإدارة ، عقود الإدارة والامتياز .. وهكذا .

ثالثا : سوق مالي متطور وكفء

تلعب السوق الحالي دورا حيويا في الاقتصاديات المعاصرة ، باعتبارها المكان والآلية لطرح وتداول الأوراق المالية بأنواعها ، وهي بذلك تقوم بثلاث وظائف أساسية :

١ - **وظيفة التخصيص** ، أي تحويل الأموال من قطاع المدخرين إلي قطاع المستثمرين ورجال الأعمال .

٢ - **وظيفة التسعير ، أي تسعير الأوراق المالية المتداولة حسب** معدلات الأرباح المحققة وأوضاع النمو للأصول والالتزامات والمراكز المالية للشركات ، وبالتالي القيام بدور التقييم لكفاءة إدارة الشركات في السوق ، وتوفير ما يسمي بالشفافية (أي الصدق في المعلومات المالية) ، والإفصاح (أي عدم إخفاء معلومات جوهرية عن الشركة) .

٣ - **وظيفة التسييل** ، هذه وظيفة هامة جدا لسوق الأوراق المالية ، إنها توفر السيولة اللازمة لشراء الأوراق المالية ، وبالتالي ضمان تدفق السيولة إلي الشركات التي تطرح الأوراق فتقوم بالتوسع في أنشطتها ، كما أنها توفر السيولة للراغبين في بيع ما يحوزونه من أوراق مالية ، وبدون قيام السوق المالية بوظيفة التسييل ، لن تستمر السوق - إننا نشتري الورقة المالية لأننا علي يقين كامل بأنه يمكننا بيعها وتحويلها إلي نقود سائلة عندما نرغب في ذلك ، وهذا ما توفره سوق الأوراق المالية .

ولا غني عن القول بأن هناك أسسا وقواعد وضوابط للسوق المالية الكفء ليس هنا مجال عرضها ، لكننا نعرض لنقطة هامة ، وهي أن وجود سوق مالي كفء شرط مطلوب وضروري لنجاح الخصخصة ، وذلك عن طريق التسعير السليم للأصول العامة المعروضة وعن طريق الشفافية والنزاهة والحيدة ، وعن طريق توفير السيولة لتغطية عمليات البيع للأصول العامة للشركات ، ... ، وبدون ذلك ، لن يكتب عملية الخصخصة النجاح ، وسوف تشوبها الشوائب وتبرز المكاسب غير المشروعة من عمليات البيع والشراء والتسعير للأصول المالية .

إن السوق المالية مصدر هام للمعلومات للمتعاملين في السوق ، ومن ثم فهي عنصر مطلوب لتوفير التنافسية فتحقيق سهم لمعدلات أرباح عالية ونمو في

الأصول ، سنغري المنافسين علي مزاحمة هذا السهم في نشاطه ، وبذلك تسود المنافسة وترتفع الجودة ، وتتحقق كفاءة التخصيص ، أي تحول الأموال إلي حيث الربح الأعلي والإنتاج والنمو ، ومن ثم الازدهار والتوسع الاقتصادي .

نتائج الخصخصة

يحمل دعة التخصيصية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي في جعبتهم عودا من الحجج الرامية إلي الأخذ بالخصخصة من أهمها :

١ - **رفع الكفاءة في إدارة الموارد والأصول الإنتاجية للمجتمع** ، والتخصيص الأمثل للموارد ، والإستخدام الكامل للموارد أيضا ، فالقطاع الخاص مدفوعا بالحصول علي الأرباح أكفأ في الإدارة من القطاع العام ، وأحرص علي تنمية الشركة لأن ذلك فيه نمو لماله الخاص .

وتستطيع الشركات الخاصة أن توفر فرص عمالة بأجور أعلي لأنها تثق أنها ستحقق الربح في النهاية ، لوجود فرص استثمارية واعدة أمامها .

٢ - **توسيع قاعدة الملكية**

يترتب علي التخصيصية تملك أفراد عديدين من المجتمع لأسهم الشركات المخصصة ، وبخاص إذا ما تم البيع بشفافية بقواعد عامة دون تمييز ، وبشروط ميسرة ، تستطيع الخصخصة أن توسع قاعدة المشاركة في ملكية المشروعات عن طريق تخصيص جزء من الأسهم للعاملين في المؤسسات المخصصة ، أو عرض الأسهم علي المواطنينَ بأسعار جذابة ، أو منح تسهيلاتَ في الدفع علي أقساط ، أو

إقراضهم من صندوق مخصص لهذا الغرض ، مع رهن أسهمهم له إلي غير ذلـــك من الأساليب غير التقليدية والأفكار الحديثة والمبدعة .

٣ - خدمة أفضل وأسعار أرخص

يقول دعاة التخصيصية أنها تكفل تحقيق إنتاج بتكلفة أقـــل نظـــرا لكفـــاءة القطاع الخاص ، وبالتالي أسعار أرخص للمنتجات ، إن القطاع الخـــاص مدفـــوع لتحقيق وجني الأرباح والمكاسب سيعرض الإنتاج بتكلفة أقل ، وإلا فإنـــه ســـيخرج من المنافسة ، إن الكفاءة ستترجم في خفض التكاليف وخفض الأسعار ابتالي .

٤ - الأرتفاع بالرفاهية الاجتماعية الإجمالية

وذلك لكل من المنتجين والمســـتهلكين والعـــاملين ، المنتجـــون بتحقيقـــهم الأرباح، والمستهلكون بتخفيض الأسعار وجودة المنتجات ، والعاملين برفع الأجـــور والحوافز .

إنها ببساطة تعني تحويل منافع الخصخصة إلي جمهور عريض .

٥ - تحويل الدعم من المنشآت الخاسرة إلي أولويات أخري

كما نعلم تحقيق كثير من المشروعات العامة خسائر لانخفاض كفـاءة الإدارة وفسادها ... الخ ، وتقوم الميزانية العامة بتحمل هذه الخسائر سنويا ، فـــي صـــورة دعم ظاهرة ، أو مستتر ، أي حصولها علي السلع والخدمات بأســـعار تقـــل عـــن أسعارها الفعلية .

ومع التخصصية سيتوقف هذا الدعم ، وسيتحول إلي تمويل أولويات أخـري أهم ، مثل تعميم التعليم الأساسي أو رفع جودة التعليـــم الثـانوي والجـامعي ، أو تطوير أنشطة البحث العلمي .

٦ – تنمية القدرات التنظيمية للقطاع الخاص

ما من شك أن المنافسة وتوسيع دائرتها وإعطاء الفرصة للقطـاع الخـاص للإدارة وتحمل المخاطرة هي السبيل الوحيد لتكوين وبناء القدرات التنظيميـــة ، إن المنظمين لم يولدوا هكذا منظمون ، لابد من تجربة عملية وخبرات متراكمـة مـن الممارسة في السوق تحمل مخاطر الاستثمار والنجاح والاستمرار ، وهذا لن يتم إلا بتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص ، وتشجيعه وتنميته وصقل مهاراتـــه وتنميـة ملكاته الإبداعية والإدارية .

مراحل التخصصية

لا يمكن تنفيذ سياسة الخصخصة بين ليلة وضحاها ، بل لابـــد أن يجـري تمهيد وتهيئة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن تقسيم مراحل هـذه العملية إلي ثلاث مراحل متداخلة :

١ – مرحلة الإعداد المبدئي للتخصيصية

وفيها يتم الإعلان عن السياسة الحكومية المزمع تنفيذها ، وأهدافها وهـــي : إقامة سوق تنافسية ، ورفع كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد وتخفيف العـــبء علي الموازنة العامة ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومـــي . ثـم توضيح المعايير التي تنظم عملية الخصخصة ونشر المعلومات المالية (الميزانيـــات

والتقارير المالية) حول الشركات العامة المزمع طرحها للبيع ، وتحديد آليات التنافس لنقل ملكية هذه الشركات إلي القطاع الخاص .

٢ - مرحلة توفير بيئة داعمة للمنافسات الخاصة

وتشمل هذه البيئة قواعد اللعبة التي تسهل دخول السوق والتنافس فيها ، وتوفر إطار مؤسسي قانوني وتنظيمي يحمي ويرسخ قواعد الملكية الخاصة والأسواق الحرة .

وهناك تجارب مهمة لتوفير وإقامة بيئة مواتية للقطاع الخاص ، قد أثبتت نجاحها بشكل لافت للنظر ، فقد استطاعت الصين مثلا وكوريا ، وتايوان تنمية القطاع الخاص ورفع مساهمته في الناتج المحلي ولم يكن ذلك نتيجة للخصخصة ، وإنما كان نتيجة للتوسع السريع في القطاع الخاص نتيجة تهيئة البيئة المواتية له ، حتي صار القطاع الخاص في تلك الدول ينتج نحو ٩٠% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

٣ - تنفيذ عملية نقل الملكية إلي القطاع الخاص

فإذا سبقت عملية الخصخصة بالإعداد المبدئي الجيد ، وتوفير البيئة الملائمة فسوف يترتب علي الخصخصة منافع اقتصادية أكبر ومشكلات أقل . ومن المهم هنا أن تتم عملية الخصخصة علي أساس من الشفافية والتنافسية ، بحيث تتوفر المعلومات لجميع المشاركين في السوق ، ولا تتحقق أية مكاسب احتكارية أو نتيجة الموقع السلطوي الذي يتيح الحصول علي والاستئثار بمعلومات غير متاحة للغير ، وتحقيق مكاسب من جراء هذه العملية .

التخصيصية والعمالة

- تمثل مشكلة العمالة المعضلة الكبيرة في طريق الخصخصة ، بما تتضمنه هذه المعضلة من جوانب اقتصادية واجتماعية . فالدول التي تحولت من الاقتصاد الموجه إلي الاقتصاد السوقي ، واعتمدت برنامجا للخصخصة ، واجهت مشكلة العمالة ، وذلك لما هو معروف أن هناك فائض عمالة في المؤسسات الحكومية ، وهؤلاء يتمتعون بمزايا مكتسبة عبر مراحل تطور هذه المؤسسات ، ونتيجة للسياسات الحكومية في فترات سابقة ويمثل هذا الفائض وهذه المزايا تكلفة مالية عالية ترهق ميزانيات المؤسسات العامة . ولهذا ، فإن المالك الجديد يتجه إلي اتخاذ قرارات تخفيض حجم ا لعمالة ، والاستغناء عن العمالة الزائدة ، أو محاولة تعديل الأجور والامتيازات ، وخاصة الأساس القانوني الحاكم بين المؤسسة والعمالة قد تغير إلي عقود عمل خاصة ، ولهذا ، فإن الطبقة العاملة من أهم فئات المجتمع مقاومة للتخصيصية ، وهنا لابد من إيجاد بدائل مقبولة إجتماعيا واقتصاديا لإقناع الفئات العاملة بجدوي التخصيص ، ومنها :

١ - **منح العاملين أسهما** في الشركات التي يجري تخصيصها .

٢ - **صرف مكافأة سخية** لمن يتركون العمل ، تمثل مصدرا تمويليا لإنشاء مشروع خاص صغير ، أو لتأمين دخل ثابت في المستقبل ، يكفي لمواجهة نفقات المعيشة .

٣ - برامج لحماية الفئات المعرضة للخطر

وتشمل هذه البرامج ، نظم للمعاشات بمزايا أفضل ، برامج مستندة إلي تقديم القروض لإنشاء مشروعات صغيرة (صندوق التنمية الاجتماعية وغيره) ، والتأمين الاجتماعي علي الأسر ، تقديم خدمات مدعومة مثل الإسكان .

٤ - تنظيم برامج للتدريب التحويلي

وذلك عن طريق تنظيم عقد دورات تدريبية لإكساب العاملين الذي تم الاستغناء عنهم مهارات جديدة ، وحرف جديدة ... الخ ، وذلك لوجود نقص وطلب عليها في السوق ، وبالتالي توفير الحصول علي فرصة عمل جديدة . وكذلك برامج تدريبية في الإدارة والتنظيم للمشروعات ، وذلك لمن يرغب من هؤلاء العاملين في ممارسة نشاط اقتصادي خاص .

٥ - منح مزايا ضرائبية ودعم للمشروعات الخاصة التي توفر فرص عمل جديدة ، نتيجة لاعتمادها علي نظم إنتاج كثيفة العمالة تستلزم استخدام أيدي عاملة أكثر .

الآثار الإنكماشية للخصخصة

من الآثار السلبية للتخصيصية ، الآثار الإنكماشية علي مستوي الناتج القومي ، فلا شك أن الخصخصة يترتب عليها إنخفاض الإنفاق العام كجزء من برنامج التثبيت وإعادة الهيكلة للقضاء علي أو تخفيف العجز في الميزانية ، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات ، وكذلك خفض الاستهلاك العام وخفض الاستثمار العام ، وترك المجال للقطاع الخاص ليقوم بهذا الدور ، أو بالجانب الأكبر لهذا الدور ، ولكننا نعرف أن القطاع الخاص في البلاد النامية حديث نسبيا ، وإمكاناته

الاستثمارية والإدارية والإنتاجية محدودة ، وتحتاج إلي سنوات طويلة حتي تستطيع تحمل العبء الأكبر في قيادة الاقتصاد القومي في مجال الاستثمار والإنتاج ، وقد ترتب علي ذلك وجود آثار انكماشية للاقتصاد القومي نتيجة لخفض الإنفاق العام وبخاصة الاستثماري منه ، ولعدم قدرة القطاع الخاص علي تعويض هذا الخفض ، ولذلك قامت تجربة الصين علي درس مهم ، وذلك بتهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص ، وذلك دون الحد من أنشطة القطاع العام ، فنما القطاع الخاص جنبا إلي جنب القطاع العام الذي تمت إعادة هيكلته وتحقيق إنطلاقه في مستوي نشاطه وكفاءة أدائه عن طريق عقود الإدارة والمحاسبة في ضوء تقييم فعلي للأداء.

بينما وجدنا في تجارب أخري ، تقليص حجم نشاط القطاع العام ، مع حداثة القطاع الخاص ومحدودية قدراته وإمكاناته ، فكانت النتيجة وجود فجوة ، القطاع الخاص غير قادر علي تغطيتها ، فحدث الإنكماش والتباطؤ الاقتصادي .

وأيضا ، كان من المتصور أن يتم بيع وحدات القطاع العام علي أن تستخدم حصيلة البيع في عمل استثمارات جديدة لأنشطة ومجالات ذات مخاطرة عالية وأحجام مشروعات كبيرة لا يقدر عليها القطاع الخاص ، وبذلك تتم إعادة تدوير الأموال الاستثمارية داخل الاقتصاد مرة أخري ، فتستمر الدورة الاقتصادية بنفس معدلاتها ، ولكن ذلك لم يحدث ، فحدث الانكماش الاقتصادي والتباطؤ الاقتصادي .

والخلاصة أن سياسة الخصخصة ليست نوعا واحدا أو مقاسا واحدا صالحا لكل المجتمعات ، فالدول التي كانت قد شهدت توسعا كبيرا في دور الحكومة في الاقتصاد يكون من الأنسب لها تبني سياسة تخصيصية ، وأما غيرها ممن لا تعاني من الإفراط في الأنشطة الحكومية في الاقتصاد فيمكن لها تهيئة المناخ وتحرير الأسواق لينمو القطاع الخاص بجانب القطاع العام .

إن الأساليب المتبعة في الخصخصة والتحرير ينبغي أن يتم تطويعها لظروف البلد وأوضاعه المؤسسية ودورها في تقدم وتطور أسواقه ، ومدي توفر قطاع خاص يتمتع بمبادرات ذاتية ، وراغب في تحمل المخاطرة .

وبصفة عامة ينبغي علي الحكومات أن تعمل علي كسب ثقة الشركات والمواطنين ، المنتجين والمستهلكين ، حفاظا علي القاعدة الأساسية لإنطلاق عملية التنمية .

تقييم سريعة للتجربة المصرية في الخصخصة

بدأت مصر برنامج للخصخصة في بداية التسعينات ، وفيه تم تغير النظام القانوني الحاكم للقطاع العام ، وتحويل إلي شركات قابضة يضم كل منها مجموعة من الشركات التابعة في مجال النشاط ، وصدر قانون قطاع الأعمال العام ، بالإضافة إلي وضع برنامج تنفيذي للتخلص التدريجي من بعض شركات قطاع الأعمال العام بإنتهاء عام ١٩٩٨م ، والذي يبدو لنا أن هذه المهمة لم تنتهي بعد ، فلا زالت هناك وحدات من القطاع العام لم يتم خصخصتها بعد ، واقتصر البيع في المرحلة الأولي علي الوحدات التي تحقق ربحا ، أو التي تنتج سلعا يوجد طلب مرتفع عليها في السوق ، بالإضافة إلي ما شاب عملية الخصخصة من عدم الشفافية ، وتحقيق أرباح للمشترين نتيجة للتقويم غير الصحيح للأصول ، وبخاصة تلك الشركات التي كانت تمتلك عقارات وأراضي ، وبالتالي فلا يزال هناك حتي الآن وحدات من القطاع العام بنسبة غير قليلة لم يتم تخصيصها بعد ، مثل شركة النصر للسيارات وغيرها .

لم تحقق الأهداف المرجوة من عملية التخصيص ، إلا في جانب واحد فقط وهو تخفيض الإنفاق العام بالتخلص من دعم القطاع العام ، فلم يلاحظ النمو السريع في استثمارات القطاع الخاص ، وبالتالي لم يتحقق الهدف المأمول من إعادة تخصيص الموارد ، وزيادة كفاءة استخدامها .

لم تتوفر الشفافية في التصرف في حصيلة الأموال الناتجة عن عملية الخصخصة ، إذ كان ينبغي أن توجه تلك الحصيلة لعمليات استثمار في مشروعات جديدة لا يقبل عليها القطاع الخاص ، ولكنه من الواضح أن هذه الأموال دخلت الموازنة العامة كإيرادات ثم إنفاقها في استخدامات جارية وليس استخدامات استثمارية .

٤ - مفهوم ومؤشرات التنمية البشرية

مقدمة

تتناول دراسة مفهوم التنمية البشرية ومؤثر وعناصر وأبعاد هـذا المفـهوم ودلالتها ، وتحليل هذه الأبعاد وآثارها الاقتصادية وعلي مستوي معيشة الأفراد ، ثـم التعرض لحالة التنمية البشرية في مصر ، ومؤشرات وتشخيص التحديـات التـي تواجهها ، والرؤية المتكاملة لعلاجها ، ومقترحات لتحسين حالة التنمية البشرية فـي مصر ، وبخاصة بالتركيز علي حالة التعليم في مصر .

لقد أصبح مفهوم ومؤشر التنمية البشرية هو السائد الآن لـدي المنظمـات الدولية (التابعة للأمم المتحدة) وتصدر سنويا تقريرا يصور حالة التنميـة البشـرية علي مستوي البلدان المختلفة ، وترتيب الدول وفقا لدليل التنمية البشرية .

التنمية البشرية (المفهوم - الأبعاد - الأهمية)

بعد حصول غالبية الدول النامية علي الاستقلال ، سعت إلي تحقيق هـدف تحسين مستوي معيشة أفرادها ، وبعد مسيرة أكثر من نصف قـرن علـي تطبيـق استراتيجية التنمية لم تكن النتائج المحققة في مضمار التنمية قـد بلغـت المسـتوي المأمول .

ومن ثم خضع الفكر التنموي إلي مراجعات ، نتيجة للحاجـة إلـي رؤيـة مختلفة للتنمية . فبعد اعتناق فكرة رفع معل النمو الاقتصادي ، ثم التخلي عنه إلـي تبني أهداف أخري للتنمية ، تركز علي تحسين توزيع الدخل بين فئات المجتمع ، ثم تبني هدف إشباع الحاجات ا لأساسية .

لقد تعرض هدف رفع معدل النمو الاقتصادي إلي انتقادات قوية ، ومنطقية، فرغم ضرورة الوصول إلي معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ، إلا أنـــه ليـس كافيـا لتحسين الرفاهية المادية لأكبر عدد من الناس فقد يزيد النمو الاســتهلاك أيضـا ، ولكن معظم هذه الفوائد يحصل عليها الأغنياء وليس الفقراء ، مما يزيد من التفـاوت بين الأفراد في الدخل والثروة .

وقد أظهرت تجارب ربع قرن مع النمو الاقتصادي المرتفــع فـي معظـم البلدان النامية ، ظلت هناك أعدادا متزايدة تعاني من الفقر ولهذا ، تحــول اهتمـام الاقتصاديين إلي مؤشرات تحسين توزيع الدخل ، باستخدام مقاييس احصائية لقيـاس درجة التفاوت في توزيعات الدخل ، مثل معامل (جيني) للتركيز ، وهو مشتق مــن منحني لورنز ، ومعامل كوزنتز والاتجاه نحو مقاييس الفقر ، أي تحديد منا يســمي بخط الفقر .

وتطور بعد ذلك الفكر التنموي إلي التركيز علي ما يسمي لإشباع الحاجـات الأساسية ، والذي يركز ليس فقط علي تقليل الفقر بزيادة الدخــل النقـدي ، ولكــن باستهداف توفير السلع والخدمات اللازمة للوفاء بالحاجات الأساســية ، كـالغذاء ، والرعاية الصحية والمسكن ، والتعليم الأساسي .. الخ . لكن صياغة دليـل يصلــح كمقياس تجميعي أو ملخص لإشباع الحاجات الأساسية لم يحظ بالقبول ، ووجـــهت إليه الانتقادات .

مفهوم التنمية البشرية

وضح لنا من الاستعراض السابق قصور المؤشرات المستخدمة من قبل في قياس ما تحقق من تنمية ، وذلك بسبب أن كلا من المفاهيم السابقة كان يقيس جانبا دون سواه .

ومنذ أوائل التسعينات أعلن برنامج الأمم المتحدة للإنماء إدخال مؤشر جديد لقياس التنمية ، سمي بمؤشر التنمية البشرية ، تقيم به أداء الدول بدلا من مجرد الاعتماد علي مؤشر نمو الدخل الإجمالي أو المتوسط ، ويقوم هذا المؤشر الجديد علي ثلاثة عناصر :

١ - العمر المتوقع عند الميلاد .
٢ - معدل القدرة علي القراءة والكتابة عند البالغين .
٣ - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (أي متوسط الدخل ، معبرا عنه بالقوة الشرائية المعدلة) .

وترتيب الدول في مدي نجاها أو فشلها في تحقيق التنمية البشرية ، أي في إسعاد البشر وتلبية حاجاتهم الحقيقية وتحقيق الحياة اللائقة بهم وتوفير الطمائنينه لهم ... ، أي التركيز علي (الإنسان) وليس (السلع) كهدف نهائي للتنمية . وفي عبارة أخري ، وتوسيع خيارات الناس ، وتطويز قدراتهم وتحسين نوعية الحياة . في منهج شامل للتنمية ، لكفالة توزيع ثمار التنمية علي نحو أكثر كفاءة وتطوير قدرات البشر علي نحو مستمر وتوسيع مشاركتهم علي نطاق واسع .

الإنسان هو هدف التنمية البشرية

ويلاحظ أن مفهوم التنمية البشري قد نظر إلي التنمية علـــي أنـــه الوســـيلة والتنمية البشرية هي الهدف ، وأن المهم ما يحققه الفرد من دخل أو ما يحوزه مـــن سلع ، و التي لا تحقق التنمية بالمعني الشائع والمعروف ، فلا قيمـــة لـــهذه الســـلع لزيادة الدخل القومي ، دون أن يتمكنوا من توسيع اختياراتهم والمشاركة في تقريـــر أمورهم ، وتحسين جودة ونوعية الحياة التي يعيشونها ، إن معني اعتبار الإنســـان هو محور عملية التنمية يعني أن دخله والمنافع (السلع والخدمـــات) التـــي يحصـــل عليها من وراء إنفاقه لهذا الدخل ليست سوي واحد من الاختيارات التـــي يســـتحقها من التعليم والمعرفة الأفضل ، والصحة البدنية والنفسية ، والقدرة الأوســـع علـــي التفاعل الاجتماعي والانخراط في المشاركة الديموقراطيـــة فـــي شـــئون مجتمعـــه ووطنه.

ووفقاً لهذا المنظور الخاص بالتنمية البشرية ، فإن الفقر ينظر إليه علي أنـــه ليس فقط عدم توافر الضرورات اللازمة للرخاء المادي ، بل إنـــه الحرمـــان مـــن الفرص والقدرة علي الأختيار وتمتع الإنسان بحياة طويلة وصحية وإبداعيـــة ، ... ، إن الحرمان البشري يزيد علي مجرد الافتقار إلي الدخل . فكمـــا أن الدخـــل لبـــس حاصل علي جمع حياة الإنسان ، فإن الإفتقار إليه يمكن أن يكـــون حـــاصل جمـــع الحرمان البشري ، ولقد أدخل تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ دليل الفقر البشـــوي في محاولة منه لجمع دليل مركب بين مختلف أبعاد الحرمان في حيـــاة الإنســـان ، والفرق بين دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري ، أن دليـــل التنميـــة البشـــرية يقيس التقدم المحقق في المجتمع ككل ، بينما يقيس دليـــل الفقـــر البشـــري مـــدي الحرمان، أي نسبة (الناس في المجتمع الذين لم يشملهم التقدم) .

وهناك أيضا ، فقر معرفي ، وهو تدني مستوي المعرفة في المجتمع ، فقد بات من المعلوم أن المعرفة الآن هي التي تلعب دورا محوريا في خلق الثروة وتحسين جودة الحياة ، بما تحدث من ثورة في طريقة الحياة ، في العمل ، في تنظيم المجتمعات وإنتاج وتطبيق المعرفة يحولها إلي سلع وخدمات لإشباع حاجات الإنسان .

مغزي ترتيب الدول في دليل التنمية البشرية .

يقوم دليل التنمية البشرية الذي ينشره سنويا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، علي حساب متوسط لنسب ومستويات الإنجاز لمختلف البلدان في مجالات ا لصحة والتعليم والدخل) وهي العناصر الثلاثة للتنمية البشرية) وإعطاء قيمة لكل دولة في ضوء ما تحقق من إنجازات علي مستوي العناصر الثلاثة (مع إعطاء أوزان ترجيحية لكل عنصر) ، وحينما تبتعد قيمة الدليل للدولة عن الواحد الصحيح يشير إلي الوضع المتأخر للدولة في مضمار تحقيق التنمية البشرية ، والعكس صحيح . فمثلا إذا كانت قيمة الدليل لبلد ما (٠,٦٠) ، فإن معني ذلك أن علي هذه الدولة أن تضع السياسات والبرامج لسد الفجوة أو (الحرمان البشري) وقدره (٠,٤٠) ، أما إذا كان قيمة دليل دولة أخري مثلا (٠,٩٤) ، فإن هذا الرقم يشير إلي نجاح هذه ا لدولة في تحقيق مستوي مرتفع من التنمية البشرية وتمتع أفرادها بمستوي عالي للعناصر الثلاثة المكونة لمؤشر التنمية البشرية .

أما دلالة ترتيب الدول تنازليا ، كما يعرضه التقرير السنوي - فيفيد في توضيح المقارنة بين أداء دولة وأخري ، ولماذا تنخفض حالة دولة معينة عن دولة أخري تسبقها في ترتيب الدليل ، هل السبب في ذلك يرجع للتفوق في المجال الصحي ، أم التعليمي ، أم مستوي الدخل ، أم في كل هذه العناصر ، كما يوضح

لنا هذا الترتيب ما حققته هذه الدولة عبر السنوات من تقدم مقارنة بدولـة أخـري ، وأيضا بيان المكانة النسبية للدولة بين مختلف دول العالم .

ولهذا ، فقد أصبح صدور التقرير السنوي للتنمية البشرية معيـارا لتقويـم الأداء التنموي لمختلف بلاد العالم ، وإشارة واضحة إلي مدي الحاجة إلي تصحيـح المسار وتعبئة الجهود لتحقيق نتائج أفضل ، في ظل بيئة دوليـة تتسـم بالمنافسـة الشديدة .

مؤشرات قياس التنمية البشرية

منذ عام ١٩٩٠م ينشر تقرير التنمية البشرية تحت عنوان (دليـل التنميـة البشرية) بإعتباره مقياسا للتنمية البشرية ، ولكن يجـب إدراك أن مفـهوم التنميـة البشرية أوسع نطاقا بكثير من دليل التنمية البشرية ، ومن المستحيل التوصـل إلـي مقياس شامل ، وذلك لأن أبعادا حيوية كثيرة من أبعاد التنميـة البشـرية لا يمكـن قياسها كميا ، ولكن مقياسا مركبا وبسيطا للتنمية البشرية يمكن أن يوجـه الاهتمـام إلي القضايا توجيها فعالا إلي حد كبير ويقيس دليل التنمية البشرية الإنجازات العامـة في الدولة من حيث ثلاثة أبعاد أساسية من أبعاد التنمية البشرية ، طـول العمـر ، ويقاس بالعمر المتوقع عند الولادة ، والمعرفة ، وتقاس بالتحصيل التعليمي (معرفـة القراءة والكتابة بين البالغين ، ونسبة المراحل الابتدائية والثانوية والعاليـة معـا) ، والدخل المعدل ، (نصيب الفرد من الدخل المعدل بالدولار حسـب تعـادل القـوة الشرائية) .

وفيما يلي نلقي الضوء وبشكل مركز علي هذه الأبعاد الثلاثة .

١ - العمر المتوقع عند الولادة

من الصعوبة بمكان تعريف الصحة تعريفا دقيقا ومتفق عليـــه ، فـــالبعض يعرفها بأنها الشفاء من الأمراض ، ومنظمة الصحة العالمية تقول إنها الحالة البدنيـة والعقلية والاجتماعية الكاملة .

وإزاء ذلك التفاوت في الاتفاق علي تعريف موحد للصحة ، فإنـــه يجـــري تشخيص الحالة الصحية عن طريق نشر الاحصائيـــات ، التـــي تغطـــي حـــالات المرض، وحالات الوفيات ، ولكن إحصائيات المرض أقل نفعـــا مـــن إحصائيـــات الوفيات ، نظرا لأن هناك عددا من المرضي لا يذهبون للمستشـــفي أو للطبيـــب ، ولذلك فإن بيانات الوفيات أفضل بسبب تسجيلها والتي تتضمن بيانات تفصيلية عـــن حالات الوفاة (العمر ، الجنس ، مكان الإقامة ، سبب الوفاة ... الـــخ) . وبتصنيـــف هذه المجموعة من الوفيات يمكن التوصل إلي تقدير وفيات كل فئة عمرية ، والـــذي يفيدنا في تطوير العمر المتوقع لكل فئة . والمعيار الذي يعكس العلاقة بين التنميـــة والصحة ، هي العمر المتوقع عند الولادة ، وتعرف بأنها متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يحياها السكان في بلد معين الخاصة بالفئة العمرية للأطفال عند الولادة .

وتشير بيانات البنك الدولي إلي أن العمر المتوقع للأطفال المولوديـــن فـــي أفقر البلاد في حدود ٤٥ سنة في المتوسط ، وفي البلاد الغنيـــة يحتمـــل أن يكـــون العمر المتوقع لهم ٧٢ سنة في المتوسط ، كما يبلغ متوسط العمر المتوقع في البـــلاد النامية نحو ٣/٢ العمر في الدول المتقدمة .

ولا شك أن هناك علاقة ارتباطية بين الخدمات الصحية المتوفـــرة (الطـــب الوقائي ، والطب العلاجي) وبين معدل الوفيات في المتوسط ، ومع تقـــدم وإنتشـــار الخدمات العلاجية (الوقائية والعلاجية) فقد أ مكن ملاحظة ارتفاع العمر المتوقع فـــي

البلاد النامية ، ولكن تبقي متوسطات سنوات الحياة المتوقعة أقل بكثير من الدول المتقدمة .

ويرجع السبب في اختيار مؤشر (العمر المتوقع عند الولادة لقياس حالة التنمية البشرية في مجال الصحة ، أن الإنخفاض أو الفروق في معدل الوفيات بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية والفقيرة تتركز في فئة الأطفال ، وهذه حقيقة تعكسها مقارنة الحياة المتوقعة عند فئات الأعمار المختلفة .

ويرجع إرتفاع معدل [illegible] للأطفال عند خدمات الطب الوقائي ، أي التطعيم الشامل ضد الأوبئة والأمراض المعدية إلي غير ذلك من الأمراض ، وهذا هو العامل الأساسي في معدل الوفيات عند الأطفال .

ويوجد سبب آخر ولكنه أقل وهو سوء التغذية ، ويعتبر سوء التغذية سببا في شيوع الأمراض ، وبالتالي حدوثه لوفاة نتيجة لإنخفاض القدرة علي مقاومة المرض ، وعلاوة علي ذلك هناك (الصحة البيئية) ، ويقصد بها تلوث مصادر المياة وأحيانا الغذاء ، وعدم توفر الصرف الصحي ، مما يسبب الأمراض المعدية وبالتالي يرفع من الوفيات في الدول الفقيرة .

وتوجد مؤشرات كمية تقيس الوضع الصحي في البلاد ، منها حجم ونسبة الإنفاق علي الخدمات الصحية إلي الإنفاق العام للدولة ، أو نسبة الإنفاق الصحي إلي الناتج المحلي الإجمالي ويوجد تفاوت كبير بين هذه النسب والمؤشرات بين الدول الغنية والفقيرة . فتصل غلي نحو ٢ - ٥% في الدول المتقدمة مقارنة بنحو ١ - ٢% في الدول الفقيرة .

ولا تقتصر الأوضاع الصحية السيئة في الدول الفقير علي إنخفاض الإنفــاق علي الصحة ، ولكن أيضا سوء توزيع الخدمات الصحية علي السكان ، فتتركز هـذه الخدمات في المدن الرئيسية والحضر ، وتقل في الريف والمناطق النائية .

وأيضاً فإن هناك مؤشرات أخري لقياس كفاءة الخدمات الصحية ، وهي:-

١ - معدل الأطباء لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان
٢ - معدل الممرضات لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان
٣ - الأسرة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان

الصحة والتنمية

فيما سبق استعرضنا بعض المؤشرات الدالة علي تأثير التنمية علي توفر الخدمات الصحية للسكان ، لكن هناك جانباً لا يقل عن ذلك أهمية ، وهي تأثير المستوي الصحي للأفراد علي التنمية .

يسود الآن بين الاقتصاديين التنمويين الاعتقاد بوجود علاقة بين المستوي الصحي والإنتاجية ، فالصحيح أن إنخفاض المستوي الصحي للأفراد تخفيض مستوي الأداء وبذل الطاقة والمجهود ، والقدرة علي التعلم والحد من التطور الفعلي والعكس صحيح تماماً . ببساطة شديدة يؤدي ارتفاع المستوي الصحي للأفراد إلي بزيادة قدرات الإنسان في كل المجالات .

ولهذا ، يمكننا اعتبار أن النفقات الصحيحة استثمار بشري ، وأنه يترتب عليها رفع مستوي الإنتاج والتنمية بتحسين نوعية الموارد البشرية في الحاضر وفي المستقبل . ويشير الاخصائيون في مجال اقتصاديات الصحة إلي عدة ميادين أساسية يساهم فيها قطاع الصحة في التنمية ، ويستند تحليلهم إلي أن سوء الأحوال الصحية تضر بجهود التنمية الاقتصادية في ثلاثة جوانب :-

الأول ، تخفيض القوي العاملة ، إما للتغيب المتكرر نتيجة للأمراض أو الوفاة .

الثاني : يؤدي سوء الأحوال الصحية إلي سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، التي يخصص قدراً كبيراً منها لتوفير الوجبات الغذائية التي تمتص قدراً كبيراً منها عن طريق الأمراض الطفيلية ... ، وبعض الأمراض تقلل من الثروة الحيوانية ، وتحد من الطاقة التصديرية ، وقد منعت الأمراض التي تسبب النوم من استغلال كامل للأراضي القابلة للزراعة في بعض البلاد ، وكذلك مرض الملاريا.

الثالث : تؤدي سوء الأحوال الصحية إلي خفض إنتاجية العامل وقد أثبتت دراسات البنك الدولي عن بعض الدول صحة ذلك .

تحسين المستوي الصحي

يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨م ، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة - البرنامج الإنمائي - إلي تحسين الصحة علي مستوي البلاد ، فقد زاد العمر المتوقع عند الولادة خلال السنوات الـ ٣٦ الماضية في البلدان النامية ، من ٤٦ سنة إلي ٦٢ سنة ، وبينما حققت شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي معدلاً للعمر المتوقع قدره ٧٠ سنة تقريباً ، نجد أن العمر المتوقع في أفريقيا جنوب الصحراء مازال ٥٠ سنة فقط ، وفي شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة متوسط العمر نسبة واحدة فقط ، مما كان قبل ٣٥ سنة ، ويبلغ الآن ٦٨ عاماً مقارنة بـ٦٧ عاماً في عام ١٩٦٠ ، ومازال متوسط العمر المتوقع في البلدان الصناعية يتزايد ، مهما في شيخوخة السكان بدرجة كبيرة ، فنجد أن ١٣% من عدد سكان هذه البلدان تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة فأكثر ، ويوجد نحو ٣٥ مليوناً في هذه البلاد تبلغ أعمارهم ٨٠ سنة أو أكثر .

وقد إنخفض معدل الوفيات للرضع في البلدان النامية خلال الـ ٣٥ سنة الماضية بأكثر من النصف من ١٤٩ حالة لكل ١٠٠٠ مولود في عام ١٩٦٠ إلى ٦٥ حالة في عام ١٩٩٦م .

٢ - المعرفة

وتقاس بالتحصيل العلمي ؛ بإستخدام مؤشر معدل القراءة والكتابة بين البالغين ، ونسبة المقيدين في التعليم الأساسي والثانوي والجامعي معاً .

وتعطس هذه المؤشرات علي نحو واضح نوعية الموارد البشرية التي تؤدي بدورها إلي رفع قدرات البشر وزيادة إنتاجيتهم وتوسيع فرص الاختيار أمامهم ، فالإنسان المتعلم لديه فرصة أوسع في العمل وزيادة معرفته واكتساب مهارات جديدة وقيم إجتماعية وديموقراطية من خلال مشاركته في إدارة المجتمع ، وهذا التحسن في نوعية الموارد البشرية يتم من خلال التعليم وبخاصة تعليم الأطفال والبالغين .

وهناك تعريفات متعددة لمصطلح التعليم ، فالبعض يعرف التعليم بمعناه الواسع بأنه كل أنواع التعليم الإنساني ، والبعض يعرفه بمعناه الضيق ، على أنه العملية التي تجري في مؤسسات متخصصة أي المدارس ، التي تمثل - بدون شك - أهم مصادر تطوير الموارد البشرية ، وذلك لأسباب عديدة منها :-

الأول ، الطلب الجماهيري الكبير علي التعليم في جميع البلاد الصناعية والنامية مما يشير إلي اعتقاد الأفراد بجدوي التعليم .

الثاني : العلاقة الواضحة والقوية بين التعليم والدخل علي [illegible]
المجتمع، فالأفراد الذين لديهم مستوي تعليمي يحققون دخلاً أعلي من غيرهم ممن لا يتمتعون بهذا المستوي التعليمي . وكذلك علي مستوي الدول ، فالأمية تتفشي في أفقر البلاد ، وتقل الأمية تدريجياً كلما ارتفع مستوي الدخل ، حتي تكاد تختفي تماماً في البلاد ذات الدخل الأعلي .

الثالث : النفقات المخصصة للتعليم ، في الدول النامية ، فالتعليم والإنفاق عليه بند أساسي في نفقات الأسرة والدولة ، وتبلغ نحو من ١٥ - ٢٠% من ميزانية الدولة تخصص للتعليم في الدول النامية .

وهناك أشكال مختلفة ومهمة للتعليم ، التعليم الرسمي الذي يجري في المدارس ، والتعليم غير الرسمي ، مثل البرامج القصيرة والمركزة لإكساب الموظفين مهارات وظيفية ، والتعليم غير الرسمي وهو التعليم خارج المؤسسات والبرامج المنظمة ، حيث يتعلم كثيراً من الأمور في البيت وفي العمل وفي المجتمع.

وتعتمد وجهة نظر معظم الاقتصاديين علي أن التعليم الابتدائي أو الأساسي يقدم الكثير لأهداف التنمية ، ولذلك اعتمده التقرير كمؤشر علي الإنجاز في التنمية.

لقد حققت البلاد الصناعية معدلات لمعرفة القراءة والكتابة تبلغ ١٠٠% تقريباً ، كما بلغت نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي والجامعي في تلك البلاد ٨٥% ، وهي معدلات تشير إلي رقي المعرفة في هذه البلاد .

التعليم والتنمية

كانت نظريات التنمية التقليدية تركز اهتمامها علي أن التراكم الرأسمالي هو العامل الحاسم في النمو ، ولكن الدراسات الحديثة ألقت الشك في هذا العامل ، وبخاصة الدراسات المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بالنسبة للعديد من الدول الأوربية .

فقد أظهرت تلك الدراسات أن الجزء الأعظم من النمو في نصيب الفرد من الدخل يرجع إلي المعرفة والتعليم والتقدم التكنولوجي أي مستوي العنصر البشري في تعامله مع الموارد المتاحة .

فالأمر مرتبط بالتقدم المعرفي وليس بمجرد توافر المال اللازم ، ولذلك رفع البنك الدولي في تقريره عن التنمية عام ١٩٩٨م ، **شعار (المعرفة طريق التنمية)** . في تأكيد علي اعتبار العلم الحديث الشيء الحاسم في التنمية الاقتصادية فالتعليم والتعلم كفاءة وقدرة تمثل المصدر الأول والأساسي للمعرفة وتدفع الإنسان للرقي من خلال تنمية القدرة الذهنية ، ورفع المستوي السلوكي والأخلاقي ، وتحسن مستوي المهارات والأداء ومن هذا المنطلق فإن سيل التقدم بالمعرفة واكتسابها تبدأ خلال التعليم الذي يفجر طاقات الفكر والاستقصاء التي تنتهي إلي التطور التكنولوجي الذي بدوره يحول المعرفة إلي منتجات ومنافع .

ومن السمات المميزة لهذا العصر ، أن التنمية تتطلب بالضرورة اكتساب المعرفة وتطبيقاتها ، وأن المصدر الرئيسي لإنتاج المعرفة في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي .

وتشير الإحصائيات إلي أن ٢% من مصادر العالم تخصص للبحث والتطوير ، وأن المعرفة العلمية والتكنولوجية تمثل ٨٠% من اقتصاديات العالم المتقدم ، والـ ٢٠% الأخري تذهب رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية ، والعكس صحيح في البلاد النامية ، وأن الإنفاق علي البحث العلمي في الدول المتقدمة يتراوح ما بين ٢ - ٣,٥% من الناتج القومي .

مؤشرات التعليم

تستخدم مجموعة من المؤشرات لقياس التنمية البشرية في مجال التعليم ، أهمها :-

١ - الإنفاق علي التعليم

وذلك باستخدام نفقات التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ، وكنسبة من الموازنة العامة للدولة ،

وفي الدول النامية يبلغ نسبة الإنفاق علي التعليم نحو ٤,١% من الناتج القومي الإجمالي ، مقارنة بنسبة ٥,٢% للدول المتقدمة وفقاً لأرقام عام ١٩٩٥م . كما يبلغ الإنفاق العام علي التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام للدولة نحو ١٢,٣% للدول الصناعية المتقدمة مقابل نسبة ١٤,٩% للدول النامية .

٢ - الطلبة المقيدون في مراحل التعليم

وذلك بحساب نسبة الطلبة المقيدون في التعليم الأساسي إلي إجمالي الأطفال في سن التعليم ، وكذلك نسبة عدد الطلبة في جميع مراحل التعليم (الأساسي، الثانوي ، العالي) إلي عدد الأفراد في سن التعليم .

بالإضافة إلي حساب نسبة التعليم الإبتدائي والثانوي إلي إجمالي مراحل التعليم ، وأيضاً نسبة الطلبة في التعليم العالي إلي الطلبة في جميع مراحل التعليم.

وفيما يلي جدول يوضح هذه النسب في المراحل التعليمية الثلاثة إلي إجمالي الطلبة في سن التعليم ، في الدول المتقدمة والنامية .

البيان	التعليم الأولي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
البلاد المتقدمة	٩٨%	٩٢%	٤٤،٥%
البلاد النامية	٥٥%	٣٠%	٥%

المصدر : البنك الدولي ، عام ١٩٩٨م ، وتقرير التنمية البشرية ، ٩٨ ، ص١٤٩ .

٣ - ترك الدراسة

إن ظاهرة ترك الدراسة ظاهرة ملحوظة وبنسب مرتفعة في الدول النامية والمختلفة ، وتقدر نسبة عدد الطلبة في أمريكا اللاتينية الذين يتركون الدراسة في التعليم الابتدائي قبل إتمامه بنحو ٦٠% ، وفي أفريقيا تبلغ النسبة ٥٤% ، وترتفع هذه النسبة في مرحلة التعليم الثانوي ، حيث تبلغ النسبة نحو ٤٢% في أفريقيا .

٤ - جودة التعليم

إن المؤشر الكلي لعدد الطلبة في مراحل التعليم ، ليس مؤشراً كافياً للحكم علي جودة العملية التعليمية ، وإنما يلزم استخدام مؤشرات أخري مكملة للتعرف علي نوعية ، أو كيفية التعليم ، من حيث توافر التجهيزات والأثاثات ، ارتفاع

مستوي المعلم ومدي تطوره ، والمناهج وتطورها ، إلي غير ذلك من العناصر التي ترفع مستوي الاستفادة من العملية التعليمية .

حالة التنمية البشرية من جانب المعرفة

المعرفة تنتشر

تضمن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨م ، عرضاً لواقع المعرفة في العالم ، فلاحظ زيادة معدلات معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في البلاد النامية خلال الفترة من عام ١٩٧٠م إلي عام ١٩٩٥م بمقدار النصف تقريبا ، من ٣٨% إلي ٧٠% ، مع اختلاف النسب المحققة في المناطق المختلفة من العالم ، فبلغت النسبة ٩٠% في جنوب شرق آسيا ، ونسبة ٥١ % فقط في جنوب آسيا .

ويرجع السبب في هذا التحسن إلي حدوث تحسنات كبيرة في نسب القيد في المدارس ، حيث ارتفعت نسبة صافي القيد في المرحلة الابتدائية في الفترة ٦٠ - ٩١ من ٤٨% لإلي ٧٧% ، وبلغ الارتفاع في القيد في المرحلة الثانوية من ٣٥% إلي ٤٨% .

وقد حققت البلاد الصناعية معدلات لمعرفة القراءة والكتابة بلغت ١٠٠% تقريباً ، ونسبة للقيد تبلغ ٨٥% .

هذا ، وقد بلغت نسبة الأمية بين البالغين في الدول النامية في عام ١٩٩٥م، نحو ٢٩,٦% مقارنة بنحو ١,٥% فقط في الدول الصناعية .

٣ – الدخل المعدل للفرد

يمثل الدخل المصدر الأساسي للاستهلاك ، أي لإشباع حاجاتهم الأساسية ، وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلي أن نحو بليون نسمة يفتقرون إلي إمكانية الاستهلاك علي نحو يتيح لهم إشباع أبسط إحتياجاتهم الأساسية .

ويستخدم مفهوم التنمية البشرية مؤشر (نصيب الفرد من الدخل المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) ، وذلك ليعكس القدرة علي إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ، ليس فقط الآن ، ولكن بشكل مستديم ، يضمن استمراره في المستقبل ، ويعتمد ذلك علي رفع معدل نمو الدخل من ناحية وعلي تحسين توزيع هذا الدخل بين الأفراد ، وذلك بتخفيف حدة التفاوت بين الأفراد في مستويات الدخول ، وكذلك بين المناطق (الريف ، والحضر) ولا شك أن رفع مستوي الدخل المعدل للفرد ، يعني تحويل التنمية الاقتصادية إلي حياة أفضل للشعوب .

وقد تراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٩٥من ٣٤ ألف دولار للفرد في لكسمبرج إلي ٣٥٥ دولار فقط للفرد في الكونغو .

ويطرح تقرير التنمية البشرية مفهوماً لفقر الدخل ، ويعني الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية ، مقيسة بنسبة الأفراد الذين يقل دخلهم الشخصي الذي يمكن التصرف فيه عن ٥٠% من الدخل المتوسط ، مما يجعلهم غير قادرين علي إشباع حاجاتهم ورفع مستوي المعيشة اللازم لتجنب الشدائد في حياة المجتمع .

وينظر إلي الدخل ، من منظور التنمية البشرية علي أنه وسيلة هامة لتوسيع نطاق الخيارات الاستهلاكية ، وبخاصة بعد أن صارت الاقتصاديات المعاصرة

اقتصاديات نقدية ، تتبادل السلع والخدمات بـالنقود ، التـي عـن طريقـها تشـبع الاحتياجات السلعية والخدمية ، مثل توفير الغذاء ، وتكلفة الرعاية الصحية والتعليم.

وعندما تحدث تغيرات في الدخل يكون لها تـأثيرات علـي التغـير فـي الاستهلاك ، فعندما ارتفع الدخل باضطراد فـي البلـدان الصناعيـة فـي العقـود الماضية، ارتفع الاستهلاك بالنسبة لمعظم السـكان ، والعكـس صحيـح ، فعندمـا ينخفض الدخل ينخفض الاستهلاك مسبباً آثاراً اقتصادية ضارة .

التفاوتات مستمرة

تشير بيانات تقرير التنمية البشرية إلي استمرار وتعمـق التفاوتـات بيـن الأغنياء والفقراء ، وبين سكان الحضر وسكان الريف .

ففي عام ١٩٦٠ كان ٢٠% من سكان العالم الذين يعيشون في أغني البـلاد يزيد دخلهم ٣٠ مرة عن دخل أفقر ٢٠% ، وبحلول عام ١٩٩٥م ، فإن دخل أغنـي ٢٠% من السكان يزيد ٨٢ مرة عن دخل أفقر ٢٠% من سكان العالم .

وأيضاً ، فإن التفاوتات في مستويات الدخول واضحة داخل البلد الواحـد ، ففي البرازيل حصلت أفقر نسبة ٥٠% من السكان علي ١٨% من الدخل القومـي في عام ١٩٦٠ وانخفض نصيبها إلي ١١,٦% في عام ١٩٩٥م ، أما الـ ١٠% من السكان فقد حصلت علي ٥٤ % من الدخل القومي في عام ١٩٦٠ ، وارتفـع نصيبها إلي ٦٣% في عام ١٩٩٥م .

ويتضح من البيانات وجود تفاوتات واسعة بين الأغنياء والفقراء في الدول الصناعية ، ففي المملكة المتحدة يزيد نصيب أغني ٢٠% من السكان عشر مرات تقريباً عن نصيب أفقر ٢٠% من السكان ولا يحتاج الأمر إلي إيراد مؤشرات حول التفاوتات الكبيرة بين الريف والحضر فهي واضحة .

وعلي مستوي مجموعات الدول ، فقد بلغ متوسط الدخل للفرد من الناتج القومي الإجمالي للدول النامية ١١٤١ دولاراً في عام ١٩٩٥ أما في البلاد الصناعية فقد بلغ المتوسط للفرد ٢٢٣٢٢ دولار .

٤ - التنمية البشرية في مصر

يعرض الجدول التالي حالة التنمية البشرية في مصر ، وتطورها منذ عام ١٩٩٥ إلي عام ٢٠٠٠م ، وهي آخر بيانات متاحة ويلاحظ علي بيانات الجدول مايلي :-

١ - أن مصر قد قطعت شوطاً في مسار التنمية البشرية ، وذلك بدلالة قيمة التنمية البشرية ، الذي ارتفع من ٠,٦١٢ في عام ٩٥ إلي ٠,٦٢٣ في عام ١٩٩٨م ، ثم إلي ٠,٦٤٨ عام ٩٩ وأخيراً ٠,٦٦٥ في عام ٢٠٠٠ ، وهو ما يشير إلي الارتفاع المطرد في قيمة الدليل سنة بعد أخري ، مما جعل وضع مصر ينتقل من مصاف الدول منخفضة المستوي إلي مجموعة الدول متوسطة المستوي مما يعكس سرعة صعود مصر في سلم التنمية البشرية ، ويتضح حجم الإنجاز المحقق إذا ما علمنا أن قيمة الدليل لمصر كان ٠.٤٣٠ في عام ١٩٧٥م .

٢ - أن هذا الارتفاع في قيمة دليل التنمية البشرية لمصر يعني ما حققته مصـــر من أداء أفضل علي مستويات الأبعاد الثالثة للدليـــل (الصحـــة ، التعليـــم ، الدخل) .

٣ - لكن هذا التحسن في قيمة الدليل ، لا يعني تساوي التحسن علــــي مســـتوي الأبعاد الثلاثة (الصحة ، التعليم ، الدخل) ، لأن قيمة الدليل تحســـب علـــي أساس متوسط نسب الإنجاز علي الأبعاد الثلاثة ، فيلاحظ في هذا الصـــــدد اختلاف نسبة ودرجة التحسن المحقق في مجال الصحة والدخل عن المحقق في معدل القراءة للبالغين .

مؤشرات التنمية البشرية لمصر لسنوات مختلفة

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	معدل القراءة للبالغين	نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي والجامعي معاً	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالدولار حسب القوة الشرائية	دليل العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية
١١١	٦٧,١ عام (٢٠٠٠)	٦٢,٠ عام (٢٠٠٠)	٦٩,٥ (٢٠٠٠/٩٩)	٤٨٧٧,٩ عام (٢٠٠٠/٩٩)	٠,٧٠٢ عام (٢٠٠٠)	٠,٦٤٣ عام (٢٠٠٠)	٠,٦٤٩ عام (٢٠٠٠)	٠,٦٦٥ عام (٢٠٠٠)
١١٩	٦٦,٩ عام (٩٩)	٥٧,٧ عام (٩٩)	٦٨,٨ (٩٩/٩٨)	٤٤٠٧,٤ (٩٩/٩٨)	٠,٦٩٨ عام (٩٩)	٠,٦١٤ عام (٩٩)	٠,٦٣٢ عام (٩٩)	٠,٦٤٨ عام (٩٩)
								٠,٦٢٣ عام (٩٨)
١١٢ عام ٩٥	٦٤,٨	٥١,٤	٦٩	٣٨٢٩	٠,٦٦	٠,٥٧	٠,٦٠	٠,٦٢٣

المصدر : Undp, Egypt Haman development Report, 2000L2001, P143

فتشير بيانات الجدول إلي ارتفاع قيمة دليل العمــر المتوقــع لعــام ٢٠٠٠م إلي نحو ٠,٧٠٢ مقابل ٠,٦٤٩ لدليل الناتج المحلــي الإجمــالي ، مقارنة بنحو ٠,٦٤٣ لدليل التعليم ، أي أن مصر تحقق وضعاً أفضل علــي مستوي العمر المتوقع يليه الناتج المحلي ، ولكنها لا تحقق ارتفاعاً ملحوظــاً علي مستوي دليل التعليم .

فمثلاً في عام ١٩٩٥م بلغ معدل الأمية بين البــالغين فــي مصــر ٤٨,٦% ، مقارنة بنسبة ٢٩,٦% علي مستوي جميع البلدان النامية .

كما تبلغ نسبة القيد الإجمالية في جميع مراحل التعليم في مصر فــي عام ١٩٩٥ ، ٦٩% مقارنة بنسبة قيد قدرها ٥٧% علي مســـتوي البــلاد النامية ، في مجموعها ، مما يعكس أن الانخفاض في قيمة الدليل لمصــر ، يأتي من انخفاض التعليم الأساسي وارتفاع نسبة الأمية .

وقد ترتب علي الإنخفاض النسبي لدليل التعليــم فــي مصــر ، أن الدول التي تتماثل مع مصر في مستويات الدخل للفــرد ، تســبق مصــر ، فمثلا تسبق تونس مصر في الترتيب طبقاً لدليل عام ١٩٩٨م ، فتأتي تونــس في رقم ١٠١ مقارنة برقم لمصر ، بسبب مؤشر الأمية في مصر .

وأيضاً تظهر بيانات عام ١٩٩٨م ، أن مصر تأتي في الترتيب رقــم ١٠٤ بالنسبة للعمر المتوقع ، ولكنها تأتي علي مستوي الدليل البشري فــي الترتيب رقم ١١٩ بسبب ارتفاع نسبة الأمية . مما يدعو وبقوة للحاجة إلــي تبني برنامج للعلاج الجذري لمشكلة الأمية في مصــــر ، وتعميــم التعليــم الأساسي ، وتحسين جودة التعليم .

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨م الصادر عن إلـــي أن مصر بحاجة إلي معالجة التفاوتات في المناطق المختلفة وبين الأفراد فـــي التوزيع العادل لثمار التنمية البشرية ، وذلك بإعـــادة ترتيـــب الأولويـــات والموارد في اتجاه المناطق التي تنقصها الخدمات .

وتبدو هذه الظاهرة واضحة فيما أشار إليه التقرير ودليـــل التنميـــة البشرية بدليل الفقر البشري ، الذي يقيس حسن توزيع متوسط الانجــــازات في مصر . فمستوي التنمية البشرية العامة مماثل بين الصيـــن ومصـــر ، ولكن دليل الفقر البشري في الصين لا يتجاوز ١٧% ، بينما يبلغ دليل الفقر البشري في مصر ٣٤% ، ويذكر التقرير أن مصر خفضت فقر الدخل إلـــي أقل من ١٥% ، ولكنها لم تستطع تخفيض الفقر البشري ، فلا يزال الفقـــر البشري في مصر مرتفعا ، ويبلغ نسبة ٣٤%.

٤ – بالإضافة إلي ما سبق من أن تحسين مكانة مصر في التنمية البشرية يكـــون عبر التعليم ، ومكافحة الأمية ، بحلول غير تقليدية ورفع جودة التعليم ، فإن هناك جهداً مطلوباً لا يقل عن ذلك أهمية ، وذلك بصياغة استراتيجية شاملة للتنمية البشرية ، تتضمن مكافحة الفقر ، وأولويات مختلفة للإنفاق العـــام ، وضمان الرعاية الصحية لجميع المصريين ، وحصول المنـــاطق الريفيـــة علي مياه الشرب النقية ووسائل الصرف الصحي .



٤ - التنميــة والسكان

تقديم :

يلعب السكان دوراً مزدوجاً في عملية التنمية ، فمن جـانب نجـد أن السكان هم المستفيدون من عملية التنميـة ، أي جـانب الاسـتهلاك للسـلع والخدمات ، ومن جانب آخر فإن عنصر العمل أهم العوامـل فـي عمليـة الإنتاج، فدور السكان في الإنتاج لا يقل أهمية عن دورهم في الاستهلاك .

وإنطلاقاً من هذا الدور المزدوج ، ينبغي أن يكون هناك موقف فيمـا يخص النمو السكاني ، فزيادة السكان يصاحبها زيادة في الاسـتهلاك بنفـس المعدل تقريباً في حالة بقاء الأشياء الأخري علي حالها ، لأنها يوجد الحاجـة للطعام والكساء والعلاج لهذه الزيادة في السكان ، في حين يساهم النمو فـي السكان في الإنتاج ، لكن ذلك يتوقف علي عوامل أخري منها ندرة أو وفـرة العناصر مثل رأس المال ، وأساليب وطرق الإنتاج المسـتخدمه ، ومسـتوي التنظيم السائد ... الخ .

ونحاول في الصفحات المقبلة أن نتناول العنصر البشـري ، لأن لـه أبعاداً كمية ونوعية ، لا كما تفعل النظريات الاقتصادية التـي تركـز علـي

الجانب الكمي وتهمل الجانب النوعي . وقد تطورت النظرة إلي البعد البشري في الإنتاج ، فبدلاً من الإشارة إليه بعنصر العمل ، نجد خبراء التنمية الآن غالباً ما يتحدثون عن الاستثمار في رأس المال البشري ، لأن هناك تماثلا – إلي حد ما – بين رأس المال البشري ورأس المال العيني في جوانب عديدة ، إلا أن دور الإنسان أكثر خفاء وتقصيراً عن عناصر الانتاج الأخري، لكن ذلك يشير إلي أهمية إعداد وتهيئة العنصر البشري .

السكان في العالم

لم يمثل النمو السكاني عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي إلا في الأونة الأخيرة ، ففي زمن ريكاردو ومالتس بدأ الخوف من عدم كفاية الموارد ، الزراعة تحديداً ، لتلبية احتياجات الزيادة السكانية ، وبرز الاهتمام بالمقارنة بين معدل النمو لكل من السكان والانتاج ، لكن الواقع الاقتصادي أثبت خطأ نظرية مالتس ، لأن الثورة ، قد أدي إلي حدوث طفرة كبيرة في الإنتاج فاقت بكثير الزيادة السكانية في الدول الغربية ، وانتقل الاهتمام إلي الندرة النسبية لعنصر العمل .

أن الاهتمام بالنمو السكاني قد شهد بروزاً كبيراً ، منذ نحو ستين عاماً، بمعدلات عالية ، فقد كان سكان العالم حتي عام ١٩٥٠م ، ٢,٥ مليار نسمة ، قفز الآن إلي أكثر من ٤ مليار نسمة ، منهم ٨٤٪ في الدول النامية ، ومن ثم عادت مشكلة الزيادة السكانية إلي دائرة الاهتمام .

ويمكن تقسيم تاريخ العالم السكاني إلي عدة فترات ، تميزت كل منها بعوامل اقتصادية واجتماعية معينة ، ومن ثم كانت هنـــاك هيـــاكل ســـكانية مختلفة، ونستطيع أن نميز بين أربع مراحل أو فترات سكانية .

- **الأولي : ما قبل الزراعة** ، حيث الكثافة الســـكانية منخفضـــة جـــداً ، ومعدلات المواليد كانت مرتفعة ، وأيضاً معدلات الوفيات .

الثانية : فترة الزراعة المستقرة ، حتي الثورة الصناعية فـــي بدايـــة القرن التاسع عشر ، وفيها زاد عرض الغذاء زيادة كبيرة ، وانخفض معدل الوفيات. وأخذ معدل النمو السكاني في الارتفـــاع التدريجـــي ولكن ببطء ، وواجه هذا النمو أوبئة وحروب ومجاعات ، أثرت علي عدد السكان .

الثالثة : من الثورة الصناعية حتي الحرب العالمية الثانية ، فقـــد أدت الاكتشافات العلمية إلي زيادة قدرة الأرض علي إعالة السكان ، وانتقال البعض من العمل في الزراعة إلي الصناعـــة ، إلـــي زيـــادة إنتاجية هؤلاء ، وبدأ الانتاج الصيدلي للدواء في أواخر القرن التاسع عشر ، فانخفض معدل الوفيات ، فارتفع معـــدل النمـــو الســـكاني ، وتميزت هذه الفترة بالهجرات الكبيرة ، من أوروبا إلي أمريكا مثلاً ، وكذلك من الصين والهند إلي أفريقيا وجنوب شرقي آسيا .

- **الرابعة : فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية** ، وشهدت ثـورة فـي النمو السكاني ، لانخفاض معدل الوفيات وارتفاع العمـر المتوقـع ، فارتفع معدل الزيادة الطبيعية للسكان إلي ٢ و ٣٪ ، مقابل ١٪ فقـط قبل الحرب ، فأدي ذلك إلي تضاعف في عدد السكان ، حيث يعتقـد البعض إلي أن عدد سكان العالم لم يزد عن ٢٥٠ مليون نسمة فـي عهد السيد المسيح عليه السلام ، ثم وصل هذا العدد إلـي ١ بليـون نسمة في بداية القرن التاسع عشر ، وفي عام ١٩٥٠ وصـل عـدد سكان العالم إلي ٢,٥ بليون نسمة ، وأصبح هذا العدد في نهاية القرن ٥ بليون نسمة أي تضاعف في خمسين عاما فقط ، ويتوقع أن يصل إلي ٧,١٢ بليون نسمة في عام ٢٠٢٥م .

وهناك اختلال في الوضع السكاني المعاصر بين بلدان العالم ، فهناك ٤,٢ مليون نسمة يمثلون نحو ٨٤٪ من سكان العالم يعيشـون فـي البـلاد النامية، مقابل ١٦٪ فقط في البلاد المتقدمة ، ويتوقع أن يتناقص هذا النصيب النسبي تدريجياً (للبلاد المتقدمة) ، ويرجع السبب في ذلك إلي أن معدل نمـو السكان في الدول النامية يصل إلي نحو ٢,٥٪ مقابل أقل مـن ١٪ أو نحـو ٠,٥٪ في البلاد الصناعية .

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية

لكل ألف من السكان في بعض البلاد المتقدمة والنامية

البلاد	معدل المواليد (٨٨)	معدل الوفيات (٨٨)	الزيادة الطبيعية (٨٨)	متوسط النمو السنوي ٪ (٨٠-٩٠)
البلاد النامية				
المغرب	٣٥	٩	٢٦	٢,٢٪
نيجيريا	٤٧	١٥	٣٢	٣٪
البرازيل	٢٨	٨	٢٠	٢٪
الهند	٣٢	١١	٢١	٢,١٪
مصر	٣٤	٩	٢٥	٢,٥٪
أثيوبيا	٥١	٢٠	٣١	٣,١٪
البلاد الصناعية				
أمريكا	١٦	٩	٧	٠,٩٪
ايطاليا	١٠	٩	١	٠,١٪
فرنسا	١٤	٩	٥	٠,٥٪
انجلترا	١٤	١١	٣	٠,٢٪
المانيا	١١	١١	صفر	٠,١٪

يوضح الجدول بعض الاحصائيات عن النمو السكاني لدول ذات مستويات مختلفة من متوسط الدخل الفردي ، تمثل مجموعة الدول النامية والدول الصناعية ، ومنه تبرز الحقائق التالية :

١ – الاختلاف الكبير في معدلات النمو السكاني بين الدول النامية والصناعية ، حيث يبلغ معدل النمو السكاني في الدول النامية أكثر من ثلاثة أضعاف النمو السكاني في الدول الصناعية ، ويؤدي هذا التفاوت الكبير إلي زيادة مضاعفة في عدد سكان البلاد النامية ، فمع معدل نمو سكاني قدره ٢,٥٪ ، يتضاعف عدد السكان في أقل من ٣٠ سنة ، وذلك بفعل أثر الزيادة المركبة (علي نحو يشبه فكرة الفائدة المركبة)، حيث ان الزيادة نفسها تسبب زيادة أخري ، وهكذا يتضاعف النمو السنوي مرة أخري عبر السنوات ، وفي المقابل فإن فكرة (معدل النمو الصفري للسكان) قد لا يكون بعيداً عن التحقيق في البلدان الصناعية ، ويؤكد هذه الملاحظة ارتفاع النصيب النسبي للسكان في الدول النامية في سكان العالم ، فنجد ارتفاع هذا النصيب النسبي من نحو ٧٧٪ في عام ١٩٨٠ ، إلي نحو ٨٥٪ في عام ١٩٩٨) . وهذه المعدلات تثير مخاوف لدي البعض ، من تأثيرها علي مدي كفاية الموارد والمساحة المحدودة من الأرض .

٢ – أن كلا من معدل المواليد ومعدل الوفيات أعلي في الدول النامية عنه في البلاد المتقدمة ، ولكن الفرق في معدل المواليد ، الــــذي يســجل معدلاً أعلي بكثير من الفرق في معدل الوفيات ، ويعني ذلك أن معدل المواليد هو المسئول عن الزيادة السكانية في الدول النامية ، حيث إن معدل الوفيات قد بدأ في الانخفاض ، والتقارب مع معدل الوفيات في الدول الصناعية ، لارتفاع المستوي الصحي والعلاجي .

الهيكل العمري للسكان

يعتبر الهيكل العمري للسكان عنصراً مهما فـــي دراســة المشــكلة السكانية ، نظراً لتأثيره علي كل من الاستهلاك والادخار وتكوين رأس المال، وأعباء الإعالة ، إلا أن أهم جانب هو العلاقة القوية بين الـــتركيب العمـــري ومستويات الاستهلاك ، فالدول سريعة النمو في السكان تعتــبر مــن الــدول الشابه ، حيث تشكل المجموعات العمرية الصغري نسبة كبــيرة مــن عــدد السكان ، وبالتالي يرتفع نسبة الانفاق علي الغذاء ، بالمقارنة مع دول أخــري ذات مجموعات عمرية عالية ومن نفس مستوي الدخل .

ويعتبر التغير في الهيكل العمري للسكان أحد نتائج النمـــو السـكاني السريع ، وكما لاحظنا من الجدول ارتفاع معدل المواليد وانخفـــاض معــدل الوفيات في الدول النامية ، يؤدي إلي ارتفاع النصيب النســبي للمجموعــات

ذات الفئات العمرية الصغري ، أي (نسبة الإعالة) أي نسبة الصغار دون سن العمل والمسنين إلي إجمالي القوي العاملة .

والجدول التالي يوضح نسبة الإعالة في المنـــاطق المختلفـــة فـــي العالم.

البلاد	(١) إعالة الصغار أقل من ٢٠ عاماً	(٢) كنسبة من الإعالة الكللية	(٣) إعالة ٦٥ سنة فما فوق	(٤) كنسبة من الإعالة الكلية	(٥) نسبة الإعالة الكلية
أمريكا الشمالية	٦٨	٨٠	١٨	٢٠	٨٦
أوروبا	٥٩	٧٨	١٧	٢٢	٧٦
أمريكا اللاتينية	١١٠	٩٣	٨	٧	١١٨
أفريقيا	١١١	٩٥	٦	٥	١١٧
آسيا	١٠٨	٩٥	٦	٥	١١٤
العالم	٩٤	٩١	٩	٩	١٠٣

وفي هذا الجدول ، تمثل نسبة الإعالة الكلية (عمود رقم ٥) مجمـــوع كل من عمود رقم (١) بالإضافة إلي العمود رقم (٣) ، أما العمود رقم (٢) ، فيعيش نسبة الصغار في الإعالة الكلية ، وكذلك العمود رقم (٤) ، فيفس نسبة المسنين ٦٥ سنة فما فوق في الإعالة الكلية ، وتقاس نسبة الإعالـــة الكليـــة بحاصل جمع الصغار أقل من ٢٠ + الكبار فوق ٦٥ سنة علي عدد الأفـــراد

في فئة العمر (٢٠ – ٦٥) ، أي عدد الذين لا يعولون أنفسهم ، أو لا يعملون (عادة) إلي طاقة العمل العمرية في المجتمع.

ويوضح لنا الجدول ما يلي :–

١ – ارتفاع معدل الإعالة للصغار في الدول النامية عنها في البلاد الصناعية ، ففي أفريقيا ١١١ شخص ، مقابل ٥٩ شخص فقط في أوروبا ، نظراً لارتفاع معدل المواليد كما بينا سابقاً ، ويؤدي ذلك إلي إنخفاض متوسط الدخل الفردي نظراً لتوزع الدخل للفرد المنتج الواحد علي عدد أكبر من المعالين ، (وفي الجدول يكون كل ١٠٠ فرد عامل في أفريقيا ، يعولون ١١١ فرداً من الصغار ، مقابل ٥٩ فرداً من المعالين في أوروبا) ، وإذا ما أخذنا في الاعتبار ارتفاع متوسط الدخل في أوروبا وانخفاضه الشديد في أفريقيا ، لظهر لنا علي الفور ، مدي الفجوة الكبيرة في متوسط الدخل الفردي في كل من أوروبا وأفريقيا .

وعلي العكس ، نجد أن نسبة الإعالة في الكبار أكبر في أوروبا منها في أفريقيا ، في أوروبا ١٧ ، وفي أفريقيا ٦ فقط .. وهذه قاعدة سكانية معروفة، فالتجديد المستمر في قاعدة الهرم السكاني (صغار السن) يقترن عادة بقلة التعمر في قمته ، أي أن ما يضاف إلي فئات العمر الصغري ، يجعل نسبة المجموعة العمرية الصغري ، أكبر من نسبة المجموعة العمرية الأكبر في مجموع

السكان ، ويرجع ذلك لسبب آخر هو ارتفاع متوسط الأعمار في الدول الصناعية عنها في الدول النامية .

٢ - أن نسبة الإعالة الكلية في الدول النامية أعلى منها في الدول الصناعية ، ففي أفريقيا تبلغ نسبة الإعالة الكلية ١١٧ (أي كل ١٠٠ شخص يعولون ١١٧ شخص من الصغار والكبار) ، وفي أوروبا تبلغ ٧٦ ، ويزداد العبء الحقيقي إذا ما أخذنا في الاعتبار انخفاض مستوي الدخل في الدول النامية ، عنه في الدول الصناعية .

ويترتب علي هذا الهيكل السكاني السائد في الدول النامية ، عدد من النتائج الهامة ، منها :

١ - ارتفاع العبء علي الدول النامية لتوفير الخدمات الأساسية للفئات العمرية الصغري من تعليم وغذاء وخدمات صحية ... وغيرها .

٢ - ضرورة الاستثمار الكبير في مجالات توفير فرص عمالة للأعداد المتزايدة للداخلين في سوق العمل من الفئات الشبابية ، مما يعمق مشكلة توافر التمويل اللازم لهذه المشروعات ، في ظل ضعف معدل الادخار ، كنتيجة لانخفاض متوسط الدخل ، وارتفاع معدلات الاستهلاك .

٣ - الارتفاع النسبي للانفاق الاستهلاكي اللازم للأعداد الكبيرة من الفئات التي تحصل علي دخول من الصغار .

٤ - آفاق التوسع السكاني في المستقبل ، فالهيكل العمري السائد للسكان في الحاضر هو المحور الأساسي لهذا التوسع في المستقبل ، لأن ذلك معناه ، أن هناك في السنوات المقبلة أعداد متزايدة من السكان في فترة العمر المخصبة ، (ونقصد بالخصوبة القدرة علي الإنجاب مقاساً بعدد الأطفال لكل زوجين) ، فحتي لو بدأ من الآن في تحقيق انخفاض ملموس في معدلات المواليد ، فإن هناك حتمية لإستمرار النمو السكاني في الدول النامية في السنوات المقبلة ، بسبب طبيعة الهيكل العمري للسكان المعاصرين ، لوجود عدد كبير منهم الآن في المستقبل القريب ضمن الفئة العمرية الخصبة (Fertile age) ، بما يزيد من المواليد عن الوفيات ، وبالتالي النمو السكاني لفترة ما في المستقبل ، أي أن الدول النامية تعيش ما يسميه البعض ظاهرة الزخم أو قوة الدفع السكانية ، بما يضمن استمرار معدلات زيادة السكان فيها خلال الثلث الأول من القرن الواحد والعشرين .

وهذه النتيجة المستقاة من الحساب البسيط المترتب علي ظاهرة قوة الدفع السكاني ، كثيراً ما يتكفلها الاقتصاديون والساسة والمخططون علي حد سواء ، ويتصورون أن بمقدروهم التأثير في الأجل القصير علي معدلات الزيادة السكانية الحالية وفي المستقبل القريب ، وغالب الأمر أنهم ينظرون إليها بنفس الطريقة التي ينظرون بها إلي معدلات الادخار أو الاستثمار من ناحية قدرتهم علي التأثير فيها ..

٥ - الارتباط بين الهيكل العمري والتوزيع الجغرافي للسكان ، بحيث تزداد نسبة سكان الحضر من مجموع السكان ، مع زيادة النمو السكاني ، وزيادة الأفراد الباحثين عن فرص عمل ، هذا من جهة ، والخطوات التي تمت في مجال التنمية الاقتصادية من جهة أخري ، فالتحضر (أي الإقامة في المدن) عملية ملازمة للتنمية ، وينتج نمو المناطق الحضرية واتساع نطاقها ، (علي نحو ما هو مشاهد مثلا في القاهرة الكبري) من الهجرة المستمرة من الريف إلي المدن ، وما يترتب عليه من مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة ، مما أدي إلي قيام بعض الحكومات إلي محاولة الحد من هذا التدفق ، إلا إن جهودها باءت بالفشل ، لأن الأفراد يرون في انتقالهم إلي المدن تحسناً لظروفهم المعيشية ، وفرصة للحصول علي عمل ، ودخل أعلي من دخلهم في الريف ، والتمتع بخدمات تعليمية واجتماعية وصحية ، ويوضح ذلك أن الهجرة مفيدة لهؤلاء الأفراد ، لكن لها آثار اجتماعية واقتصادية ، تتمثل في اكتظاظ المدن بالسكان ، والتكاليف الاقتصادية المرتفعة لتوفير البنية الأساسية الملائمة مع اتساع نطاق المدن وارتفاع عدد سكانها ، وقد يكون ذلك علي حساب إهمال الريف .

الآثار الاقتصادية للتضخم السكاني في الدول النامية

أبرز لنا العرض السابق ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية، والهيكل العمري للسكان وزيادة الوزن النسبي فيه للفئات العمرية الصغري

(دون سن العمل) ، ويؤدي ذلك إلي آثار اقتصادية ، تجدر الإشارة إليها في شكل سريع .

العلاقة بين متوسط دخل الفرد وحجم السكان ، أي ما يترتب علي النمو السكاني من آثر علي متوسط الدخل الفردي ، حيث ينظر بعض الاقتصاديين إلي الموضوع ، من زاوية أنه بافتراض أن الموارد الإنتاجية لبلد ما محدودة، فإن متوسط دخل الفرد يكون أقل في حالة زيادة عدد السكان عن الحجم الأمثل ، بسبب وجود عدد كبير من العمالة ، وبعضها في حالة بطالة حقيقية ، مما يؤدي إلي وجود تناقص للغلة . وقد قام كول وهوفر بالتوصل (عام ٥٨) إلي نتيجة مؤداها أن انخفاض معدل المواليد في الهند سيؤدي إلي زيادة نمو متوسط دخل الفرد لسببين مهمين ، هما : أولاً : أن انخفاض معدل المواليد ينتج عنه انخفاض نسبة الإعالة علي المستوي العائلي ، الذي بدوره يؤدي إلي انخفاض دالة الاستهلاك وارتفاع دالة الادخار ، وثانياً : أن انخفاض معدل المواليد علي المستوي القومي يؤدي إلي انخفاض نصيب عائدات القطاع العام التي تصرف عادة لتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان المتزايدين ، ويرفع نصيب العائدات الذي يمكن استثماره لرفع متوسط دخل الفرد .

ولكن أيضاً هناك من الاقتصاديين من يثير الشك في أن زيادة النمو السكاني قد تُعيق عملية النمو وارتفاع متوسط الدخل الفردي ، فيري كولن كلارك ، وايستربوسرب ، وسايمون ، أنَ النمو السكاني يدعم نمو متوسط دخل الفرد عن طريق زيادة الطلب علي الإستثمار ، مما يساعد علي تحقيق وفورات الحجم وانعاش حركة التغيير . وأخيراً ، يشير راتي رام ، وتيودور

شولتز إلي ان زيادة فترة الحياة المتوقعة نتيجة لانخفاض معدل الوفيات وزيادة النمو السكاني في العالم الثالث ، تؤدي إلي زيادة حوافز الاستثمار في رأس المال البشري ، مما يؤدي إلي زيادة إنتاجيته . كما قد أشار هانسن إلي عودة شبح الركود الدوري الناتج عن انخفاض نمو السكان في أمريكا .

نمو السكان وتكوين رأس المال

هناك علاقة بين حجم السكان ورأس المال المتاح في المجتمع ، بحيث أن زيادة في حجم السكان يتطلب أيضاً زيادة في تكوين رأس المال ، حتي يتحقق الاستغلال الكامل للأعداد المتزايدة من العمال نتيجة النمو في السكان ، وذلك بسبب ثبات مساحة الأرض وكذلك كمية الموارد الطبيعية الأخري . وعلي ذلك يكون من الضروري تكوين رأس المال للاستغلال الكامل والكفء لعنصر العمل ، وإذا لم تصاحب الزيادة في السكان (مع انخفاض نصيب الفرد في الموارد الطبيعية) زيادة في تكوين رأس المال ، سيترتب علي ذلك انخفاض في نصيب الفرد من الناتج والدخل ، وهذا هو الوضع في الدول النامية ذات النمو السكاني المرتفع .

وهذا الانخفاض في متوسط دخل الفرد ، يفاقم من مشكلة تكوين رأس المال لضعف معدل الادخار ، لانخفاض الموارد المالية المتاحة مقابل وفرة في عنصر العمل ، وهذا الوضع تعيشه العديد من الدول النامية حالياً .

والواقع أن استغلال عنصر العمل المتوفر لدي الدول النامية يتطلب تحويل هؤلاء إلي عمالة منتجة في قطاع الصناعة أساساً ، لارتفاع الكثافة العمالية في قطاع الزراعة ، مع تزويد هؤلاء برأس المال كما وكيفاً ، للوصول إلي الاستغلال الاقتصادي الأكفأ لعنصر العمل ، مع الاهتمام بالتدريب واكساب المهارات الانتاجية والإدارية . وكل ذلك يستلزم توافر موارد مالية ، وهي غير متاحة في البلاد النامية ، مما يؤدي إلي أن تشكل زيادة السكان عاملاً يسهم في انخفاض متوسط الدخل الفردي ، لارتفاع معدل الإعالة من ناحية ، ووجود أفراد في حالة بطالة .

النمو السكاني والاستثمارات في المرافق العامة

يؤثر النمو السكاني وخاصة زيادة السكان صغار السن من الفئات غير العاملة علي حجم الاستثمارات المطلوبة في المرافق العامة ، علي التعليم والصحة والطرق والجسور والكباري والمياة والصرف وغيرها من الخدمات العامة ، ويؤدي ذلك إلي توجيه موارد كبيرة من الاستثمار إلي الاستثمارات الاجتماعية وذلك علي حساب الاستثمارات الاقتصادية ، وفي الدول النامية التي تشهد زيادة كبيرة من السكان تمتص الاستثمارات الاجتماعية معظم المدخرات المتاحة ، وهذه الاستثمارات الاجتماعية لا نزاع في أنها استثمارات انتاجية ، لكن تتصف عوائدها بأنها تتحقق علي مدي زمني أطول، ولا تظهر آثارها بشكل مباشر وسريع علي معدلات النمو الاقتصادي ، أما الاستثمارات الاقتصادية ، فإنها تتميز بظهور أثرها المباشر والسريع علي معدلات النمو في الناتج القومي ، ومن ثم ارتفاع متوسط دخل الفرد .

النمو السكاني وتوفير فرص العمل

تدفع الزيادة السكانية المرتفعة الدول النامية إلي محاولة زيادة فرص العمل لمواجهة معدل نمو السكان ، لأن انخفاض فرص العمل عن معدل نمو السكان ، تكون نتيجته البطالة السافرة أو المقنعة ، ويتطلب توفير هذه الفرص استثمارات كبيرة لاستيعاب هذه الأعداد العمالية ، ولا يقتصر الأمر علي ذلك بل يتعداه إلي دراسة الجوانب الأخري مثل نوعية هذه الصناعات ، وموقعها الجغرافي وأثرها علي التوازن المطلوب في المجتمع بين الريف والحضر ، والقطاعات المناسبة لهذه الاستثمارات ، كل ذلك في إطار استراتيجية شاملة تعالج جوانب المشكلة ولا تقتصر علي معالجة عنصر واحد ، كما حدث في معظم الحالات ، مما يترتب عليه من خلل إجتماعي واقتصادي ، احتاج بدوره إلي تكاليف اقتصادية للتخفيف من آثاره علي المجتمع .

الأعباء الاقتصادية لارتفاع نسبة الإعالة

تتألف الفئات المعالة في المجتمع ، كما أوضحنا سابقاً ، من الصغار دون سن ١٥ عاماً ، ومن الكبار فوق الستين ، وتبلغ نسبة الأطفال في الدول النامية نحو ٤٥٪ من السكان ، نظير ٢٠ - ٢٥٪ في الدول الصناعية ، أما المعالون من كبار السن فتبلغ نسبتهم في الدول النامية أقل عنها في الدول الصناعية ، ولكن الأعباء المترتبة علي إعالة الكبار فوق الستين أقل اقتصاديا من إعالة الأطفال ، وتفوق نسبة الإعالة الكلية (للصغار والكبار فوق الستين)

في الدول النامية نسبة الإعالة في الدول الصناعية ، فتبلغ في الدول النامية ٤٥٪ نظير ٣٥ - ٤٠٪ في الدول الصناعية . وبالتالي فإن ما تنتجة القوي العاملة في الدول النامية عليه أن يطعم عدد كبير من الأفواه من الفئات صغيرة السن ، ويزداد الوضع سوءاً أن نسبة كبيرة من قوة العمل في الدول النامية لا تعمل ، أو تعمل عند مستويات أجور منخفضة .

فإذا فرضنا أن استهلاك الفرد العامل يقدر بوحدة واحدة واستهلاك الصغار دون سن العمل بثلث وحدة ، واستهلاك الكبار فوق سن العمل بنصف وحدة ، وفي ظل توزيع عمري للسكان يتكون من : ٤٢٪ صغار ، ٣٪ كبار العمر ، ٥٥٪ قوة العمل (أي نسبة الإعالة ٤٥٪) ، نجد أن معامل المستهلك/المنتج يكون ١٢٨/١٠٠ ، أما في الدول الصناعية حيث التركيب العمري : ٢٣٪ صغار دون سن العمل ، ١٠٪ كبار العمر ، ٦٧٪ قوة العمل، (أي نسبة الإعالة ٣٣٪ فقط) يصبح معامل الاستهلاك / المنتج ١١٩/١٠٠.

السياسة السكانية في العالم النامي

يسود الاقتناع التام لدي مسئولي البلاد النامية في الوقت الحاضر ، بأن تحديد السكان أمراً لا مفر منه ، وأنه الطريق الذي ينبغي السير فيه للحد من النمو السكاني ، وبالتالي رفع متوسط الدخل الفردي ، أو أن هذا الانخفاض في معدل النمو السكاني سيجعل من رفع متوسط الدخل الفردي

أمراً سهلاً ، ويؤدي إلي إبراز النتائج الاقتصادية التي تم تحقيقها في مضمار التنمية .

وتنطوي هذه الرؤية علي مفهوم ضمني ، هـــو الاعتقـــاد بإمكانيـــة الوصول إلي الحد من النمو السكاني ، بطريقة الحوافز بتشجيع الأزواج علي إنجاب عدد أطفال أقل ، وتقديم التيسيرات المتنوعة في هذا المجال .

ويعطي هذا مؤشراً علي تبني هذه الحكومات الفكرة الرئيسية لنظرية مالتس في السكان ، والتي تتلخص في ان زيادة السكان بمعدل أسرع من نمو الانتاج الغذائي اللازم لإعالتهم ، سيترتب عليه انخفاض دخل الأفـــراد إلـــي مستوي الكفاف ، وأن السبيل الوحيد لتفادي هبوط مستوي العيش إلـــي هـــذه الدرجة من الفقر المطلق هو الحد من الأعداد السكانية ، وأن الدول النامية لن تستطيع أن ترفع مستوي المعيشة فيها عن حد الكفاف ، إلا إذا تبنت الموانـــع الايجابية للحد من السكان (تنظيم النسل) .

وقد تبنت المنظمات الدولية وحكومات الدول الصناعية هذا الاعتقاد ، استناداً إلي أن النمو السكاني المتوقع خلال الجزء الأكبر من القرن القـــادم ، وأن معظم هذه الزيادة ستتحقق في العالم الثالث ، وبالتالي وضـــع مسـئولية تحديد النمو السكاني علي كاهل هذه البلدان ، فرأينا إلحاحاً مـــن المنظمـــات الدولية والمجموعات التطوعية وحكومات الدول الصناعية بالإلحـــاح علـــي حكومات العالم الثالث بالقيام بسياسات وبرامج أكثر حســـماً لتحديـــد النمـــو السكاني فيها ، وقدمت لهذه الحكومات مساعدات سخية لتحقيق هذا الهدف .

ولكن هذا الاعتقاد يجابه باعتقاد آخر ، يتبني وجه النظر المقابلة حيث يسود الاستياء من موقف الدول الصناعية والمنظمات الدولية التي تدور في فلكها ، مما ينشط المعارضة ضد تحديد السكان ، استناداً إلي رؤية تعتقد أن المشكلة الحقيقية هي التخلف وليست الزيادة السكانية ، وأن التقدم الاقتصادي سيؤدي بدوره إلي الانخفاض التدريجي لمعدل الخصوبة السكانية، وأن هناك حاجة ماسة لزيادة حجم المساعدات التي ينبغي أن تقدمها الدول الصناعية للدول النامية ، حيث تتصف هذه المساعدات بالانخفاض واقترانها بشروط تحد من فعاليتها في تنمية بلدان العالم الثالث ، كما أن هناك فارقاً ملحوظاً بين حماس الدول الصناعية في بيع برامج تحديد النسل للدول الفقيرة وترددها في منح مساعدات التنمية ، ومقاومتها إجراء إصلاحات علي النظام الاقتصادي الدولي علي نحو يكفل عدالة أسعار المواد الأولية والطاقة التي تصدرها الدول النامية ، وحرية انتقال عنصر العمل إلي الدول الصناعية .

فضلاً عن وجود معتقدات دينية تحرم تحديد النسل ، حيث تحرم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية علي أتباعها (نحو نصوف مليار نسمة في أمريكا اللاتينية والفلبين ومناطق أخري من العالم) استعمال وسائل منع الحمل الصناعية من أجل تحديد النسل ، وعلي الرغم من انخفاض قوة التمسك بتعاليم الكنيسة بين الأفراد المنتسبين لها ، فإن موقف الكنيسة يؤثر علي التصرفات الفردية للأفراد المنتسبين إليها ، وعلي السياسات العامة التي تسيطر فيها الكاثوليكية .

كما أن الفهم الصحيح لموقف الفقة الإسلامي من هذه القضية ، إنما يتبلور في ترك حركة الاختيار للأفراد في تحديد قرارهم في موضوع النسل،

دون أن يكون ذلك قراراً إجبارياً علي الجميع ، بدعوي قلة المتاح من الموارد الاقتصادية ، فالخالق سبحانه خزائنه لا تنفد ، والأرض مخلوق فيهـا أرزاق العالمين بقدر حكيم (إنا كل شيء خلقناه بقدر) .

كما يدعي الماركسيون بأن الضغط السكاني في الدول الرأسمالية مـا هو إلا ظاهرة أخري للصراع الطبقي ، وفي المجتمع الاشتراكي تختفي هـذه المشكلة – علي حد زعمهم – لأن التنظيم العلمي للمجتمـع يوفـر العمالـة الكاملة ويشبع الحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع ، وأن محاولة الـدول الرأسمالية تشجيع التخطيط العائلي ما هي إلا محاولة فاشلة من أجـل منـع الثورة القادمة .

وهناك بعض الدول التي تشجع حرية الولادة لأسباب قومية ، تتعلـق بمفهوم واحتياجات الأمن القومي والتوازن الاستراتيجي ففرنسا علـي سـبيل المثال ظلت لفترة طويلة تخشي أن يقل عدد الأفراد بها في عمـر الالتحـاق بالقوات المسلحة عن حجم الكتائب الألمانية ، أو لعدم التأكد من كفايـة عـدد سكانها لحماية مناطق الحدود ذات الكثافة السكانية المنخفضة ، ضد التهديـد الخارجي . وهناك دول أخري مثل لبنان ، نيجيريا ، ماليزيا ، غينيا ، توجـد بها انقسامات قبلية وعرقية ودينية ، مما يجعل السياسة السـكانية موضوعـاً شديد الحساسية ، لتأثيره البالغ علي الأوزان النسـبية للمجموعـات العرقيـة والدينية .

إلا أن هذا الاتجاه ، لم يمنع من التزايد المطرد في عدد الدول التـي تتبني سياسات سكانية تستهدف الحد من النمو السكاني ، عن طريق برامـج

شملت توفير خدمات التخطيط العائلي (تنظيم الأسرة) لأسباب اقتصادية ، أو صحية ، أو إنسانية ، وتراوحت هذه البرامج ما بين الإجبار ، أو منح حوافز، أو مجرد توفير الخدمات وترك القرار لاختيار الأفراد بأنفسهم ، واختارت بعض البلاد اتباع توليفه تجمع بين التخطيط العائلي والسعي الجاد لتحقيق معدل نمو سريع في الناتج القومي .

وسائل تخفيض معدلات المواليد

هناك ثلاثة عوامل سكانة تؤثر في معدل المواليد هي :-

(١) الهيكل السكاني من ناحية فئات الأعمار ونوع الجنس (ذكور/أناث) ، فزيادة فئة العمر العاملة والمنجبة (من ١٥ إلي ٤٥) تؤدي إلي زيادة معدل المواليد ، ويحدث العكس إذا تزايدت نسبة السكان في فئة الأعمار الكبيرة ، كما هو حاصل الآن في الدول الصناعية ، كما يؤدي عدم التوازن في نسبة الجيش (مثلا هجرة الرجال) إلي انخفاض معدل المواليد بينما يؤدي التوازن إلي زيادة المواليد .

(٢) نسبة السكان البالغين والمتزوجين ، والذين يستمرون في الزواج ، لفترة أثناء حياتهم ، والسن الذي يتم فيه الزواج .

(٣) معدل الخصوبة الزوجية ويقاس بعدد الأطفال المولودين لكل زوجين، وهذا يتوقف بدوره علي سن الزواج ، فالزواج المتأخر لـــه تـأثيره الهام علي معدل الخصوبة .

ولا شك أن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية وتوفر وسائل تنظيم النسل الرخيصة ، من الوسائل التـــي تســهم فـــي الحــد مـــن الخصوبة، إلي درجة حدوث خفض ملحوظ في عدد المواليد . ولكن العـــامل الأهم هو اقتناع الزوجين بأن انخفاض عدد الأطفال ينتج عنه فوائد اجتماعية واقتصادية .

ففي بعض الأحيان وفي عدد من المجتمعات التقليدية يمثـــل إنجـــاب الأطفال فوائد اقتصادية وإجتماعية ، تتمثل الفوائد الاقتصاديـــــة فـــي قـــدرة الأطفال علي تحقيق دخل لأسرهم عن طريق إلتحاقهم بالعمل ، وفي الأجـــل الطويل يمثل هؤلاء الأطفال نوعاً من الضمان الاجتماعي الاجتماعي لمساعدة الأباء كبار السن ، بالإضافة إلي الفوائد النفسية للأطفال التي تشبع رغبــــات الآباء والأمهات في الإنجاب واستمرار النسب ، وغير ذلـــك مـــن الدوافـــع الاجتماعية للإنجاب .

وفي المقابل فإن التحاق الأمهات بفرص التوظف يقلل من معـــدلات الخصوبة ، لإنشغال الأمهات بالوظيفة ، وحاجة الأطفال للرعايـــة ، وعـــدم الرغبة في التضحية بالدخل من العمل لتربية الأطفال .

وقد أثبتت الدراسات التطبيقية وجود علاقة سلبية بين ارتفاع مستوي الدخل وزيادة الخصوبة ، فالعائلات ذات الدخل المتوسط والعالي في معظم المجتمعات لها أطفال أقل من العائلات الفقيرة ، وقد يرجع ذلك إلي اهتمام الأغنياء بنوعية الأطفال وليس بعددهم ، حيث ينفقون علي أطفالهم أكثر من الفقراء في مجالات التعليم وغيرها من المجالات التي تؤثر علي نوعية الأطفال، ويري البعض أن ذلك يرجع إلي تغير الرغبات مع تغير مستوي الدخل ، كما يحدث ، علي نحو مشابه ، في تغير أذواق الاستهلاك مع تغير مستوي الدخل .

والمناقشة السابقة أظهرت لنا أنه من المحتمل جداً في ضوء الظروف المعاصرة في دول العالم الثالث أن انخفاض معدل النمو السكاني فيها قد يسهم في ارتفاع متوسط الدخل للفرد ، وأنه من المحتمل أيضاً انخفاض معدلات المواليد نتيجة لتغيير الحوافز بطريقة تشجيع الأزواج علي إنجاب أطفال أقل ، وكذلك نتيجة لارتفاع مستوي الدخل في الأجل الطويل . وفي ضوء هذه النتائج يمكن استعراض مختلف وسائل الحد من النمو السكاني .

(١) تعتبر البرامج القومية لتخطيط الأسرة (أي تنظيم الانجاب) أكثر الأساليب شيوعاً في الوقت الحاضر ، لكنها نجحت في بعض البلاد ، وفشلت فشلاً ذريعاً في بلدان أخري ، ونجاحها يعتمد علي شرطين ، أولاً : توافر الرغبة لدي الزوجين لإنجاب عدد أطفال أقل ، ثانياً : أن تكون هذه البرامج منظمة تنظيماً صحيحاً ، بحيث تصل في سهولة وبتكلفة منخفضة إلي أكبر عدد من الراغبين فيها .

(٢) الأسلوب الثاني للسياسة السكانية هو إعادة توزيع السكان ، ولكن هذا الأسلوب يتحدد نجاحه في ضوء توافر ظروف ملائمة ، بمعني توفر مكان خال من السكان يصلح للمعيشة ويمكن استغلاله في تهجير الناس للإقامة فيه .

كما أن هذا الأسلوب يحتاج إلي استثمارات كبيرة لتهيئة الأماكن الجديدة للإقامة الدائمة المستقرة ، ولا يمكن بحال تكرار تجربة الهجرة الواسعة التي تمت في القرن التاسع عشر .

(٣) الأساليب المتطرفة لتحديد النسل من خلال الإجهاض والتعقيم ، كما تطبق في بعض بلاد شرق آسيا مثل الصين ، وفي الهند في بعض الفترات ، لكن هذه الأساليب تواجد بمقاومة قوية ، لاستنادها علي أسس غير أخلاقية ، وقد تؤدي إلي نتائج عكسية كما حدث في الهند، حيث انتهي البرنامج إلي الفشل وسقوط حكومة أنديرا غاندي في عام ١٩٧١ . كما ترتب علي الأسلوب الصيني (طفل واحد لكل أسرة) أن فضل الأباء الذكورعلي الاناث ، مما أوجد مشكلة أخلاقية (التخلص من الاناث) وخلل في التوازن السكاني (زيادة الذكور علي الاناث) .

(٤) التنمية كفيلة بحل المشكلة السكانية ، وأن علي الحكومات أن تتجاهل السياسة السكانية ، لتركز علي تحقيق معدلات نمو عالية وسريعة ، وبالتالي ستحل المشكلة السكانية عن طريق ظاهرة التحول السكاني ، حيث ستنخفض الخصوبة مع زيادة مستوي الدخل .

والأقرب إلي الصواب هو الجمع بين أسلوب التخطيط العائلي (تنظيم النسل) القائم علي الاختيار الحر الواعي للزوجين في ضـــوء ظـــروف كـــل أسرة، والعمل الجاد لتحقيق التنمية العادلة ، الشاملة والســـريعة ، اقتصاديـــاً وتعليمياً وثقافياً ، فالتخطيط العائلي بمفرده يفشل في الحد من النمو السكاني، وذلك إذا لم يقترن بتحسين حقيقي في مستوي معيشة الأفراد ، بما يقترن بها من القضاء علي الأمية والتعليم الإجباري حتي سن معينة ، ورفـــع مســـتوي تعليم البنات ، ونظام ضمان اجتماعي فعال ، ورعاية صحية متكاملة ، ومنع تشغيل الأطفال ، .. الخ .

علي أن السياسة السكانية (بالتخطيط العائلي ، والتنمية) تمثـــل فـــي الحقيقة جزءاً من موضوع أكبر ، وهو النمو المتوقع في عدد الســـكان فـــي العالم في بدايات القرن القادم ، ولن يكون هناك حل أساسي لهـــذه الزيـــادة ، بدون إجراء إصلاحات عميقة في نظام العلاقات الدولية ، بما يسمح باقتســـام خيرات الأرض ، بطريقة عادلة بين مختلف البلاد والسكان ، سواء بالمعونات من الدول الصناعية ، أو بالتسعير العادل لصادرات الدول الناميـــة ، ومنـــع احتكار الدول الصناعية وحرية انتقال العمالة والسكان من الدول النامية إلـــي الدول الصناعية ... الخ ، بحيث يطبق المبدأ العادل (الأرض ، كل الأرض، للسكان ، كل السكان) .

النظريات السكانية

نظرية مالتس

قدم مالتس في عام ١٧٩٨ نظريته الشهيرة عـــن الســـكان ، والتـــي تتلخص في اتجاه السكان إلي التزايد بمعدل أسرع من نمو الانتـــاج الغذائـــي اللازم لإعالتهم ، بسبب قانون تناقص الغلة الذي يعمل في الزراعـــة ، فمـــع الزيادة السكانية علي الرقعة الزراعية تنخفض المساهمة الحدية للسكان فـــي الإنتاج ، وحيث ان الانتاج الغذائي لن يسير بنفس خطي الزيادة في السكان ، فإن دخل الفرد سيميل إلي الانخفاض إلي مستوي الكفاف ، ورأي مـــالتس أن السبيل الوحيد لتفادي هبوط مستوي العيش إلي هذه الدرجة من الفقر المطلق هو الحد من الأعداد السكانية باستخدام الموانع الاخلاقية ، وإلا فإن الأوبئـــة والحروب أو الكوارث الطبيعية ستقوم باللازم لكي تتمشي الأعداد الســـكانية مع الموارد الانتاجية المتاحة . ولم يفكر مالتس في أن النمو في عرض الغذاء قد يزيد علي النمو السكاني في الفترة الطويلة ، فقد أدعي أن نمـــو عـــرض الغذاء قد يزيد بمتوالية حسابية ، بينما يزيد النمو السكاني بمتوالية هندســـية . وفي الطبعة الأولي من مقاله المشهور ، يري أن النمو السكاني يتحدد بشـــكل رئيسي من خلال معدل الوفيات ، ويسميها مالتس بـــالعوائق الإيجابيـــة ، أي الكوارث التي تقضي علي حياة البشر ، وفي الطبعة الثانية مـــن مقالـــه رأي مالتس بأن الضوابط الوقائية يمكن أن تؤثر في النمـــو الســـكاني ، ويقصـــد بالضوابط الوقائية ، تأخير سن الزواج ، ولم يوافق علي تحديد النسل لكونـــه أسلوب غير أخلاقي في نظر القس مالتس .

والحقيقة أن مالتس تأثر في رؤيته بما شاهده خلال حياته ، أي زيادة النمو الطبيعي للسكان ، نتيجة نقص الوفيات ، ومع هذه الزيادة قد تنخفض الأجور ، لكنه لم يشاهد هذا التطور الهائل في التقدم التكنولوجي وتوظيفه لزيادة الانتاج بطريقة هائلة وعلي نطاق واسع ، كما لم يشاهد مرور أوروبا بفترة التحول السكاني ، بانخفاض مستوي الخصوبة مع الزيادة الهائلة في الأجور ، ولم يحدث كما توقع مالتس بزيادة الخصوبة مع ارتفاع الدخل .

ولقد أعطي المالتسيون الجدد في الوقت الحاضر اسماً جديداً لفكرة مالتس وأطلقوا عليها اسم (الشرك السكاني) ، ومؤداها أن الدول النامية لن تستطيع أن ترفع مستوي العيش بها عن حد الكفاف ، إلا إذا تبنت الموانع الإيجابية للحد من السكان ، أي تخفيض معدل المواليد ، بينما يشهد معدل الوفيات انخفاضاً ملحوظاً مع زيادة الدخول نتيجة تحسن التغذية والرعاية الصحية وانتشار أساليب الوقاية ، بينما يتوقع نظريا زيادة معدل الخصوبة ، كما يري المالتسيون الجدد ، عند زيادة مستوي الدخل ، بفعل أسباب بيولوجية واقتصادية تدعم هذا التوقع ، فالمرأة السليمة ذات التغذية الحسنة أكثر خصوبة ، وإمكان العائلات الغنية إعالة أكبر عدد من الأطفال ، لكن الواقع الفعلي أظهر عكس ذلك .

تقييم نظرية مالتس : لقد أثبت الواقع الاقتصادي خطأ نظرية مـــالتس ، وذلك للأسباب الآتية :

(١) دحض الواقع الاقتصادي افتراض مالتس بعدم كفاية الانتاج الغذائـــي لاحكام الزيادة السكانية ، حيث زاد الانتاج الغذائي في القرنين منـــذ كتب مالتس رسالته عن السكان ، زيادة كبيرة وبمعدلات أعلي مـــن الزيادة السكانية ، نتيجة للتقدم التكنولوجي السريع والابتكارات العلمية مما أدي إلي تزايد الغلة وليس تناقصها .

(٢) علي عكس نظرية الشرك السكاني ، اقترنت زيادة الدخل بانخفـــاض معدل الخصوبة ، ونتيجة للتقدم الصحي والعلاجي ، انخفض معـــدل الوفيات ، لكن بطريقة منفصلة عن معدل المواليـــد ، فقـــد أظهـــرت احصائيات السلاسل الزمنية انخفاض معدل المواليد مع الزمن عنـــد ارتفاع مستوي الدخل ، وأن العائلات ذات الدخل المتوسط والعـــالي في معظم المجتمعات لها أطفال أقل من العائلات الفقيرة .

(٣) ان الازمات الغذائية الدورية في أفريقيا ، ليست لها علاقة مباشرة أو حدثت بسبب عدم كفاية الأرض لإعالتهم ، ولكنهـــا تحـــدث بســـبب الاهمال للقطاع الزراعي ، وعدم الاستغلال الاقتصادي الأكفأ للموارد الزراعية ، وسوء توزيع الدخل والثروة في المجتمع ، مما سبب فقراً، فضلاً عن أن حدوث مواسم الجفاف في دول أفريقيا لا يقترن دائمـــاً باكتظاظ السكان ، فقد حدث في بلاد لا تعاني من اكتظاظ السكان .

ويتفق الاقتصاديون اليوم علي أن العرض الإجمالي من الغذاء يكفي النمو السكاني لأوقات طويلة حتي بافتراض بقاء التكنولوجيا الحالية دون تطور . ويكفي لتصديق ذلك ، أن ننظر إلي المساحات الصالحة للزراعة في السودان ، التي تكفي بمفردها لإطعام الدول العربية والإسلامية بالغذاء ، وكذلك التصرف في فائض الحاصلات الزراعية في الولايات المتحدة بالقائه في البحر ، بدلاً من عرضه في السوق ، خوفاً من انخفاض أسعاره وتدهور ربحية المزارعين الأمريكين ، أو جبال الزبد في الدول الاسكندنافية التي تهدر في استخدامات غير آدمية

(٤) إن جزءاً هاماً وأساسياً من علاج مشكلة نقص الغذاء ، إنما يتم علاجه من خلال جانب التوزيع ، وهو الجانب الذي يتم استبعاده عمداً عند تناول الموضوع ، والأمر يحتاج إلي عدالة توزيع الدخل داخل المجتمع نفسه لدعم الفقراء وكفالة غذائهم ، وعدالة توزيع أيضاً علي المستوي الدولي ، بزيادة حجم المساعدات التي تقدم من الدول الصناعية للدول الفقيرة ، فقيام الدول الصناعية بزيادة مساعداتها للدول الفقيرة بنسبة ١٪ فقط من ناتجها المحلي ، يكفي لتوفير الغذاء للفقراء في الدول الفقيرة .

نظرية الخصوبة

تحاول هذه النظرية ، أن تلفت الأنظار إلي أن العامل المحـــدد فـــي النمو السكاني ، في الوقت الحاضر ، هو معدل المواليد ، أي معدل الخصوبة، وذلك بعد دخول العالم بأسره في مرحلة انخفاض معدل الوفيات ، وخاصـــة وفيات المواليد والأطفال الصغار .

وتحاول النظرية أن تفسر لماذا ينجب الناس أطفالاً ، هنـــاك ثـــلاث تفسيرات ، **الأول** : الرغبة بين الجنسين ، وعدم المعرفة بطرق منع الحمل، **والثاني** ، تأثير العادات والتقـــاليد ، **والثـــالث** : عنصـــر العقلانيـــة أو الرشادة الفردية ، وترجع إلي النظر إلي الإنجاب من زاوية التكاليف والمنافع الاقتصادية ، وفي ضوء حساب المنفعة الاقتصادية الصافية يقرر العقلانيـــون عدد الأطفال .

وهناك عدة نتائج للنظرية الاقتصادية للخصوبة ، وهي :-

(١) يفترض أن ترتفع الخصوبة كلما تزايدت قدرة الأطفال علي الحصول علي دخل أو تقديم العون والمساعدة .

(٢) يفترض أن تنخفض الخصوبـــة مـــع إقامـــة مؤسســـات الضمـــان الاجتماعي، لانخفاض عنصر الحاجة إلي الأبناء كضمان اجتماعي .

(٣) من المفروض أن تنخفض الخصوبة عند وجود فرص عمل للأمهات.

(٤) من المفروض أن تزداد الخصوبة عند ازدياد مستوي الدخل نظراً لسهولة تحمل التكاليف .

وقد اثبتت الدراسات التطبيقية صحة الفروض الثلاثة الأولي ، وتناقض الافتراض الرابع مع الحقيقة الملموسة .

الحجم السكاني الأمثل

تحاول هذه النظرية أن تشرح العلاقة بين حجم السكان والرفاهية علي المستوي القومي ، وبناء علي هذه النظرية فإن لكل دولةوفي أي وقت ، عندما تكون الموارد الانتاجية العمالية محدودة العرض حجماً سكانياً وحيداً يمكن عنده تعظيم متوسط دخل الفرد .

وفكرة هذه النظرية هي أن متوسط دخل الفرد يكون أقل مما يمكن أن يكون عليه ، عندما يكون حجم السكان أقل من الحجم الأمثل ، وذلك بسبب عدم وجود عدد كاف من العمال لاستغلال الموارد الانتاجية غير العمالية بكفاءة ، وفي نفس الوقت ، عندما يكون الحجم السكاني أعلي من الحجم الأمثل ، فإن متوسط دخل الفرد يكون أقل مما يمكن أن يكون عليه ، بسبب وجود عدد كبير من العمال مما يؤدي إلي سيادة تناقص الغلة .

وتتوافق مع هذه النظرية فكـــرة أن هنـــاك دولاً كثـــيرة الســـكان ، وأخري قليلة السكان ، كما يظهر من تأثير الهجرة في القرن التاسع عشر إلي الولايات المتحدة وكندا في رفع متوسط دخل الفرد في هذه الدول .

ويمكن رفع متوسط دخل الفرد ، وحجم السكان الأمثل مـــع الوقـــت نتيجة التراكم الرأسمالي ، والتغيير التكنولوجي ، واكتشاف مـــوارد طبيعيـــة وتنميتها ، أي ارتفاع منحني امكانات الانتاج للمجتمع لأعلي بالكامل ، وهكذا نري أن حجم السكان لا يمكن النظر إليه ، من منظور ساكن ، وإنما يتوقـــف علي حجم الموارد الاقتصادية المتاحة ، ومنها مستوي انتاجيـــة رأس المـــال البشري .

نظرية التحول السكاني

تصف نظرية التحول السكاني انتقال السكان علي مدي طويـــل مـــن الزمن من مرحلة تتميز بحالة من الاستقرار السكاني عنـــد معـــدل مرتفـــع للمواليد والوفيات إلي مرحلة تتميز بانخفاض كل منها ، ويوضح الشكل التالي صور مبسطة للتحول السكاني حيث تميز بين أربع مراحل حسب : أرتفاع أو انخفاض معدل المواليد (٢) ارتفاع أو انخفاض معدل الوفيات .

المرحلة الأولي : (معدل المواليد مرتفع – معدل الوفيات مرتفع)

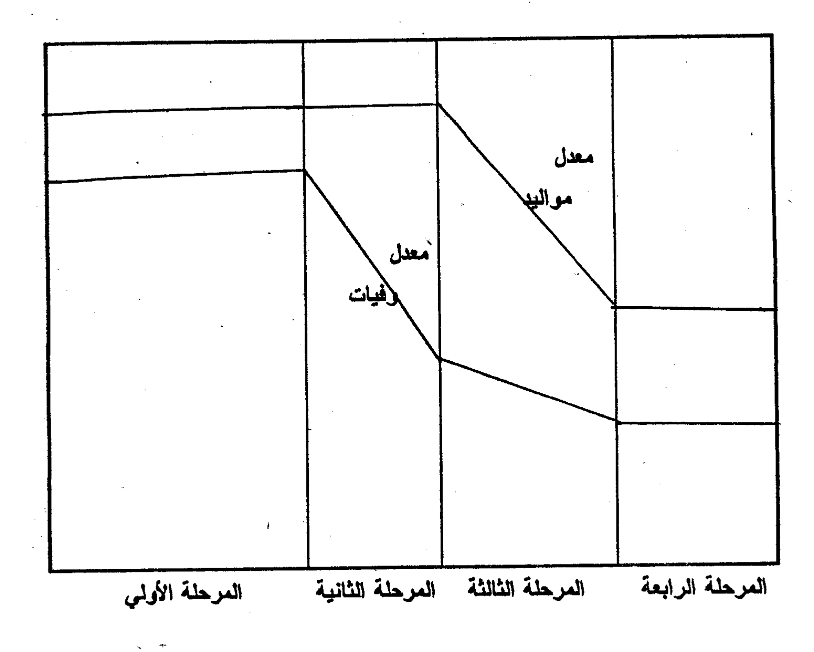
تتميز هذه المرحلة بارتفاع كلا من معدل المواليد ومعـــدل الوفيـــات وتقاربهما – وتصف هذه المرحلة – والتي يمكن أن نسميها بالمرحلـــة قبـــل الحديثة – حالة العالم كله قبل القرن السابع عشر والدول النامية حتي وقـــت قريب (السنوات العشرين أو الثلاثين من هذا القرن) بل وبعض بلدان أفريقيـــا حتي يومنا هذا . والطابع الغالب علي هذه المرحلة هو عدم توافر الأســـاليب العلمية لمواجهة الأمرض والأوبئة ونمو السكان بمعدل بطيء جـداً لتقـــارب معدل المواليد والوفيات .

المرحلة الثانية : (معدل مواليد مرتفع – معدل الوفيات منخفض)

تسمي هذه المرحلة بمرحلة التحول الأول للســـكان . وهـــي تتمـــيز بانخفاض معدل الوفيات نتيجة تحسن مستويات المعيشـــة والتقـــدم العلمـــي والتكنولوجي بينما يظل معدل المواليد مرتفعاً كما هو . ونلاحـــظ ، هنـــا أن انخفاض معدلات الوفيات في أوروبا والولايات المتحدة في القرن الثامن عشر قد أقترن بزيادة الدخل ، فالواقع أن التحسن في الأحوال الصحية كان يمولها الأفراد أو الخزانة العامة من الزيادة في الدخول علي المســـتوي القومـــي . ولكن انخفاض معدلات الوفيات في عالم اليوم في الدول الناميـــة لا تتوقـــف كثيراً علي نمو الدخل القومي ، الواقع أن اكتشاف أساليب تكنولوجية منخفضة التكاليف لعلاج الأمراض وخفض الوفيات ، وكذلك وجود الهيئـــات الدوليـــة

المهتمة بالصحة العالمية (كمنظمة الصحة العالمية) وكذلك التعاون الدولي في المجال الصحي مكن من انخفاض معدلات الوفيات بشكل سريع فـــي الـــدول النامية دون أن يتطلب ذلك زيادة سابقة في الدخل القومي .

ونظراً لانخفاض معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد كما هو يحدث في هذه المرحلة ارتفاع كبير في النمو السكاني كما يتمثل ذلك في الشكل في المسافة الرأسية بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وهذه المرحلة تنطبق علي أوروبا في القرن الثامن عشر وأغلب الدول النامية في الوقت الحالي .



المرحلة الثالثة : (التحول الثاني)

يؤدي تغير الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتصنيع والتوسع العمراني ومشاركة المرأة في العمل وارتفاع سن الزواج للمرأة وتوافر سبل منع الحمل الرخيصة وغيرها من وسائل الحد من الخصوبة إلي أحداث خفض حاد في معدلات المواليد ، بينما يتباطيء معدل انخفاض الوفيات ويبدأ النمو السكاني بالتالي في خفض سرعته ، وتنحصر موجة التضخم السكاني . ولقد عبرت أوروبا هذه المرحلة في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ولا يوجد في هذه المرحلة من الدول النامية إلا نادرا (حيث نذكر عادة موريسيوس وبربادوس وكوريا الجنوبية كأمثلة قليلة).

المرحلة الرابعة : (الحديثة)

في هذه المرحلة يصل كلا من معدل المواليد ومعدل الوفيات إلى مستويات منخفضة .

ويصل معدل النمو السكاني إلي ١٪ سنوياً أو أقل وتشمل هذه المرحلة كل الدول الصناعية بما فيها اليابان والاتحاد السوفيتي ، بينما لا توجد أي دولة نامية في هذه المرحلة بعد .

نموذج التحول السكاني في الدول النامية
في عالم اليوم

بدأت عملية التحول السكاني في أوروبا في حوالي القرن السابع عشر واكتملت في فترة تتراوح ما بين ٧٥ إلي ١٥٠ سنة . أما في الدول النامية فقد انخفضت معدلات الوفيات بدرجات كبيرة خلال السنوات الخمسين والستين من القرن العشرين وذلك بعد مائة عام من المعدلات العالية للوفيات، كما بدأت معدلات المواليد في الانخفاض ولكن مع بقائها عند مستويات عالية جداً والنتيجة بالطبع هو النمو السكاني السريع الذي يوضحه الجدول (١).

وهناك عدة ملحوظات سريعة عن اختلاف التحول السكاني في الدول النامية في العصر الحديث عن التحول السكاني للدول الغربية في القرن الماضي .

أولاً : من المشاهد أن هناك أسراعا واضحا في خطي التحول السكاني في الدول النامية في الوقت الحالي . فمعدل المواليد ومعدل الوفيات كذلك يمكن أن ينخفضا في الوقت الحالي بمعدل أكبر عما كان عليه الحال في أوروبا في المراحل الأولي للثورة الصناعية . فقد شهدنا ذلك في انخفاض معدل الوفيات في الدول النامية بدرجة ملموسة في الفترة ١٩٤٠ – ١٩٦٠ فإذا كان انخفاض معدل الوفيات من ١٣٠ إلي ١٠

(في الألف) قد أخرج إلي ١٧٠ سنة في السويد فلم تتجـــاوز المـــدة المطلوبة ٤٠ سنة في شيلي كما أن معدل المواليد يمكنه أن ينخفـــض بدرجة أكبر كما حدث في اليابان حيث انخفض هذا المعدل بحوالـــي النصف في أقل من عشر سنوات (من ٣,٥ في الألف عـــام ١٩٤٨ إلي ١٧ في عام ١٩٥٧) .

ثانياً : وربما كان الأهم من ذلك أن التحول السكاني في الغرب قد تـــم فـــي اطار ليبرالي بدون أي اراده مخططة من جانب الحكومات واســـتنادا إلي التغيرات التلقائية في دوافع الانجاب والعوامل التلقائية التي تفسر الخصوبة . ولكن عديد من الدول النامية فـــي عـــالم اليـــوم تســـعي بسياسات سكانية مخططة إلي خفض معدل المواليد . وربما كان هذا عاملا هاما ما يعجل باتمام التحول .

ثالثاً : ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أن كثيراً من الدول الناميـــة بـــدأت بظروف اقتصادية وقيم اجتماعية وثقافية مغايره ليس من الضروري أن تكون متقاربه في صورها ونتائجها لما عليه الغرب . فالحضـــارة الأفريقية والأسيوية قد ثبت دوما أنها من الناحية الســـكانية حضـــارة عالية الخصوبة .

رابعـــاً : وعلينا أخيراً أن نلاحظ أن عمل المرأة أو تحسن مكانتها الاجتماعية في الدول النامية لا يتعارض بالضرورة مـــع اســـتمرار الخصوبـــة بمعدلاتها الخالية ، فالواقع أن السبل البديلة لتربية الطفل من خـــلال علاقات القرابة أو استخدام عادات المنازل جعل الموقف في كثير من

الدول النامية يختلف عن الشواهد التي تعتمد علي بيانات الولايات المتحدة والتي بنيت علي أساسها عديد من الدراسات التحليلية في وقتنا الحالي .

وبالتالي فان كانت هناك عوامل تدفع إلي الإسراع بعملية التحول السكاني في الدول النامية في وقتنا الحالي ، فان هناك كذلك عوامل تعمل في الاتجاه المضاد . فالواقع أن الخصوبة ترتبط ارتباطا كبير بمجموعة متشابكة من العوامل الاجتماعية والثقافية وبالتالي فإن الخصوبة هي عادة ظاهرة بطيئة التغير .

وهذه الحقائق مقرونة بما سبق ذكره عن العزم السكاني تقتضينا أن نعطي للزمن مكانه المناسب في أي سياسة قومية تتصل بالسكان .

الدول المتقدمة واستنزاف الموارد الطبيعية

يثور توجس البعض من أثر النمو السكاني السريع علي الموارد الطبيعية العالمية كالمعادن وغيرها من الثروات الناضبة وثمار الأرض .

والموارد المعدنية تتسم بخاصة أساسية وهي أنها موارد ناضبه غير قابلة للتجدد . ومن غير المشكوك فيه أن العالم اليوم يستنفذ هذه الموارد بمعدلات كبيرة لم يشهد لها التاريخ من قبل مثيلا .

وهناك من ينظر إلي الأعداد السكانية في الدول النامية كأنها الجــراد المنتشر ، الذي سوف يأتي علي الموارد العالمية . غير أن افتراض أن النمو السكاني السريع سيؤدي إلي استنفاذ سريع للموارد ينبني علي أساس واهي ، بل علي مغالطة سافرة . فالنمو الهائل في الطلب علي السلع التي تدخل فيهــا الخامات المعدنية بنسبة عالية (وهي السلع الصناعية فــي المرتبــة الأولــي) تتركز في الدول المتقدمة في فترة تمر بها هذه الدول بمعــدل بطــيء لنمــو السكان . وحيث أن مرونة الطلب علي السلع الصناعية كبيرة (فالطلب علــي هذه السلع ينمو بمعدل أكبر من نمو الدخل) فان العالم الهائل وراء اســتنزاف هذه الموارد يأتي بلا شك من الدول الصناعية . وحتي اذاً صدقنا ما يقــال أن النمو السكاني السريع في الدول النامية سيؤدي إلي خفض متوسط دخــول الأفراد فيها فإن هذا معناه انخفاض حدة الطلب علي الموارد المعدنية من قبل الدول النامية .

والدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وأمريكا والتي تمثل حالياً أقــل من ربع سكان العالم تستهلك بمفردها حوالي ٨٠٪ من المواد العالمية وسكان دولة واحدة هي أمريكا لا يتعدون ٦٪ من سكان العالم ولكنهم يمثلــون ٤٠٪ من استهلاك الموارد العالمية . فالفرد المادي في أمريكا وأوروبا يســتهلك – مباشرة أو بطريقة غير مباشرة – ١٦ مرة ما يستهلكه الفرد في الدول النامية من غذاء وطاقة وموارد طبيعية – ومعني ذلك أن المولود الجديــد فــي دول غرب أوروبا وأمريكا له نفس الأثر علي استنزاف الموارد العالمية المحدوده مثل مالــ ١٦ مولوداً جديداً للدول النامية .

وبالتالي فان المسألة السكانية في علاقتها باستنزاف الموارد العالميـــة ليست قضية اعداد فحسب ، بل كذلك قضية الوفرة الزائـــده وســـوء توزيـــع الموارد العالمية ، بالإضافة بالطبع إلي أمثله لا حصر لها عن اسراف وتبديد عديد من الموارد الناضبة في الدول المتقدمة .

هل تقدم التنمية علاجها الخاص للمشكلة السكانية

رأينا في موضع سابق تحول اهتمامات التنمية من النمو السريع إلـــي تخفيف التفاوت وعلاج الفقر وتدل الشواهد علي أن الدول التي أولت مشاكل الفقر اهتمامها المركز قد نجحت في مواجهة المشكلة السكانية عـــن الـــدول التي تحقق نموا سريعا .

ونحاول أن نورد فيما يلي بشكل سريع خلاصة هـــذه الدلائـــل عـــن علاقة النمو السكاني بمستويات الدخل أو معدلات نموه أو توزيعه استنادا إلي البيانات التي يحتويها الجدول التالي :

الدخل القومي للفرد ، ومعدلات النمو وتوزيع الدخل ومعدلات المواليد لعينة من الدول النامية

البلد	الناتج القومي للفرد ١٩٧١ بالدولار	معدل نمو دخل الفرد ١٩٦٥-١٩٧١	توزيع الدخل نسبة أعلي ٢٠٪ إلي أقل ٤٠٪	معدلات المواليد في الألف
البرازيل	٤٦٠	٥,١	١٠,٢	٣٨
كولومبيا	٣٧٠	٢,٣	٦,٨	٤٥
كوستاريكا	٥٩٠	٤,٥	٣,٥	٣٤
الهند	١١٠	٢,٤	٣,٩	٤٢
المكسيك	٧٠٠	٢,٩	٦,٥	٤٣
بيرو	٤٨٠	٠,٥	٩,٣	٤٦
الفلبين	٢٤٠	٢,٧	٤,٨	٤٥
السنغال	٢٥٠	- ١,٢	٦,٤	٤٨
كوريا الجنوبية	٢٩٠	١٠	٢,٥	٣١
سري لانكا	١٠٠	١,٨	٢,٧	٣٠
تايوان	٤٣٠	٧,٣	٢	٢٧
تايلاند	٢١٠	٤,٧	٤,٥	٤٣

لا شك أن محاولة أقران المعدلات المرتفعة للمواليد بمشـــاكل الفقـــر علي المستوي القومي تتبني علي ما هو مشاهد في الدول الصناغية والـــدول النامية . فارتفاع معدلات المواليد ظاهرة نشاهدها في الدول النامية الفقـــيرة ، بينما أن انخفاض معدلات المواليد نجده عادة في الـــدول المتقدمـــة مرتفعـــة الدخل. والقاعدة التي تستنتج خطأ من ذلك أن خفض معدلات المواليـــد مـــن المنتظر أن يصاحبه ارتفاع مستوي الدخل .

ولكن بيانات هذا الجدول لا توضح أي علاقة احصائية عكسية بيـــن معدلات المواليد ومستويات الدخل ، علي الأقل بالنسبة للأثني عشر دولة التي يشملها . فالدول ذات معدلات المواليد المرتفعة مثل كولومبيا والفلبين وبـــيرو وتايلاند تتميز بمستويات مختلفة من الدخل ، وبالمثل ، فـــإن بلـــدان تمتـــاز بمعدلات منخفضة ومتقاربة للمواليد مثل كوريا وتايوان وكوستاريكا تتفـــاوت مستويات دخولهم (من ١٠٠ إلي ٥٩٠ دولار للفرد) وبالتـــالي فـــافتراض أن ارتفاع مستوي الدخول مقترن بانخفاض معدلات المواليد افتراض مرفـــوض من الناحية الاحصائية .

كما لا توجد علاقة واضحة بين معـــدلات نمـــو الدخـــل ومعـــدلات المواليد. فمرة أخري نجد أن بلاد متقاربه من حيث معدلات المواليد كـــالهند وبيرو ... وكولومبيا والفلبين والمكسيك وتايلاند (من ٤٢ إلي ٤٥ في الألف) تتفاوت بدرجة كبيرة من حيث معدلات نمودخل الفرد (والذي يتراوح ما بين ٠,٥٪ سنويا في بيرو إلي ٤,٧ ٪ في تايلاند) . ومن ناحية أخـــري ، فـــإن الدول التي تشترك في تقارب معدل المواليد عنـــد مســـتوي منخفـــض مثـــل

سريلانكا وكوريا الجنوبية تصل الهوه في معدل نمو دخل الفرد فيها إلى ٥٠٠٪ (مابين ١,٨٪ في سري لانكا إلي ١٠٪ في كوريا الجنوبية) .

ولكن الحقيقة الثالثة التي يمكن استخلاصها من الجدول هي التي تستحق الالتفات . فهناك علاقة واضحة بين انخفاض معدلات المواليد وخفض التفاوت في التوزيع فالواقع أن الدول التي في الجدول يمكن أن تنقسم إلى مجموعتين عريضتين . المجموعة الأولي تتميز بانخفاض التفاوت التوزيعي (في شكل انخفاض نسبة أغني ٢٠٪ إلي أفقر ٤٠٪) وانخفاض معدلات المواليد في نفس الوقت (وهي تايوان وسري لانكا وكوريا الجنوبية وكوستاريكا) أما المجموعة الثانية فتشمل الدول التي تتصف بارتفاع درجة التفاوت أو علي الأقل اعتدالها وهذه هي الدول التي تتصف في نفس الوقت بارتفاع معدلات المواليد (الهند ، تايلاند ، الفلبيين ، السنغال ، المكسيك ، كولومبيا ، بيرو ، والبرازيل) .